

مصطفى طييه

هل انهار
المشروع القومي
الناصرى !

أُويّة
بخريرة

للساصرية

التقديم بقلم :

أمين عز الدين

مصطفى طهية

هل انهار المشروع القومي الناصري؟!

رؤية

جديدة

للاصصرية

التقديم بقلم : أمين عز الدين

● الغلاف والاخراج الفنى : محمد بغدادى

● تنفيذ ماكيت : ممدوح شهبه

● جمع تصويرى : محمد أمين

الناشر **المركز المصرى العربى**

٧ شارع النهضة - طريق الملك فيصل - الهرم - تليفون ٥٣٥٦٠٧

مقدمة

تاريخ مصر زاخر بالشخصيات والاحداث التي لم تختلف القوى الاجتماعية الشريفة بشأنها ، رغم ما عرف من تباين في الرؤية وتباين في المنطلقات والمواقف ، بين هذه القوى وتنظيماتها .

من هذه الشخصيات .. الزعيم الراحل جمال عبد الناصر .
ومن هذه الأحداث .. ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والثورة
الناصرية ..

فقد التقت القوى الاجتماعية الشريفة في مصر عند الكثير من

نقاط الاتفاق في رؤيتها وتقييمها وتقديرها لثورة ٢٣ يوليو وللناصرية وزعيمها الخالد عبد الناصر . ولم يخرج على هذا الاتفاق أو عزف عن قبوله غير المكابرين من أعداء شعبنا في الداخل والخارج ، وغير أولئك المنقبين عن السليبيات ... يطلقونها كقنابل الدخان عليها أن تخفى وهج الايجابيات .. ثم يكذبون ويكذبون حتى يصدقوا أنفسهم وينكفئوا سعداء على أوهامهم .

ولقاء الاتفاق - هنا - بين الاستاذ مصطفى طيبة ، مؤلف هذا الكتاب الهام ، وبين كاتب هذه المقدمة ، لقاء طبيعي ، رغم ما بينهما من اختلاف في بعض زوايا الرؤية والمواقف . وهو لقاء يفرضه التزامهما بالموضوعية والعلمية في فهم الأمور . وهما يعملان البصر والبصيرة في تجربة ثورة ٢٣ يوليو ، ورجلها العظيم جمال عبد الناصر .

المؤلف مفكر وكاتب ومناضل ماركسي ...

وكاتب المقدمة مفكر ومؤرخ ومناضل ناصري ..

وكم شجر بينهما من خلاف ، وكم تفرقت بينهما السبل والدروب . ولكنها ، بالتزامهما العلمي والموضوعي ، لم يتنكرا يوماً لما هو قائم بينهما من مساحات مشتركة للقاء ، وحقيقة ما كان ولا يزال يجمعهما وحدة الموقف والاتجاه إزاء العديد من قضايا شعبنا ومعاركه النضالية .

في الستينيات ، كانت أحلامنا المشتركة في إقامة مجتمع اشتراكي على أرض مصر ، تقارب التحقيق أو تتلأأ على الأفق القريب .

كانت تجمعنا بالتأكيد استراتيجيات واحدة للثورة الاجتماعية ، وإن فرقت بيننا حتمية تعدد الطرق الى الاشتراكية ، وشغلنا الحوار الدائر

بيننا في هذا الصدد عن الأعداء المتربصين بالتجربة الناصرية والمتآمرين على الحلم العظيم .

وحلت علينا سنوات عجاف في أوائل السبعينيات ، حينما تجمعت قوى الثورة المضادة الكامنة داخل النظام الناصري ، والمتسللة الى أخطر المواقع في مؤسساته الدستورية والاقتصادية والادارية ، تجمعت لتوجه ضربتها النافذة الى النظام فيما عرف بانقلاب ١٥ مايو المشؤوم ، الذى حشد عملاءه فى كتيبة للردة والتخريب ، تمهد الأرض للغزو الأمريكى الصهيونى لمصر ولتفرض التبعية والجهالة على شعبها . كانت مصيبة المؤلف وصاحبه كاتب هذه المقدمة ، فيما جرى ، مصيبة واحدة . وكان نصيبها من الهزيمة والتمزق النفسى والاغتراب ، نفس النصيب . فأعداء ثورة ٢٣ يوليو والثورة الناصرية ، الذين نفذوا انقلاب ١٥ مايو ، لم يفرقوا بين الناصريين والماركسيين ، واعتبروا كل الوطنيين الشرفاء أعداء لهم ، وقوة ثورية ينبغى تصفيتها كشرط أساسى لنجاح الغزو الأمريكى الصهيونى لمصر .

ورغم عمق النكسة وهوم الهزيمة ، ظلت مساحة اللقاء والاتفاق بين المؤلف وكاتب المقدمة : ممتدة .. بل وتزداد اتساعاً يوماً بعد يوم . ولعلهما ، وهما يعانيان المأساة ، قد أصبحا أكثر ميلاً الى البحث عن المزيد من الاتفاق والمزيد من نقاط الالتقاء . وساعدهما على اجتياز المحنة . وتبديد ذلك الليل الحالك الطويل ، أمران أساسيان :

أولهما : التزامهما بالرؤية العلمية فى تحليل الأحداث وكشف قوى الثورة المضادة وتشخيصها .

ثانيهما : ايمانها بحتمية النصر للشعوب ، وحتمية الهزيمة لأعداء الشعوب .

والحقيقة أن مصطفى طيبة لم يكن ممن يستكينون للهزيمة أو ينزرون في ركن من الصمت والانكسار ليلعقوا جراحهم . فخبيرته النضالية الطويلة ، ورؤيته العلمية ، تفرضان عليه أن يهب وينهض ، وأن يبادر الى تحليل الانقلاب وتشخيص القوى التي أحدثته ، وأن يكشف عن السلبيات والمنافذ التي استغلها الانقلابيون وهم يسددون ضربتهم الى النظام ، وأن يستخلص الدروس المستفادة من الهزيمة لتكون زاداً له وهو يستأنف النضال من جديد .

والكتاب الحالى هو إحدى ثمرات المؤلف ووقفته في مواجهة انقلاب ١٥ مايو والغزو الأمريكى الصهيونى لفرض التبعية والعزلة على مصر .

والشئ المؤكد أن المؤلف قد أفزعه مدى التخريب الذى أحدثه انقلاب ١٥ مايو فى البلاد . فقد غطى ساحة شاسعة شملت كل ماحققته ثورة ٢٣ يوليو والناصرية من انجازات فى التنمية الاقتصادية وتطوير العلاقات الاجتماعية ، وفى مجال العمل القومى الوحدوى . بل إن هذا التخريب امتد الى البنية الأساسية للقيم الاجتماعية الأصيلة وراح يمزق وشائج المواطنة والأخوة فى حياتنا اليومية ويقتل روح العمل الوطنى فى كل مشروع للنفع العام أو التنمية .

ولكن يبدو أن المؤلف لم يشأ أن يلاحق فى كتابه الحالى بمجمل جرائم التخريب فى هذه المجالات جميعاً ، وإنما فضل أن يركز جهده على جريمة ١٥ مايو ضد المشروع القومى الناصرى . والأرجح أن اختياره لهذا المجال بالذات ، قد أملتة عليه عدة اعتبارات منها :

١ - إن المشروع القومى الناصرى كان انجازاً محورياً لثورة

٢٣ يوليو والناصرية ، جسد التحدى العربى لقوى الرجعية ولقوى الغزو الأمريكى الصهيونى للمنطقة العربية .

٢ - إن المشروع القومى الناصرى - بطبيعته - مشروع وطنى التزمت به الجماهير المصرية والتفت حوله . وهو فى نفس الوقت مشروع قومى مكّن الجماهير العربية من أن تعبر بالرؤية والفعل الثورى حدود التجزئة المفروضة على أمتنا العربية .

ففى اللحظة التى يدعى فيها أعداء القومية العربية ، سقوط المشروع القومى الناصرى ، ويهلل عملاء أمريكا والصهيونية العالمية لهذا النصر الموهوم ، يطلع عليهم كتاب مصطفى طيبة ، وليكشف لهم ولنا على السواء ، غير ما يظنون . ويثبت لنا ولهم أن جمرات المشروع العظيم لاتزال متوقدة تحت ركام التخريب ، وأنها لن تلبث أن تشتعل من جديد لتحرق الجناة وتفضح خيانتهم وتعري عمالتهم ، وترمى بهم نهائيا فى مزبلة التاريخ .

وبهذا العمل الفذ ، يكون المؤلف قد فتح أمامنا مجالات البحث والتنقيب فى حقيقة ما أحدثه الانقلابيون من تخريب فى انجازات ثورة ٢٣ يوليو والناصرية ، وإلى أى مدى نجحوا فى مؤامراتهم وخططهم لتصفية هذه الانجازات .

والمؤلف هنا لا يدافع عن ثورة ٢٣ يوليو والناصرية ، على طريقة بعض أهلها والمدافعين عنها بالانفعال والصوت العالى . فهو لا يصرخ ولا يحتد ولا ينفعل ، بل يناقش الأمور فى أناسة وصبر وموضوعية .

فالكتاب يعرض المشروع القومى الناصرى ليجدد فى ذهن القارئ المخضرم والقارئ الحديث ، أبعاد هذا المشروع وغاياته والظروف

التاريخية والموضوعية التي أحاطته ، والعقبات والنكسات التي لحقت به . ثم يأتي الكتاب الى مرحلة إنقلاب ١٥ مايو والغزو الأمريكى الصهيونى باعتبارها أقصى مرحلة واجهها المشروع القومى الناصرى . وهنا يبدو المؤلف فى أروع اشراقاته وفى قمة قدراته التحليلية ، وهو يحدد أهداف القوى الانقلابية المعادية ، ويعترف لهم بما حققوه من « انتصارات » مؤقتة ضد الناصرية ضد مشروعها القومى . ولكنه لا يلبث أن يفجعهم - فى موضوعية بالغة - بأن مؤامراتهم ذهبت سدى وبأن ماتوهموه نصراً لهم ضد شعبنا العربى وحلمه القومى ، كان فجراً كاذباً أو عى ألوان . فالمشروع القومى الناصرى لا يزال سليماً يملك عافيته ، وجمراته المتوقدة لا تزال تحت الركam مؤذنة بالاشتعال والتوهج من جديد .

ولأدري لِمَ تلح على بعض ذكريات الحرب الفيتنامية الآن ، وقصة « الأمريكى القبيح » الذى حنق فى استخدام الكيماويات لحرق الخضرة ومحاصيل الأرز ، وإبتكر فخاخ الديناميت فى شكل أقلام الكتابة ولعب الأطفال ، ليقتل أبناء المدارس وأطفال الحضانات ، وصب أطنان النابالم اللزج لسلخ جلود الفيتناميين .

لقد كان هذا « الأمريكى القبيح » يذيع بعد كل غارة أنه انتصر على شعب فيتنام بعد دفنه تحت الركam . ولكن جمرات هذا الشعب العظيم ظلت متوقدة ، وظلت تنبض بالمقاومة حتى تمكنت من « الأمريكى القبيح » ودحرته . وانتصر الشعب الفيتنامى العظيم على العدوان الأمريكى وعلى « الأمريكى القبيح » الذى توهم أنه قاب قوسين أو أدنى من النصر .

لأدرى لِمَ تلح على صورة « الأمريكى القبيح » وأنا أقرأ كتاب مصطفى طيبة وأتابع قصة المشروع القومى الناصرى الذى كان هدف التآمر الأمريكى الصهيونى وهدف ١٥ مايو ، وربما لايزال كذلك الى اليوم .

فإذا كان « الأمريكى القبيح » لم يستوعب الدرس الفيتنامى ولم يتعظ به ، وهو ينقل عملياته ومؤامراته الى منطقتنا ضد الناصرية وانجازاتها ، فإن ذلك يعنى أن « القبح » ليس السمة الفريدة لهذا الأمريكى . فمن ينسى هذا الدرس الفيتنامى المفيد لابد أن يكون بليداً أو عبيطاً . ولانحسب أن مثل هذا البليد أو العبيط يمكنه أن ينتصر أو ينجح فى ضرب الناصرية ومشاريعها القومية والاجتماعية فى مصر .

وهذا على وجه التحديد ما أثبتته مصطفى طيبة فى كتابه .

أمين عز الدين

الباب
الأول

هل انهيار المشروع القومي الناصري ؟!

١

تأتى الذكرى التاسعة والستون لميلاد القائد المناضل جمال عبد الناصر ، لتشهد المزيد من التردى العربى ، والمزيد من البلبلة الفكرية ، والانقسامات الحادة بين المثقفين ، نتيجة لاختلاف المفاهيم ، والمسلّمات ، والترحال والهرولة الفكرية من موقع فكرى إلى النقيض .. قفزاً وبدون تفسير أو تبرير أو مراحل وسيطة ..

تأتى هذه الذكرى فى ظروف يتعاضم فيها الجدل النظرى المجرد - حول البحث عن بديل لمشروع عبد الناصر الثورى القومى .. بعد « انهيار » هذا المشروع كما يدعى المتجادلون .

وإذا كانت الأزمة هي الصفة الغالبة على الوضع العربي الراهن ، أزمة الثورة الفلسطينية ، والمشاريع التنوية التي خططت في حقبة إرتفاع أسعار النفط ، وأزمة العجز العربي في مواجهة التحدي الصهيوني والاستعماري ، فمن الطبيعي أن تنعكس هذه الأزمة على الفكر .. ويصبح مأزق الوجود العربي مجسداً فيما يطرح في بعض الدراسات والندوات والمقالات .. بحيث يمكن أن تطلق على الكثير من ثمار الفكر المتضمن في هذه المطبوعات ، فكر الأزمة .

وبقدر ما تزداد مظاهر هذه الأزمة ، وتتفاقم غيوم البلبلة الفكرية الناتجة عنها ، بقدر ما تشتد الحاجة إلى العودة إلى الخبرة التاريخية لثورة ٢٣ يوليو في مصر ، وإلى المشروع القومي لهذه الثورة - لنرى مدى قدرتها على المشاركة في الجدل الدائر .. والذي تزعم معظم أطرافه ، أن المشروع القومي الناصري قد انهار .. ولا سبيل إلى إعادة الحياة فيه !

والواقع أن الجدل الدائر حول البحث عن مشروع قومي نهضوي ، والحديث عن أزمة الفكر القومي ، إنما هو رد فعل فكري ثقافي لسيادة الثورة المضادة ، يشغل نفسه بالاستغراق في قضايا نظرية مجردة ، يتعالى بها على حركة الواقع الحي .. وما تتطلبه من أعباء نضالية .

لذلك فإن العودة إلى التجربة التاريخية لثورة ٢٣ يوليو ، ودراسة مراحلها وإنجازاتها ، وما أفرزته من فكر قومي ثوري ، هو الرد الموضوعي على فكر الأزمة السائد الآن بين قطاعات واسعة من المثقفين ، وعلى الفئات التي تتظاهر بالدفاع عن منجزات التجربة الناصرية ، وتحاول في نفس الوقت استبعاد خبرتها وفكرها الأصيل ، عن مواصلة الدور التاريخي ، رغم النكسة المؤقتة التي أصابت حركة الثورة العربية ، وتراجع المد القومي الوحدوي ، بعد هيمنة ظلام الثورة المضادة ، وعزل مصر الرسمية عن دورها المحتوم في قيادة الأمة العربية ، نحو الحرية والوحدة .. وهزيمة المشروع الصهيوني الاستعماري .

ورغم مئات الكتب والدراسات والمقالات ، التي تناولت ثورة ٢٣ يوليو ، ومنجزاتها ، وتطوراتها ، فإن الحاجة تدعو إلى تناول جديد لهذه الثورة .. إلى رؤية موضوعية لحصيلة فكرها ، وما يحمله من معالم ، مازالت قادرة على إضاءة الطريق أمام أمة مفككة ، وتملك في نفس الوقت جميع مقومات وحدتها .

لذلك ، فإن هذه الدراسة ستبدأ من حيث يدور الجدل الآن .. من الفكر القومي لهذه الثورة . ورؤية العناصر الجوهرية الحية الكامنة فيه ، والتي تقدم الإجابة الصحيحة التي يسمى إليها المتجادلون حول البحث عن مشروع جديد .

وإذا كان التردى الحاصل في الواقع العربي ، قد أفرز موجة من التشكيك في الكثير مما يعتبر من البديهيات ، مثل وجود هوية قومية عربية ، فن الضروري ونحن نتناول ثورة ٢٣ يوليو وفكر قائدها جمال عبد الناصر ، أن نبدأ بالقضايا الفكرية المثارة .. ومن بينها البحث عن مشروع قومي ، والتراث والمعاصرة ، والهوية القومية ، والعلاقة بين الاسلام والقومية العربية ، لمعرفة الموقف الفكري والتطبيقات الذي اتخذته قيادة ثورة ٢٣ يوليو من هذه القضايا .. من خلال الممارسة الصعبة ، وسط تحديات استعمارية رهيبية ، وكيف استطاعت هذه القيادة أن تحدد موقعها من هذه القضايا ، بدون استغراق في قضايا نظرية مجردة ، أو إرتداء ثياب الفلاسفة ، الذين يجهدون أنفسهم في تأمل المظالم في عالمنا ، دون التقدم خطوة عملية واحدة لإجتثاث جذور هذه المظالم .

وتغيير الصورة الألية للواقع العربي المعاصر ، يحتاج إلى إعادة اكتشاف منهج القيادة الناصرية ، واستخلاص خطة عمل جريئة من أعماقه ، تتفق مع المتغيرات الجديدة ، لتصل في النهاية إلى نظرية للثورة العربية .. تتكامل عناصرها أثناء الممارسة الحية ، وليس قبلها بأي حال من الأحوال .

وذلك بالتحديد هو الدرس الأول المستخلص من ثورة ٢٣ يوليو .. بدأت بمبادئ ستة بسيطة .. ومنها إنطلقت إلى صياغة مشروعها العام ، النابع من الالتحام الوثيق بين الفكر المتطور ، والممارسة الحية .

والسؤال الأول الذي سنحاول الإجابة عليه هو : هل انهارت التجربة الناصرية ، أو المشروع الناصري انهياراً كاملاً .. يستدعى البحث عن مشروع بديل ؟

والإجابة على هذا السؤال ، تحتم علينا تحديد الفرق بين الانهيار وبين النكسة . إن فشل ، أو انهيار نظام ثوري ، أو رجعي . يقاس بعدد من الشروط . أهمها تداعى الأسس الفكرية والسياسية والاجتماعية التي خلقها أو استند إليها هذا النظام ، وهزيمة توجهاته الرئيسية . وإثبات عجزها عن الملازمة مع حركة الواقع ، واتجاه تطور التاريخ ، بما يتفق مع تطلعات الجماهير .

وذلك ينطبق على النظم الفاشية والنازية في ايطاليا وألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية .. كما ينطبق على مئات الانقلابات العسكرية التي قامت ومازالت تقوم في كثير من دول العالم ، وخاصة افريقيا وأمريكا اللاتينية ، والتي ينهار الواحد منها تلو الآخر ، دون أن يترك أثراً يذكر .

لكن انتكاس الثورة العظيمة لا يعنى انهيار مقوماتها ، أو فقدان مشروعيتها أنصارها في مواصلة النضال من أجل استعادة أهدافها العظمى .

إن أعظم الثورات في تاريخ أوروبا ، وهى الثورة الفرنسية ، تعرضت لنكسة خطيرة .. أدت إلى إعادة الملكية ، وسيادة مرحلة من التشويه والادانة لهذه الثورة وأهدافها وقادتها .. بعد عودة البلاد وأسرة البوربون الملكية إلى قصورهم السابقة .

لكن أصالة الثورة الفرنسية كانت أعمق من هذه النكسة .. إذ سرعان ما عادت راياتها تحقق من جديد .. واستعادت حيوية مبادئها ، لتصبح العمود الفقرى لجميع دساتير فرنسا ، ويصبح يوم اندلاعها عيداً قومياً لن يتوقف الاحتفال به أبداً .

ولاشك أن النكسة التى تعرضت لها الثورة الفرنسية - كانت أخطر مئآت المرات مما حدث لثورة ٢٣ يوليو .. ولحركة الوحدة العربية .

فرغم الإرتداد عن خطها القومى النضالى الوجدوى ، والارتداد عن خط الاستقلال الوطنى والاقتصادى ، إلى التبعية فى العصر السادى ، رغم كل ذلك ، فإن الملكية لم تعد إلى مصر ، ولم تستطع جميع حملات الأضاليل والتضليل إقناع الشعب المصرى بالتخلى عن إبراز منجزات هذه الثورة ، مثل القطاع العام ، وقوانين الإصلاح الزراعى ، وتخصيص ٥٠ ٪ من مقاعد مجلس الشعب للعمال والفلاحين ، ومجانية التعليم ، أو عودة الملكية ، وسلطة كبار ملاك الأراضى ، إلخ ..

ولم تستطع هذه الحملات ، استئصال الأسس الفكرية التى غرستها التجربة الناصرية فى العقل القومى العربى .. من إيمان بالقومية العربية ، وضرورة الوحدة العربية ، ومقاومة الأحلاف الاستعمارية العسكرية ، والرفض المطلق للمشروع الصهيونى الاستعمارى ، ومساندة الثورة الفلسطينية فى نضالها من أجل استعادة الوجه العربى القومى لفلسطين .

إن التراث الفكرى النضالى القومى لثورة ٢٣ ، لا يزال حياً نابضاً فى وجدان الشعب العربى .. رغم محاولات استئصال هذا التراث . وهو يستمد حيويته من إنتصارات عملاقة تحققت خلال معارك صعبة معقدة ، ووسط تحديات هائلة . فن أعماق الانتصار على كبار الملاك .. والفئات الاحتكارية والطفيلية من الرأسمالية ، نبع هذا التراث .. ومن أعماق الصراع ضد الاحتلال البريطانى . ثم الإنتصار فى هذه المعركة ، نبع هذا التراث .. ومن الإنتصار فى معركة الأحلاف الاستعمارية ، وتأميم قناة السويس ، وهزيمة العدوان الثلاثى ، وتحقيق أول وحدة عربية - رغم فشلها بعد ذلك ، وبناء السد العالى ، وإقامة

صرح التصنيع ، ونشر أفكار التحرر الوطني والعدالة الاجتماعية ، وتأسيس حركة عدم الانحياز ، وعشرات المعارك الأخرى ، من أعماق هذا كله نبع هذا التراث .

فهل يمكن القول ، بأن هذه المنجزات ، صنعتها « أسطورة العروبة الناصرية » ، وأنها لا بد أن تنتهى وتختفى من العالم ، بعد موت بطل هذه « الاسطورة » ، جمال عبد الناصر ، كما يقول فريق من علماء الاجتماع الأمريكيين ؟

لنقف لحظة عند مايقوله « مالكوكم كير » أحد المعبرين عن نظرية « الأساطير » ، إنه يقول : « إن الأمل معقود على أنه مع تحطيم أسطورة العروبة الناصرية ، فلسوف تعتمد كل دولة من الدول العربية إلى تصور دور خاص بها ، يتميز بمزيد من الاعتدال والانضباط والالتزان » .

ذلك منطق معظم علماء الاجتماع فى الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة ومن المؤسف أن هذا المنطق ذاته ، يلتقى مع أصحاب نظرية انهيار المشروع القومى الناصرى . من حيث المضمون ، وإن اختلفت الصياغة والدوافع والأهداف .

والرد على هذا الفكر يأتى من الواقع العربى . قبل وبعد إنطلاق ثورة ١٩٥٢ . ففى ذلك التاريخ . وحتى عام ١٩٥٥ ، لم يكن عدد الدول العربية المستقلة ، يتعدى ثمانية أقطار .. هى مصر ، وسوريا ، والعراق ، والسعودية ، والأردن ، واليمن ، ولبنان ، وليبيا .

وبعد إنطلاق ثورة ١٩٥٢ ، وبلورة توجهاتها القومية العربية ، تعاظمت حركات التحرر العربى فى عالمنا العربى ، واكتسبت باقى الدول العربية استقلالها . بل امتدت حركة التحرر القومى العربى ، إلى حد الخلاص من بعض النظم العميلة ، التى حاولت ربط الأمة العربية بالأحلاف الاستعمارية .

ومن الصعب طبعاً ، إن لم يكن من المستحيل ، إنكار هذه الحقائق ، وإرجاعها إلى عالم « الأساطير » .. كما يستحيل انكار العلاقة بين الوضع العربى الجديد - رغم سلبياته - وبين الأثر الفعال للمشروع القومى التحررى الناصرى .

لكن النقطة التى يركز عليها خصوم عبد الناصر ، وبعض أصدقائه للأسف الشديد ، هى أن انهيار الوحدة العربية السورية - وهزيمة حرب ١٩٦٧ ، هى أبرز دليل على فشل وانهيار المشروع القومى الناصرى ، بل ونهاية « اسطورة » عبد الناصر ، كرمز للمعارك الظافرة ضد الاستعمار ، ومن أجل الوحدة والنهضة القومية ، أمام الشعب العربى فى الوطن العربى .

والذين يصدر عن هذا الحكم ، يتجاهلون المعنى العميق لثورة يوليو ، وتوجهاتها الرئيسية . وما أحدثته من آثار عميقة . إن قدرة أية ثورة على التغلب على انتكاساتها وهزائها ، واستعادة حيويتها من جديد ، يقاس بما أحرزته من تغيير ، داخل نقطة إنطلاقها ، أو في مركزها ، وفي النطاق القومي الذي تنتمي إليه ، بل والعالم من حولها .

أى أن القياس يرجع بالدرجة الأولى ، إلى عمق تأثيرها في موطنها الأصلي ، وفي النسقين الإقليمى ، والعالمى ، فى آن واحد . وكل دارس محايد لا يستطيع انكار عمق الأثر الذى تركته ثورة ١٩٥٢ . واستحالة انتزاعه ، والعودة إلى نقطة الصفر من جديد .. أى إلى ما قبل هذه الثورة .

ذلك أمر بديهي لا يحتاج إلى جدل ، فالحركة القومية الوجدانية العربية المعاصرة ، تحمل فى كل جزء من نسيجها . معالم المشروع القومي الناصري .

وحركة التحرر الأفريقية ، وحركة عدم الانحياز ، وانتصار الثورة الجزائرية ، والعراقية ، والسودانية ، والبنية ، وغيرها من الثورات تحمل أيضاً نفس الآثار .

والقول بأن انهيار الوحدة المصرية السورية ، وهزيمة ١٩٦٧ ، ثم انتصار الثورة المضادة فى مصر بعد موت جمال عبد الناصر قد أسفر عن هزيمة المشروع القومي الناصري ، وفشل الحل القومي لمأزق الوحدة والنهضة القومية العربية ، القول بذلك ينطوى على مغالطات تتحدى الواقع والتاريخ .

وهنا ينبع السؤال الجوهرى ، الذى ينبغى الإجابة عليه ، وهو : هل تسببت هذه العوامل الثلاثة ، فى الانهيار الكامل للمشروع القومي الناصري ، يستدعى البحث عن مشروع بديل ؟

المواجهة الاستعمارية للمشروع القومي الموحدوى

٢

هل يمكن التسليم بأن انهيار الوحدة المصرية السورية عام ١٩٦١ . وهزيمة
حرب يونيو عام ١٩٦٧ ، وانتصار الثورة المضادة منذ منتصف
السبعينيات . يعنى انهيار المشروع القومي العربى الموحدوى لثورة
٢٣ يوليو ؟

وأبدأ بفشل الوحدة المصرية السورية .
ولكن قبل الإجابة على هذا السؤال الكبير ، ينبغى التأكيد على عدد من الحقائق
المهمة ، وهى :

أولاً : ان النضال القومى العربى من أجل الوحدة والحرية . ومواكبة أحدث ماوصل إليه المتقدمون فى شتى الميادين العلمية - أى النهضة الشاملة - يجرى فى ظروف بالغة التعقيد . تختلف إختلافا شاسعا عن ظروف حركات التوحيد القومى فى شتى قارات العالم بسبب الظروف الجغرافية . والسياسية ، والنفطية ، لهذه البقعة الفريدة من العالم .

ثانيا : ان وطننا العربى يتميز بظهور نوع جديد وخطير من الاستعمار هو الاستعمار الصهيونى التوسعى .. الذى يخطط فى مراحله الأولى لإمتداده من فلسطين الى النيل الى الفرات وينفذ مخططة وفقا لسياسة الخطوة خطوة التى نسبت ظلما الى هنرى كيسنجر ، أحد أخطر المخططين للمشروع الصهيونى ، رغم موضعه الرسمى كوزير خارجية سابق للولايات المتحدة ، وأستاذ مرموق فى العلوم السياسية .

وذلك يعنى رفض النظريات القائلة بأن اسرائيل مجرد جسر أوروبى فى الوطن العربى .. وظيفته الرئيسية هى حماية المصالح الاستعمارية .

لم يعد من الممكن قبول هذا المفهوم ، بعد وضوح الهدف الحقيقى من وجود هذا الجسم الغريب فى وطننا العربى .. الذى استطاع خلال أقل من نصف قرن ، أن يضاعف مساحة الأراضى العربية التى يسيطر عليها . مما يعنى ، أنه ليس مجرد اغتصاب ، واستعمار . أو استيطان لفلسطين . بل هو استعمار له خصائصه المميزة يستهدف الوطن العربى كله .. خطوة خطوة .. بالتحالف مع قوى الهيمنة الاستعمارية فى العالم .. ووفقاً لسياسة اتفاق المصالح ، واقتسام الغنائم ، وعلاج التناقضات بين المشروعين الاستعماريين ، الاسرائيلى والغربى ، بما يضمن رعاية مصالح الطرفين .

ثالثاً : ان مشروع إنجاز الوحدة العربية ، يصطدم بمشاكل إقليمية بالغة التعقيد ، لاتقف عند حدود الفارق فى مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى لكل قطر عربى ، بل تمتد إلى فروق جوهرية من حيث الفقر أو الثراء .

وتلك نقطة هامة . يلعب عليها أعداء الوحدة العربية بذكاء . ويستخدمون أسوأ الأساليب بما فى ذلك عن « أطماع » الدول العربية « الفقيرة » فى الثروة البترولية للدول العربية « الغنية » !!

ومن جهة أخرى ، فإن الدعوة القومية قد تلقى استجابة فورية من الشعوب . لكنها تجد مقاومة من بعض الفئات الاجتماعية ، وخصوصا كبار الرأسماليين المرتبطين بالدول الاستعمارية .

وأخيراً فإن وجود أقليات قومية ، ودينية ، ووجود قسماط وطنية مميزة لكل بلد

عربي على حدة ، يضاعف من تعقيد هذه القضية .

في إطار هذه العوامل مجتمعة . ومتفاعلة . يمكن الإجابة على السؤال الكبير .. وهو :
لماذا فشلت الوحدة المصرية السورية ، وإلى أي حد ساهم هذا الإخفاق في
تراجع هذه العملية ؟

والواقع أن الأسلوب الذي أنجزت به هذه الوحدة ، حكم عليها مقدما بالفشل .. وهو
أسلوب جاء في صورة مخالفة لما كان يريده جمال عبد الناصر . وتلك مشكلة سأعود إليها
في فصل قادم . لكن القضية الهامة في هذه العجالة ، هي أن فشل هذه الوحدة ، يعود
بالدرجة الأولى إلى التركيز الاستعماري ، بروافده المتعددة . القديمة ، والحديثة ،
والصهيونية . مثلاً يعود أيضاً إلى تعقيد خريطة الثراء والفقر في عالمنا العربي . وخريطة
الأوضاع الطبقيّة بأشكالها المتعددة والمعقدة .

من أعماق هذه المنايع يمكن فهم أسباب هذه الظاهرة . وليس من خارجها .. ولا من
خلال الفكر النظري المجرد ، الغارق في متاهات بعيدة عن أحداث الواقع والتاريخ ..
والمعجز عن الرؤية العينية ، واستخلاص دلالتها ، بدلا من محاولة «حشر» التاريخ
والواقع في قوالب فكرية جاهزة ، ثم تشكيلها ، لتلائم جميع الظواهر .. بل ومعظم أحداث
التاريخ للشبهة .. فيقال ببساطة تدعو إلى الإخفاق ، إن المشروع القومي الناصري فشل
في تحقيق الوحدة العربية ، بدلا من أن يقال إن الطريق الوعر الجديد . الذي لم يطرقه
أحد من قبل ، كان يحتاج إلى رائد جريء يعبر مسالكه الصعبة ، حتى لو فقد اتجاهه في
البداية ، ليقول لمن يأتي بعده : من هنا يمكن السير في هذا الطريق .

والواقع أن فشل هذه الوحدة ، لم يترتب عليه بداية انهيار المشروع القومي
الوحدوي .. بل أن العكس قد يكون صحيحاً ، فرغم مرارة الانفصال وما عبر عنه .
ظاهرياً - من بداية هزيمة جمال عبد الناصر ومشروعه القومي «الاستوري» . كما صورته
الدعاية المعادية . فإن ما حدث بعد الانفصال ، لا يتفق إطلاقاً مع نظريات ، أو أحلام
بداية الانهيار .

ذلك أن المرحلة التي أعقبت الانفصال ، شهدت قفزة كبرى في الميدان الفكري
والواقعي ، تجسدت في صورتين بارزتين . ظهور ميثاق ، العمل الوطني ، وهو
الوثيقة التي سنعود إليها كثيراً في فصول قادمة ، والمعبرة عن أول صياغة
للأسس النظرية لمشروع القومي الناصري ، بعد أن اقتضت المراحل السابقة ،
على مواجهة التحديات المتتالية ، بالاسترشاد بمنهج « التجربة والخطأ » كضرورة لعملية

ثورية تشق طريقها وسط مسالك متعددة ومعقدة ، مثلما فعلت الثورة الصينية في المراحل الأولى ، إلى أن وصلت في النهاية إلى ما أطلق عليه اسم : نظرية الثورة الصينية .

بعد الميثاق ، انفجرت الثورة القومية في الين ، ثم برزت القوى القومية من جديد ، في العراق ، وسوريا ، ليبدأ الحوار من جديد حول الوحدة العربية بين القيادة الناصرية من جهة . وقيادة حزب البعث في سوريا والعراق من جهة أخرى .

بعدها جاءت مرحلة مؤتمرات القمة العربية ، لمواجهة الخطر الاسرائيلي ، أى أن الانفصال السورى عن الوحدة ، لم يترتب عليه - كما يظن الكثيرون - بداية الجذر الوجدوى في الوطن العربى ، بعد صعود المد الوجدوى إلى ذروة إنتصاراته .

من الصعب إذن ، الاستناد إلى هذه النكسة ، لتفسير بداية انهيار المشروع القومى الناصرى ، ومن المستحيل اصدار هذا الحكم المتعسف ، بعيداً عن الأحداث الواقعية التى شهدتها العالم العربى ، بعد نكسة الانفصال .

إن الثورات أو المشاريع القومية الكبرى ، لا بد أن تتعرض لنكسات وهزائم مؤقتة . وحركات التحرر الوطنى فى جميع أنحاء العالم ، ذاقت حلاوة الانتصار ، ومرارة الهزيمة مرات ومرات .. حتى تمكنت فى نهاية الأمر من تحقيق الانتصار النهائى . والعنصر الرئيسى الذى يسهم دائماً فى تحقيق النصر النهائى ، هو الاتصال بين حلقاتها وأجيالها .. وليس الانقطاع أو الانفصال . هذا العنصر الجوهرى هو أحد مفاتيح النصر .

أثناء الحرب العالمية الثانية ، اكتسحت الجيوش النازية والفاشية والعسكرية اليابانية ، الكثير من البلاد فى أوروبا وآسيا وأفريقيا واستطاعت احتلال فرنسا كلها ، وأجزاء كبيرة من الاتحاد السوفيتى . وكانت نكسة هائلة لهذه البلاد . لكن قادة الفكر والثقافة والمقاومة فى العديد من الدول التى عاشت مرارة الاحتلال النازى والفاشى . لم تنفصل عن حركة الصراع الحى ، لتعقد الندوات وتطلق الدراسات بحثاً عن « مشروع » للخلاص من هذه النكسة ، بل امتزجت بالجهاد . وأشعلت فى أعماقها روح المقاومة ضد هذه النكسة ، ومن خلال التفاعل الحى مع الواقع الجديد . رغم مرارته ، توصلت إلى « الخطط » العملية لرفضه ومقاومته ، وتمكنت فى النهاية من الانتصار عليه .

ولاشك أن قوى المقاومة الوطنية فى أوروبا ، فى فرنسا ، وبولندا ، ويوغوسلافيا وغيرها ، التى واصلت المقاومة أثناء الاحتلال النازى ، اعتمدت على القلب النابض الذى

بدأ في الخفقتان منذ ظهور النازية في أوروبا .. والمتمثل في الجبهات التي تكونت ضد النازية ، ومن أبرز أمثلتها ، الجبهة الشعبية في فرنسا . لذلك لم تكن مقاومة الاحتلال النازي جديدة أو غريبة .. إنما اعتمدت على عنصر الاتصال بين المشروع الأصيل لمواجهة النازية منذ بلوغ أخطارها في ألمانيا ، واستمرار هذا المشروع أثناء الاحتلال النازي .. بعد صياغة الخطط العملية التي تتناسب مع الظروف المتغيرة الجديدة .

وذلك يدعونا إلى الانتقال إلى العنصر الثاني ، الذي يقال إنه المعبر الأكبر عن هزيمة وانهار المشروع القومي .. أي هزيمة حرب ١٩٦٧ .

لقد انهزمت فعلاً القوات المصرية والسورية والأردنية .. وتعرض المشروع القومي العربي لأزمة خطيرة .. انعكست آثارها على الفكر والوجدان العربي بصورة خطيرة . لكن القيادة الناصرية سرعان ما أفادت من هذه الضربة . وبدأت بعد أيام قليلة من الهزيمة ، في الاعداد للمعركة الجديدة ، مستندة إلى عنصر الاتصال والمقاومة .. ومدرسة للفروق الجوهرية . بين هزيمة حرب كاملة . وبين الهزيمة في إحدى جولات حرب لم تنته . الهزيمة تعني الاستسلام لشروط العدو . مثلاً حدث لألمانيا النازية ، واليابان العسكرية . والفاشية الإيطالية .

لم يعترف الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية بانتصار ألمانيا في الحرب . أثناء اكتساح جيوشها لدول أوروبا ، بل تحركوا من منطلق أن هزيمة جولة أو جولات في حرب ضارية ، لا تعني الهزيمة الحربية الكاملة .

وبالفعل تحقق النصر في النهاية . واستسلمت ألمانيا واليابان دون قيد أو شرط . عندئذ أصبح مفهوم الهزيمة واضحاً .

ونفس الأمر ينطبق على جولات الحرب العربية الإسرائيلية ، لقد شهدت جبهة قناة السويس . بعد أيام معدودة من نكسة ١٩٦٧ ، اشتعال المعركة في رأس العش ، ودحر القوات الإسرائيلية التي حاولت السيطرة على هذا الموقع . وقبل أن ينتهي عام ١٩٦٧ ، كانت البحرية المصرية قد أغرقت المدمرة الإسرائيلية « إيلات » وقتل جميع أفراد طاقمها المكون من عشرات الضباط والجنود .

وبعد ذلك بدأت حرب الاستنزاف ، التي استمرت من عام ١٩٦٨ إلى ١٩٧٠ .. خلالها تم تدريب القوات المصرية على العبور ، والوصول إلى المناطق المحتلة في سيناء ، وقتل مجموعات من الاسرائيليين ، وأحياناً العودة بعدد من الأسرى .

ثم رحل القائد العظيم جمال عبد الناصر . بعد أن أشرف بنفسه على إعادة بناء القوات المسلحة ، واشترك في وضع المعالم الرئيسية للمعركة الكبرى .

لكن القدر لم يمهله . مات قبل أن يشهد ثمة إعداد القوات المصرية لمعركة التحرير الكبرى . وجاء السادات ليستفيد من هذا الإعداد . وتندلع حرب أكتوبر المجيدة . حيث استطاع المقاتلون المصريون في جبهة سيناء ، والمقاتلون السوريون في جبهة الجولان . توجيه ضربة عنيفة لغرور و صلف العسكرية الاسرائيلية العدوانية .

لم تكن هزيمة ١٩٦٧ إذن ، أكثر من خسارة جولة في حرب طويلة لم تحسم بعد . بل أن هذه الجولة لم تتوقف كما أثبتنا ، بل استمرت الحرب في صور متعددة حتى موت جمال عبد الناصر ، رغم قبوله لفترة هدنة صغيرة ، استفاد منها في بناء قواعد الصواريخ حول قناة السويس .

ثم نصل إلى العنصر الثالث ، وهو الثورة المضادة الضاربة بظلامها في عالمنا العربي . يقول أنصار انهيار المشروع القومي الناصري : إن التحول الجذري للاقتصاد المصري من الاستقلال أثناء حقبة عبد الناصر ، إلى التبعية بعد موته ، وظهور حقبة السيطرة النفطية ، أى تغلب مفهوم الثروة ، على مفهوم الثورة ، وبروز إسرائيل كقوة تملك التفوق الاستراتيجي الحربي لصالحها بلا منازع ، بالإضافة إلى ظواهر أخرى سلبية ، إنما يعنى توجيه الضربة الثالثة والأخيرة للمشروع القومي الناصري .

وتلك أحلام ، أو افتراضات ، لاتنهض على أسس حقيقية .

فالفئات أو القطاعات العربية التى راهنت على أبدية العصر الذهبي للنفط . بدأت تعيد النظر في هذا الرهان الخاسر ، بعد تدهور أسعار النفط ، المعبر عن بداية النهاية لهذه الحقبة التى أحدثت الكثير من الأحلام الوهمية ، والتشوهات الاجتماعية .

والذين اندفعوا خلف أوهام اللحاق بالركب الحضارى الغربى ، أى الانتاج بلا حدود ، والاستهلاك بلا حدود ، عن طريق المزيد من التبعية للقوى المهيمنة على النظام الاقتصادى الدولى ، تبذرت أوهامهم ، بعد اكتشاف استحالة اللحاق بالمتقدمين فى الغرب عن طريق التبعية لهم .

أى أن البنيان الذى استندت إليه الثورة المضادة ، يتآكل من الداخل ، وتكتشف الجماهير يوما بعد يوم ، فساد طريق الثورة المضادة ، وتقترب أكثر فأكثر من قضية النهضة العربية المستقلة . المستندة إلى الأشكال الملائمة والمتطورة للوحدة .

كما أن السلطة الحالية في مصر ، رغم الألفام الخطرة التي ورثتها عن العصر الساداتي الارتدادى ، سوف تكتشف هي الأخرى استحالة تحقيق النهضة المنشودة . في ظل أزمة الديون المتفاقمة .. أو الاستجابة لضغوط الفئات الرأسمالية الطفيلية التي نمت وتبرعرت أثناء الحقبة الساداتية .

ومن هنا ندرك الضرورة التاريخية والعملية للعودة إلى الخط القومى الناصرى للوحدة .. وتحويل هذه الضرورة إلى واقع حى ، بفضل النضال الواعى للقوى القومية في جميع الأقطار العربية .. وبفضل إختيار الأشكال التضامنية المناسبة بين الدول العربية رغم جميع الخلافات .

وقد يبدو أننا نتناول القضايا النظرية التي يراها البعض ، معقدة ومركبة ، وتشكل إتساقاً ، أو منظومات ، أو أيديولوجيات ، تحتاج إلى تأصيل ، وتعميق إلى آخر هذه المصطلحات ، بأسلوب عملى يفتقر إلى الصياغة النظرية ، وذلك ما أقصده بالتحديد في بداية هذه الدراسة ، وذلك أن عرض الأسس التي يستند إليها المشروع القومى الناصرى ، يستلزم أولاً تبديد الضباب المحيط بهذا المشروع .

ماهى أبرز معالم المشروع القومى الناصرى وكيف نستفيد من عناصره الحية ؟



ينابيع الفكر القومي الناصري

٣

ماهى الخصائص الرئيسية للمشروع القومي الناصري ؟

من الصعب الإجابة على هذا السؤال ، بدون العودة أولاً إلى الجذور . أو الينابيع ،
التي استمد منها هذا المشروع وجوده ، ومن أعماقها تحرك ، وتطور . وتفاعل مع التغيرات
الجارية في وطننا العربي ليصل في النهاية إلى طابعه المميز النابع من جذور القومية
العربية ، ومن واقع الممارسة الحية .

ذلك أن ثورة ٢٣ يوليو لم تبدأ من فراغ .. بل إنطلقت من أعماق مجتمع محدد ، هو
مصر ، تحمل بصماته ، وهوميه ، وتطلعاته . وكما يقول جمال عبد الناصر في كتاب فلسفة
الثورة :

وقصص كفاح الشعوب ليس فيها فجوات .. يملؤها الهباء . كذلك ليس فيها مفاجات تقفز إلى الوجود دون مقدمات . إن كفاح أى شعب ، جيلاً بعد جيل ، بناء يرتفع حجراً فوق حجر .. وكما أن كل حجر فى البناء ، يتخذ من الحجر تحته قاعدة يرتكز عليها ، كذلك الأحداث فى قصص الشعوب . كل حدث منها هو نتيجة لحدث سبقه ، وهو فى نفس الوقت مقدمة لحدث مازال فى ضمير الغيب .

هذه الفقرة من كتاب فلسفة الثورة ، تحمل دلالات هامة أبرزها ، صعوبة أو استحالة فهم أى حدث كبير فى تاريخ أى شعب ، بدون معرفة ماسبقه من أحداث .

والفكر الذى صاحب ثورة ٢٣ يوليو ، وتطور معها ، لم ينبع من فراغ . فالعلاقة بين الفكر والواقع ، يصعب انكارها أو تجاهلها . والتأكيد عليها الآن ، لايعنى مجرد تكرار بديهيات ، أو مسلمات . بل ضرورة لفهم خصائص الفكر الناصرى ، والأسس التى استند إليها فى تجديد مواقفه من جميع القضايا التى شغلت وتشغل الآن معظم المفكرين العرب .

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . كانت مصر ومعها الوطن العربى كله ، تموج بتيارات فكرية وسياسية وعقائدية عديدة . كل تيار يتميز برؤيته الخاصة .. النابعة من توجهاته الرئيسية . ويطرح فى الساحة المصرية - مشروعه . أو برنامج - المتضمن فلسفته لتحرير وتطوير المجتمع ، وتحقيق العدالة الاجتماعية للطبقات الشعبية .

وكان لهذه التيارات رؤيتها للهوية المصرية ، وعلاقتها بالأمة العربية ، والدول الإسلامية . وحول مضمون هذه الهوية ، وهل هى مصرية نابعة من جذور فرعونية ، أو عربية تنتمى إلى الوطن العربى ، أو إسلامية خالصة ترفض كل أشكال القومية .

والواقع أن بذور هذه التيارات ، كانت قد غرست فى التربة المصرية قبل ثورة يوليو بحوالى قرن ونصف . أى منذ تاريخ مصر الحديث ، الذى بدأ بمحدثين كبيرين كان لها أعق الآثار فى ظهور هذه التيارات ، وهما الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت فى نهاية القرن الثامن عشر ، ونشأة دولة محمد على عام ١٩٠٥ .

وبسبب الأهمية العظمى لهذين المحدثين ، فإن جمال عبد الناصر تحدث عنها فى كتاب فلسفة الثورة . الذى ظهر فى عام ١٩٥٣ ، أى بعد عام واحد من ثورة يوليو . الأمر الذى يؤكد مدى وعيه بالعلاقة بينهما . وبين مايموج به المجتمع المصرى من تيارات .

أولاً : الحملة الفرنسية

يقول جمال عبد الناصر في كتاب فلسفة الثورة : « جاءت الحملة الفرنسية ، وتحطم الستار الحديدي الذي فرضه المغول علينا ، وتدفقت أفكار جديدة .. وتفتحت لنا آفاق لم يكن لنا بها عهد » لقد كنا - في رأي - أشبه بمرضى قضي زمنا في غرفة مغلقة ، واشتدت الحرارة داخل الغرفة ، حتى كادت أنفاس المريض تختنق . وفجأة هبت عاصفة . حطمت النوافذ والأبواب . وتداقت تيارات الهواء البارد ، تلسع جسده المريض ، الذي مازال يتصبب عرقا . لقد كان في حاجة إلى نسمة هواء . فانطلق عليه اعصار عات .. هذا هو ماحدث لمجتمعنا تماماً .

والاعصار الذي يتحدث عنه عبد الناصر في هذه الفقرة ، هو مااصطلح على تسميته الآن بالصدمة الحضارية .. الناتجة عن « تحطيم الستار الحديدي » الذي أسدل على مصر قرابة خمسة قرون .

لقد جاء مع الحملة الفرنسية - ١٧٩٨ - جماعة من العلماء الفرنسيين . في تخصصات علمية مختلفة . فكان مما صنعه أولئك العلماء . أن استدعوا كبار علماء الأزهر الشريف ، لاطلاعهم على ماوصل إليه علمهم من تقدم .

كانوا يستدعون العلماء جماعة بعد جماعة ، ليطلعوهم على عجائب عصر الثورة الصناعية . التي كانت حتى ذلك الحين ، مجهولة جهلاً كاملاً لسكان « الستار الحديدي » من المصريين .

وفي إحدى جولات هذه العروض . اختار العلماء الفرنسيون أسلوباً غريباً .. إذ أوقفوا فريقاً من علماء الأزهر صفاً ، مشبكي الأيدي ، كل واحد منهم يمسك بيد جاره ، ثم مسوا أحدهم بسلك مكهرب ، فسرت الكهرباء في جميعهم .. عندئذ تعاضمت الدهشة والعجب .. لكن أحد الشيوخ تملكه الغيظ من تلك الآلاعيب ، فقال لهم مامعناه : هل في علمكم الجديد مايجعل إنساناً موجوداً هنا . وموجوداً في بلاد الغرب في وقت واحد ؟

فنظر إليه علماء الحملة الفرنسية بدهشة ثم أجابوا : إن هذا محال . فرد الشيخ قائلاً : لكن ذلك ممكن في علومنا الروحية .

والمواجهة بين عصر الثورة الصناعية . وعصر التخلف والخرافات « والكرامات » الذي

كان يسود مصر في ذلك الحين ، تجسد فيها قدمه علماء عصر الثورة الصناعية من « أعاجيب » الكهرباء ، ومارد به الطرف الآخر من خرافات بلد ، انعزل أو سجن ، عدة قرون .

تلك هي الصدمة الحضارية . ومنها ، أى منذ هذه اللحظة ، نبعت جذور ما يطلق عليه اليوم ، إشكالية الأصالة والمعاصرة . بعد ظهور تيارين متعارضين ، الأول أفزعه التقدم المذهل للغرب ، فقررا الهروب من وجهه . وصب اللعنات عليه . والانكفاء على التراث القديم ، يحتفى به ويبحث من خلاله عن خلاص لمشاكل العصر .

والتيار الثانى ، هو الذى استفاد من الصدمة الحضارية ، واستجاب لتحدياتها ، لكن استجابته اتخذت طابع الانبهار بالحضارة الغربية ، والاندفاع نحوها ، ونسيان تراثه الثقافى وجذوره القومية .

أما التيار الثالث ، فإنه لم يهرب من تحدى الحضارة الأوروبية ، ولم يستوعب داخل مكوناتها . بل حرص على الاستفادة منها ، دون تفريط فى تراثه التاريخى المتميز عن الحضارة الغربية .

ثانيا : دولة محمد على :

وإذا كانت الصدمة الحضارية قد أنبتت جذور التيارات المتصارعة الآن ، من سلفية نصوصية جامدة متعصبة ، وتغريبية ضالة منفصلة عن أصولها الحضارية المتميزة . وغير ذلك من التيارات . فإن ظهور دولة محمد على - ١٩٠٥ - صاحبة ولادة الشعور الوطنى « بالمصرية » وبداية الصراع الذى لم يهدأ حتى اليوم ، بين دعاة « القومية المصرية » القائمة بذاتها . ودعاة الجامعة الاسلامية الذين يرفضون كل مفاهيم القومية ، ويحملون بعصر جديد للخلافة الاسلامية .

وبين هذين التيارين ، تحرك جنين القومية العربية ، ثم برز وتطور بعد ذلك . وقد يسأل البعض ، ماهى العلاقة بين نشأة دولة محمد على ، وبين نشوء ونمو وتطور الشعور الوطنى بالمصرية . وماواكبه من مشاعر ومفاهيم أخرى ؟

والاجابة تنحصر فى الآتى : أن نشأة دولة محمد على ارتبطت بظاهرتين متلازمتين : هما ظهور حركة الاستقلال السياسى لمصر عن السلطنة العثمانية . وبداية

حركة التمييز الوطنى المصرى عن الخلافة الدينية العثمانية .

وكل قراءة دقيقة لتاريخ مصر الحديث ، تكشف عن التلازم الواضح بين بداية تكون الشعور الوطنى المصرى ، وبين بناء الدولة الحديثة على عهد محمد على .

ولاشك أن مقاومة المصريين للحملة الاستعمارية البريطانية عام ١٩٠٧ ، والانتصار عليها .. ثم اضطرار محمد على إلى الاقدام على تجديد المصريين ، أى بداية « تمصير » الجيش بعد عزلة طويلة للمؤسسة العسكرية التى ظلت أجنبية طوال قرون عديدة عن المصريين .

الصدمة الحضارية أثناء الحملة الفرنسية . وظهور الشعور القومى المتميز لأول مرة فى مصر ، بعد ظهور الدولة المستقلة عن الهيمنة العثمانية ، خلقا أعمق الآثار فى تاريخ مصر . ومن منابهما . ظهرت التيارات الفكرية المتعددة ، بل ومن هذه البداية نفسها ، يمكن فهم الأصول الخفية لما يجرى الآن من صراع بين مختلف التيارات السلفية ، والمجددة . والمعاصرة ، والقومية ، وغيرها .

وكان من الطبيعى أن ينو تيار الوطنية المصرية ، نتيجة للصراع ضد الاستعمار الفرنسى ، والبريطانى ، وأن يتحول السخط الشعبى ضد الاستعمار العثمانى ، إلى سخط ضد الاستعمار البريطانى ، الذى حل مكانه ، بعد دخول الامبراطورية العثمانية مرحلة الانحدار .

وفى هذا يقول : جمال عبد الناصر « لقد ظلمت فترة أحاول أن أتفهم عبارة كثيرا ما هتفت بها وأنا طفل صغير ، حينما كنت أرى الطائرات فى السماء . كنت أصيح : « ياربنا يا عزيز .. داهية تاخذ الانجليز » .

ولقد اكتشفت فيما بعد ، أننا ورثنا هذه العبارة عن أجدادنا ، ولم تكن منصبة على الانجليز . وإنما حورناها نحن ، أو حورتها الرواسب الكامنة فىنا والتى لم تتغير وإن تغير اسم الظالم . فقد كان أجدادنا يقولون « يارب يامتجلى .. اهلك العثملى » .

وبنفس الروح التى لم تتغير . جرى المعنى على لساننا ، وإن تغير اسم الانجليز ، باسم العثمانيين ، طبقاً للتغيرات السياسية التى توالى على مصر بين العهدين . »

وما من شك فى أن ظهور الجيش الوطنى المصرى الأول فى العصر الحديث ، كان خطوة سياسية بالغة الأهمية .. أنهت عصور القطيعة بين المؤسسة العسكرية والشعب ..

رغم أن قيادة هذا الجيش عند بداية تكوينه ، ظلت أجنبية .. ثم سمح بترقية الجنود إلى رتبة «اليوزباشى» ثم «الصاغ» كحد أقصى .

وكان للانتصارات التى حققها هذا الجيش فى عصر محمد على ، وتحت قيادة ابنه ابراهيم باشا ، دور كبير فى خلق مشاعر العزة الوطنية ، تغلغلت فى وجدان المصريين تدريجياً . بعد قرون طويلة من الهزائم والكوارث والاحباط الوطنى .

ثم انعكس هذا الشعور الوطنى فى كتابات طلائع المفكرين المصريين .. ففى كتاب «مناهج الألباب» لرفاعة الطهطاوى ، نجده يقول «حب الأوطان على عظم الحب وكرم الادب أبهى عنوان .. وهو فضيلة جليلة لا يؤدى حق الوفاء بها إلا من حاز الشمايل النبيلة» .

وكتب الشيخ محمد عبده يقول «وجب على المصرى حب الوطن ، فهو سكنه الذى يأكل فيه هنيئاً ، ويشرب مريئاً ، ويبيت فى الأهل أمنيئاً ، وهو مقامه الذى ينسب إليه ، ولا يجد فى النسبة عاراً ، ولا يخاف تعبيراً . وهو موضع حقوقه وواجباته التى حصلت له بما أوضحناه من دخوله دور الحياة السياسية» .

وكان لهذه الأجواء الجديدة ، من الشعور «بالوطن المصرى» والولاء له . بعد قرون من الولاء «للوطن العثمانى» ، ردود فعل معاكسة .. تمثل فى اتجاه الجامعة الاسلامية ، والتى كان السلطان العثمانى عبد الحميد ، وجمال الدين الأفغانى ، بل والشيخ محمد عبده فى مرحلة من حياته من أبرز دعاة .. وهو الاتجاه الذى تطور بعد ذلك إلى مفهوم الانتماء الاسلامى ، أو الهوية الاسلامية ، واتهام الوطنية والقومية بالشعبوية ، وخدمة أهداف أعداء الاسلام .

لكن ظروف المواجهة الضارية ضد الاستعمار البريطانى فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، فرضت على التيارات الوطنية فى مصر . تنمية روح الانتماء الوطنى . بما لا يتعارض مع الروح الاسلامية الحققة .

ومن هنا يمكن فهم وتفسير برنامج الحزب الوطنى للثورة العرابية خلال الفترة من ١٨٧٩ - ١٨٨٢ ، حيث تضمن أهدافاً وطنية .. بل ونص صراحة على أنه حزب وطنى لجميع المصريين ، مسلمين وأقباط ، وليس حزباً طائفياً لقطاع من المصريين - أى المسلمين - دون غيرهم .

وبعد عرابي ، جاء مصطفى كامل . ليقول جملته الشهيرة « لو لم أكن مصرياً لوددت أن أكون مصرياً » .. رغم أن مصطفى كامل كان يؤيد الجامعة الإسلامية تحت لواء السلطان العثماني ، لاعتقاده أنها إحدى الوسائل الشرعية لاستقلال مصر عن بريطانيا .. أي لأسباب تكتيكية عملية .. وليس عن اعتقاد حقيقي . وليس أدل على هذه الحقيقة من قوله « رمانا الطاعنون بأننا نريد أن نخرج الانجليز من مصر لنعطيها لتركيا كولاية عادية .. أي أننا نريد تغيير الحاكمين ، لاطلب الاستقلال والحكم الذاتي .. هذه التهمة مسبة للمدنية والمتدينين ، وقضاء على الأمة المصرية بأنها لا ترقى أبداً ولا تبلغ مبلغ غيرها من الشعوب » .

واستخدام مصطفى كامل لتعبير « الأمة المصرية » خير تعبير عن موقفه الفكري الحقيقي من قضية « الجامعة الإسلامية » والوطنية المصرية .

وكانت ثورة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول التعبير الكامل عن انتصار الروح الوطنية المصرية ، وانحسار نفوذ دعاة الجامعة الإسلامية .

ومنذ منتصف الثلاثينيات ، وطوال الأربعينيات ، وبداية الخمسينيات من هذا القرن ، انقسمت التيارات الرئيسية في الفكر المصري ، والتي أثناء المواجهة الحضارية مع الحملة الفرنسية ، وخلال وبعد نشأة دولة محمد علي ، وتفرعت إلى اتجاهات متعددة .. وظهرت جذور الفكر القومي العربي في مصر ، يواجه فكر القومية المصرية ذات الأصول الفرعونية ، أو البحر أوسطية ، ويواجه أيضاً التيارات السلفية النصوصية التي اعتبرت « القومية » بضاعة أوروبية غريبة عن روح الاسلام .

وكان ظهور وتبلور الاتجاه الليبرالي بتوجهاته نحو الغرب الرأسمالي ، والاتجاه الاشتراكي العلمي الذي يربط بين تحرير الوطن من الاستعمار ، وتحرير المواطن من الاستغلال الاجتماعي ، إضافة هامة لتيارات الفكر المصري . وجميع هذه التيارات بلا استثناء ، أحدثت أثراً عميقة في تنظيم الضباط الأحرار ، وقيادة ثورة ٢٣ يوليو ، فهي الينابيع الأولى التي انطلق منها فكر جمال عبد الناصر ، ثم تجاوزها وصولاً إلى فكره الأصيل .



التكوين الفكرى لقيادة الثورة

٤

تناولت فيما سبق أبرز الاتجاهات الفكرية التى كانت تسود المجتمع المصرى ، قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، والمنايع التى انبثقت عنها هذه الاتجاهات ، والتى مازالت حتى اليوم تثير الجدل والخلاف بين المثقفين العرب ، وتحث الشقاق والانقسام فى التنظيمات المهنية ، والنقابات العمالية ، والاتحادات الطلابية ، فى عالمنا العربى .

فمن الصعب فهم الصراع بين الاتجاه العلمانى ، والاتجاه الدينى فيما يتعلق بأسس الدولة ، أو الخلاف بين السلفيين النصوصيين القدامى والجدد ، وبين الاتجاهات المعاصرة بمختلف ألوانها ، بدون العودة الى الجذور التى نبعت منها ، والتى تناولتها فى الفصل السابق .

ولكى تكتمل معالم هذه الصورة . ينبغى إلقاء بعض الأضواء على الأحزاب السياسية التى امتلأت بها الساحة المصرية قبل ثورة يوليو ، باعتبارها التجسيد التنظيمى الذى عبرت من خلاله هذه الاتجاهات عن أفكارها .. وهى الأحزاب التى شكلت المفاهيم العامة لتنظيم الضباط الأحرار ، ولقيادة هذا التنظيم .. أى مجلس قيادة الثورة .

١ - حزب الوفد :

وحزب الوفد ، كان أكبر هذه الأحزاب . وأكثرها جماهيرية . اكتسب نفوذه من دوره فى ثورة ١٩١٩ ، بقيادة زعيمه الأول ومؤسسه سعد زغول . كما حافظ هذا الحزب على قدر كبير من جماهيريته بعد موت سعد زغول ، بفضل احتضانه ودفاعه عن القضيتين الرئيسيتين لثورة ١٩١٩ ، هما : الاستقلال و الدستور ، أى التحرر من الاستعمار ، وسيادة النظام الديمقراطى .

وفما عدا ذلك فإن حزب الوفد ، كان حزبا مصرية ليبراليا بصورة أساسية . يضم بين صفوفه جبهة عريضة متناقضة ، تشمل جناحاً من كبار ملاك الأرض ، والرأسمالية الوطنية ، والمهنيين .

وكان من أبرز معالم حزب الوفد ، حرصه على الوحدة الوطنية المصرية . بقطاعيها المسلمين والأقباط .. والوعى بأهمية هذه الوحدة فى صراعه ضد الاستعمار - بأساليبه الخاصة - وضد استبداد النظام الملكى المعادى للديمقراطية . والذى استعان بمجموعة من أحزاب الأقلية التى انسحبت عن الوفد ، ورضيت بالتعاون مع النظام الملكى ، لمواجهة النفوذ الجماهيرى للوفد .

ولأن هذا الحزب كان من حيث الجوهر ، مصرية ليبراليا ، فإن توجهاته الرئيسية كانت محصورة فى نطاق مصر ، رافضا لمفهوم الجامعة الإسلامية من ناحية ، ولمفهوم القومية العربية من ناحية أخرى . وإن كان لا يرفض صيغة التضامن والتعاون بين الدول العربية .

٢ - حزب مصر الفتاة :

تكون هذا الحزب عام ١٩٣٣ . وعرف باتجاه عربى واضح . عبر عنه برنامجهِ وإن كان تميز أيضا باضطراب المفاهيم السياسية بين القومية المصرية المتطرفة ، حيث كان يرفع شعار « مصر فوق الجميع » .. يجاوره حديث غامض عن القومية العربية ، والجامعة الإسلامية فى آن واحد ، وإن كان ينظر إليها باعتبارها عصبية أمم إسلامية أو شرقية .

والسمة الأساسية لهذا الحزب تمثلت في استجابته السريعة لما يجري في المسرح الدولي .
ففى الثلاثينيات من هذا القرن ، كانت ألمانيا النازية المثل الأعلى له من حيث
التقدم الصناعى والعسكرى والروح الوطنية ، وباعتبارها المنافس والعدو للاستعمار
البريطانى الذى يحتل مصر .

لكن الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وهزيمة النازية والفاشية والعسكرية
اليابانية ، صاحبها انعطافة كبرى فى اتجاه هذا الحزب ، من حيث الاسم والمضمون .
فانتشار الأفكار الاشتراكية ، وبروز . الاتحاد السوفيتى كقوة كبرى مناهضة للإستعمار
البريطانى ، أدى الى تغيير اسمه ، فأصبح : الحزب الاشتراكى .. واحتضان أهداف
اجتماعية عبرت عنها جريدته « الاشتراكية » ، أهمها : الأرض لمن يفلحها .

أما من حيث الهوية حيث الهوية المصرية . وعلاقتها بالهوية العربية الأم ، فإن
موقف الحزب ظل محافظا على توجهاته العربية ، وإن لم تصل الى بلورة المفهوم الواضح
للقومية العربية .

٣ - جماعة الاخوان المسلمين :

ومن المصادفات التاريخية ، أن فترة الثلاثينيات التى شهدت مولد حزب مصر
الفتاة ، رافقها ظهور جماعة الاخوان المسلمين فى مصر التى أسسها المرحوم حسن البنا فى
مدينة الاسماعيليه عام ١٩٢٨ ، وظل نشاطها مقصوراً على الجوانب الدينية ، حتى برزت
كقوة هامة ابتداء من عام ١٩٣٣ ، الذى شهد مولد صحيفتها .

وإذا كان الطابع الرئيسى لحزبى الوفد ومصر الفتاة . هو الاتجاه نحو العلمانية ، رغم
تعاطف الوفد مع النظم الديمقراطية فى الغرب ، وتعاطف مصر الفتاة عند تأسيسها مع
النظم النازية فى الغرب أيضا ، وتأکید مفهوم « القومية المصرية » ، فإن اتجاه الاخوان
المسلمين سار فى الطريق المعاكس .. أى الرفض لجميع صور الوطنية والقومية ، واحتضان
مفهوم الجامعة الاسلامية ، ورفض التشريع الوضعى .. واعتبار حركات التجديد فى
السياسة والمجتمع ، محض انحلال والحاد !

وذلك يعنى ، أن تيار الاخوان المسلمين السلفى ، كان الامتداد المتطور لتيار رفض
الحضارة الغربية ، وماتوصلت إليه من نظم ديمقراطية ومفاهيم قومية .

٤ - الاتجاه الاشتراكى العلمى :

أثناء الحرب العالمية الثانية ، وبعدها مباشرة ، برز فى مصر تيار الفكر الاشتراكى

العلمى .. أو اليسار الماركسى . وهو تيار ولد منقسماً موزعاً في تنظيمات عديدة . ورغم ضعف هذا التيار من ناحية عدد أعضائه ، فإن نفوذه الفكرى كان كبيراً ، وخصوصاً في أوساط المثقفين .

قدم هذا التيار ، ثلاثة إضافات هامة للفكر فى مصر ، وهى :

أولاً : ان التحرر الوطنى من الاستعمار ، ليس نهاية الطريق ، بل لابد أن يرتبط التحرر الوطنى بالتحرر الاجتماعى . أى القضاء على الاستغلال الاقطاعى للفلاحين والاستغلال الرأسمالى للعمال .

ثانياً : ان تحالف النظام الملكى مع الاستعمار والاقطاع والرأسمالية الاستغلالية ، يستلزم ظهور تحالف آخر ، يتشكّل فى القوى الوطنية .. من عمال وفلاحين وطلاب ومثقفين . ورأسمالية وطنية .

ثالثاً : ان الاستعمار لن يخرج من مصر عن طريق المفاوضات والمساومات .. بل عن طريق الكفاح المسلح .. ومن هنا برز شعار الجلاء بالدماء .

واستطاع هذا التيار احداث تأثير كبير خلال الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية .. وخصوصاً عام ١٩٤٦ ، وهو العام الذى شهد تكوين اللجنة الوطنية للعمال والطلبة . والتى كانت بمثابة جنين لأول جبهة شعبية متحدة فى مصر ، تتكون من القواعد الشعبية ، بعيداً عن هيئة الأحزاب المصرية القديمة .

وقررت هذه « الجبهة » أن يكون يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ ، يوم الجلاء ، يوم اضراب شامل لجميع هيئات الشعب وطوائفه . واستجاب الشعب .. وكان ذلك أول إضراب سياسى شامل من نوعه .. وطافت المظاهرات فى كل شوارع العواصم المصرية . واصطدم المتظاهرون بجيش الاحتلال البريطانى فى ميدان « قصر النيل » - التحرير - .

ولقد كان لى شرف الاشتراك فى معارك هذا اليوم التاريخى الذى سقط فيه الكثير من القتلى والجرحى . ولم تذهب هذه التضحيات هباء . بل حققت أول انتصار على المستعمرين . والممثل فى جلائهم عن القاهرة والاسكندرية وبعض مدن الدلتا .. لتتركز فى منطقة قناة السويس وحدها .. وتلك هى المرة الأولى منذ بدء الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ . التى تتراجع فيها قوات الاحتلال أمام الغضب الشعبى الجماهيرى الكاسح ، وترغم على الابتعاد عن لبيب هذه الجماهير فى المدن الكبرى .

لكن هذه الاتجاهات ، لم تستطع فى هذه المرحلة ، أن تتجاوز الرؤية المصرية ، وأن

تمد بصرها الى الرابطة العميقة بين الوطنية المصرية والقومية العربية .

هـ - الحزب الوطنى :

والى جانب القوى السياسية السابقة ، كان هناك بقايا حزب مصطفى كامل ومحمد فريد « الحزب الوطنى » ، الذى رفع شعار لامفاوضة إلا بعد الجلاء ، واكتفى به .. ثم اشتركت قياداته مع أحزاب الأقلية المتحالفة مع السراى ، أى الملك وحاشيته .

لكن نهاية الأربعينيات ، وبداية الخمسينيات شهدت تطوراً هاماً ، وهو انقسام هذا الحزب ، وبروز تيار راديكالى بزعمامة المجاهد الكبير فتحى رضوان ، ليشكل ما عرف « باللجنة العليا للحزب الوطنى » واصدار صحيفة « اللواء الجديد » .. وتميز باتجاهاته الوطنية المصرية .. مع تعاطف واضح نحو التضامن العربى والاسلامى .
تلك هى الخريطة الحزبية لمصر قبل الثورة .

وينبغى إضافة عنصر هام ، هو أن عامى ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، شهدا اندلاع موجة من المد الوطنى .. وصلت ذروتها بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا ، ثم إندلاع الكفاح المسلح فى منطقة قناة السويس .

وفى غمار هذه الأحداث ، وتحت ضرباتها شعر النظام الملكى والاستعمار بنذر الخطر .. فكانت مؤامرة حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ ، وما أعقبها من أزمة مستحكة لقوى النظام القديم .

وهنا نصل الى القضية الجوهرية لهذا الفصل ، وهى أن تنظيم الضباط الأحرار ، قاعدة وقيادة ، لم يكن منفصلاً عن هذه الاتجاهات والأحزاب والأحداث ، بل كان مرتبطاً بها أشد الارتباط وانعكس ذلك على أفكار واتجاهات أعضائه .. حيث ارتبط بعضهم بالاخوان المسلمين . أو حزب مصر الفتاة - ثم الاشتراكى - أو حزب الوفد ، والحزب الوطنى ، كما كان للفكر الاشتراكى اليسارى تأثيره على بعضهم أيضاً .

لذلك لم يكن تشكيل الضباط الأحرار ، سواء فى مستوياته القيادية أو القاعدية ، متجانساً من حيث الايديولوجية أو الانتماء السياسى ، بين صفوفه من كان يتعاطف مع هذا الاتجاه أو ذاك ، أو حتى الانخراط فى الكيان التنظيمى لأحزاب وتنظيمات ما قبل الثورة ، اليمينية واليسارية .. المنادية بالقومية المصرية ، والمتعاطفة مع التضامن العربى ، والرافضة لكل أشكال الوطنية والقومية ، باسم الولاء للاسلام فقط .

ويمكن القول بأن تنظيم الضباط الأحرار ، كان أشبه بالجهة ، نتيجة لفقدان

التجانس الفكرى والانتماء الحزبى بين أعضائه .

وهنا تبرز الشخصية المتميزة لجمال عبد الناصر .

لقد تعامل فى صباه وشبابه مع الحركة الوطنية .. اشترك فى المظاهرات الوطنية عام ١٩٣٦ التى تطالب بعودة دستور ١٩٢٣ ، والمظاهرات المعادية للاحتلال البريطانى ، مثلما اشترك فى الاحتجاجات المعادية لوعده بلفور .

بل أن عبد الناصر ، كان على صلة وثيقة بمختلف الاتجاهات السلفية والعلمانية ، واليمينية ، واليسارية .

لكنه لم يكن ذلك الطراز الذى يمكن أن تستغرقه ، أو تستوعبه . أيديولوجية بعينها . أو يجذبه تنظيم سياسى الى عضويته الدائمة . فالطابع الرئيسى لعقليته ، وهو الاستقلالية ، والتمرد ، والرفض لكل قوالب فكرية ، تعيق حركة تفاعله مع الواقع ، كان السد المنيع الذى حال دون الإنتماء لأى حزب .

والأمر المؤكد ، أن هذه الخاصية أكسبته القدرة على قيادة تنظيم الضباط الأحرار ، بانتماءات أعضائه المتنافرة . فكما أشرت من قبل ، فإن التنظيم يضم عناصر ذات توجهات أيديولوجية متعارضة . لكنها جميعا تتفق على الحد الأدنى من المطالب الوطنية ، والتى تمثلت فى المبادئ الستة التى التزم بها الجميع وهى : (١) القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين . (٢) القضاء على الاقطاع . (٣) القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم . (٤) إقامة عدالة اجتماعية . (٥) إقامة جيش وطنى قوى . (٦) إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

وذلك لايعنى انعدام الفكر والموقف والتوجه الرئيسى عند جمال عبد الناصر قبل الثورة ، بل كان يؤمن بالاتجاه الاسلامى العقلانى للشيخ محمد عبده ، ومتأثراً بتقاليد الحركة الوطنية المصرية الحريصة على الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط .. وواعيا بالوضع الجغرافى السياسى الفريد لمصر . ومستوعبا للدروس العميقة فى تاريخها القديم والحديث .

وتلك نقطة هامة . لأن كثيرين ممن كتبوا عن الثورة المصرية وقائدها ، تجاهلوا أن جمال عبد الناصر ، كان مدرسا فى كلية أركان الحرب المصرية قبل الثورة . أى أنه كان مدركا للوضع الجغرافى الفريد لمصر ، ومؤمنا بأن الأمن الوطنى المصرى ، يستحيل فصله عن

الأمن العربى وهو إيمان انعكس بوضوح فى خواطره التى نشرت فى كتاب فلسفة الثورة ،
والذى سنعود إليها فى فصل قادم .

وإذا كان عبد الناصر ، قائد تنظيم الضباط الأحرار قد تفرد عن سائر زملائه بعدم
الانتماء والولاء لحزب واحد من أحزاب ما قبل الثورة ، فإن ذلك أعطاه القدرة على قيادة
هذه المجموعة غير المتجانسة فكرياً . وهنا تأتى إحدى صفات عبد الناصر البارزة . وهى
تركيزه على « الموحدات » وابتعاده عن « المفرقات » أى تغليبها لجانب الوحدة بين
الأطراف المختلفة ، على جانب الخلاف . وهى صفة أسهمت بدور كبير فى تحقيق
منجزاته . وكان الوضع « الجبهوى » لتنظيم الضباط الأحرار ، يحتاج الى هذه الخاصية ،
الى قائد يجمع الفرقاء حول مبادئ أساسية لاخلاف بينهم عليها ، وتغليبها على أى
خلاف عقائدى أو سياسى .

وذلك يدعونا الى تناول موقف جمال عبد الناصر من التيارات المختلفة ، بعد إنتصار
الثورة ، وكيفية تناوله للقضايا المثارة الآن . مثل الأصالة والمعاصرة ، الموروث والوافد ،
الهوية المصرية أو العربية أو الاسلامية ، وغيرها من القضايا .



الفكر الناصري وقضية الأصالة والمعاصرة

٥

كانت المحاولات السابقة ، إبراز أهم التيارات الفكرية السياسية والحزبية التي كانت تسود الساحة المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو . والأثر الكبير الذي أحدثته هذه التيارات . في انتماءات الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر .. وكيف استطاع عبد الناصر توحيد هذا الخليط المتنافر في تنظيم أشبه بالجيبة . واقتناع الجميع بقيادة عبد الناصر ، بفضل ما تميز به من استقلالية عن جميع التيارات . رغم تأثره بها في نفس الوقت .

لقد كان لحزب الوفد ، جانب مضيء ، يمثل في قدرته على صهر جميع المصريين ، بطوائفهم المختلفة ، في بوتقة واحدة .. أفسدت مؤامرات المستعمرين ، في تنفيذ سياسة « فرق تسد » . لكنه في نفس الوقت . كان مليئاً بالثغرات القاتلة الكامنة فيه ، والمتمثلة

في عجزه الاستراتيجي عن رؤية العلاقة بين الأمن المصري ، والأمن العربي .. وعجزه عن حل المشكلة الاجتماعية لمجاهير العمال والفلاحين وغيرها من الفئات الوطنية .

وكانت الروح الوطنية لحزب مصر الفتاة ، الذي أصبح بعد الحرب العالمية الثانية يحمل شعارات اشتراكية غامضة ، تشد إليها الوطنيين .. لكن انعدام الاتساق الفكري لهذا الحزب ، وعجزه عن اتخاذ موقف واضح من قضية الجامعة الاسلامية ، والجامعة الوطنية المصرية ، وحركة القومية العربية . وهو التخطيط الذي دفع قيادات هذا الحزب أثناء فترة الثلاثينيات ، إلى الدعوة إلى تنصيب الملك فاروق امبراطوراً على مصر والسودان . وخليفة للمسلمين .

وكان عبد الناصر يثق في وطنية التيار الراديكالي للحزب الوطني بقيادة فتحى رضوان .. وإن لم يجد فيه الوعاء المناسب لتوحيد « مصر » . كما كان يحلم عبد الناصر في البداية ، من أجل التحرر ، والتقدم ، والعدالة الاجتماعية ، والنهضة الحضارية المستقلة .

وفيما يتعلق بالتيارات الاشتراكية اليسارية ، فإنها قدمت منهجاً جديداً . يحمل في طياته بذور الحل الاشتراكي ، وإن كان عبد الناصر يرفض بطبيعته كل جهود عقائدى ، من شأنه إضعاف القدرة على الحركة والمناورة .. وصولاً إلى الأهداف المنشودة ، بما يتفق مع تكوينه العسكرى .

ثم يأتي الموقف من التيار السلفى الاسلامى .. المتمثل في الاخوان المسلمين ، وهو الموقف الذى سأجعل منه المحور الرئيسى لهذا الفصل ، بسبب علاقة هذا الموقف بالجدل الدائر الآن حول الأصالة والمعاصرة ، ومحاولات البعض : اعداد مشروع للنهضة الحضارية المستقلة ، على أسس اسلامية . بعد انهيار المشروع القومى الناصرى كما يدعون !

والسؤال الذى أريد طرحه الآن ، هو : هل كان الصراع بين التيار القومى الناصرى ، وبين الاخوان المسلمين ، تعبيراً عن موقف من الاسلام ، أم كان من حيث الجوهر صراعاً سياسياً ، جذوره تمتد إلى المواجهة الحضارية أثناء الحملة الفرنسية ، والمواجهة الوطنية منذ تكوين دولة محمد على عام ١٨٠٥ ؟

هناك حقائق ثابتة ترد على هذا السؤال .

أولى هذه الحقائق : أن القيادة الناصرية لم تدخل في أى وقت معركة حول أى عنصر من عناصر العقيدة الاسلامية ذاتها . وفي هذا تختلف عن قيادات ثورات كثيرة ، التى قامت بتحجيم شديد للمؤسسات الدينية ، مثل ثورة أتاتورك مثلاً ، أو الثورات

الديمقراطية والاشتراكية في أوروبا .

وثانى هذه الحقائق : أن اهتمام القيادة الناصرية بالمسائل الدينية ، كان يفوق كل ما كان موجوداً طوال فترة حكم الأحزاب المصرية ، الممتدة من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ . ويكفى دليلاً على ذلك إنشاء المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .. وما كان يصدره من كتب ومجلات إسلامية دورية .. ونشاطه الواسع في كافة المناطق التي تحتاج فيها الدعوة الإسلامية إلى رعاية وخاصة في أفريقيا والشرق الأقصى .

وثالث هذه الحقائق : أن الاعلام الدينى اتسع اتساعاً هائلاً أثناء الحقبة الناصرية ، بالقياس إلى ما كان موجوداً .. وازدادت كثافة المقررات الدينية في مراحل التعليم المختلفة .

ورابع هذه الحقائق : أن الاهتمام بالدعوة الإسلامية . امتد إلى تطوير الأزهر .. لتضييق فجوة الازدواج الرهيب في المؤسسات التعليمية والمتمثلة في إقتصار الأزهر والمعاهد الدينية على علوم الدين واللغة من ناحية ، والجامعات والمدارس المدنية على علوم العصر ، من ناحية أخرى .

ولعل المذكرة الايضاحية لقانون تطوير الأزهر الذى صدر عام ١٩٦١ ، تؤكد هذا المعنى إذ تقول إحدى فقراتها : «إن العالم الإسلامى انفسح مداه واتسع نطاقه ، ووضعته الظروف السياسية التى تمر به في موضع الاختبار في مجالات شتى . وإن الثقافات الاستعمارية حاولت طوال مراحل سيطرتها ، تكوين أفكار أهله وعقائدهم ووضع موازين جديدة . مما دعا لتوسيع دوائر علومه بحيث تتساوى بقدر مشترك مع الجامعات الأخرى .. مع الحرص على الدراسات الدينية والعربية التى يمتاز بها الأزهر ، لتحقيق لخرىجى الأزهر الحديث وحدة فكرية ونفسية مع أبناء الوطن .. ويتحقق بهم للوطن والعالم الإسلامى ، نوع من الخريجين مؤهل للقيادة في كل المجالات الروحية والعلمية » .

فإذا كانت القيادة الناصرية ، تولى هذا الاهتمام الكبير للإسلام من كافة الجوانب ، فلماذا حكمت الجماعات الإسلامية ذات الأهداف السياسية ، على المشروع القومى الناصرى بالكفر والانحراف عن الاسلام ؟ .

القضية إذن يصعب تفسيرها بسطحية هشة ترى أن الصدام بين التيارين . الناصرى ، والسلفى النصوصى ، تعود إلى افتقار المشروع الناصرى إلى قدر كاف من الاهتمام بالعنصر

الاسلامى . أو إلى موقف معاد للدين . بل أن جذور هذا الصدام تنبع من طموح الاخوان المسلمين بعد الثورة إلى فرض الوصاية عليها ، والقضاء على منهجها المتميز ، وإرغامها على إحتضان مفاهيم عن الدولة الاسلامية . تقود في النهاية إلى تمزيق الوحدة الوطنية المصرية . والعودة إلى مفاهيم القرون الوسطى ، المرتكزة على وضع العقائد الدينية في تصادم وصراع مع الحركات الوطنية والقومية .

كان عبد الناصر يعرف أن هناك زوايا مختلفة لفهم الاسلام . هناك التيار العقلانى الذى يحاول أن يجعل الاسلام قادراً على استيعاب حقائق العصر ، استيعاب العقلانية والديمقراطية والمحتوى الاشتراكى للعدالة الاجتماعية .. اسلام قادر على تجاوز الطائفية والاقليمية والتشردم ، والعودة غير المنطقية إلى خلافات التاريخ ، لتعمل على تصعيد خلافاتنا وانقساماتنا . كان يفهم الاسلام على أنه يوحد ولا يفرق ، يلهم المنطقة العربية بضرورة الثورة ومواصلة العطاء الحضارى القديم .

لكن أسس البلاء والخلاف ، تمثل في الطرف الآخر ، الذى كان يصر على أنه المرجع الوحيد لتحديد الإستقامة أو الانحراف عن الاسلام .. و« القاضى » الأوحد الذى يحكم بتكفير من يشاء واعطاء صكوك الغفران لمن يشاء .

هذا التفسير المنحرف للإسلام ، هو مرفضه جمال عبد الناصر .. التفسير المستند إلى مفاهيم تعرقل إنطلاق العقل العربى إلى المعرفة والابداع . وتمارس أشد أنواع العنف ضد مخالفهم فى رأى .

ولقد عبر عبد الناصر عن هذه القضية بقوله : « إن الأمة العربية تعتز بتراثها الاسلامى ، وتعتبره من أعظم مصادر طاقتها النضالية . وهى فى تطلعها إلى التقدم ، ترفض منطق هؤلاء الذين يريدون تصوير روح الاسلام على أنها قيد يشد إلى الماضى ، وهى ترى أن روح الاسلام حافز يدفع إلى اقتحام المستقبل .. على توافق وانسجام كاملين مع مطالب الحرية السياسية والحرية الاجتماعية والحرية الثقافية » .

هذه الفقرة الهامة من خطاب عبد الناصر الذى ألقاه فى مارس عام ١٩٦٧ ، تبرز من ثناياها ثلاثة معالم تحدد مفهوم الأصالة والمعاصرة فى الفكر القومى الناصرى . فالأصالة تتمثل أولاً فى اعتزاز الأمة العربية بتراثها الاسلامى ، وثانياً : فى اعتبار هذا التراث طاقة نضالية هائلة ، وثالثاً ، أن روح الاسلام تدفع إلى اقتحام المستقبل على توافق وانسجام مع مطالب الحرية السياسية والحرية الاجتماعية .

أى أنه ينظر إلى التراث الإسلامى كطاقة نضالية ، باتجاه مستقبلى وتقدمى ، ويرفض التفسيرات « الماضوية » له ، أى يرفض وضع الإسلام فى تناقض مع الحرية والتقدم .

هنا يكمن الفرق الجوهرى ، بين النظرة السلفية النصوصية ، التى تفهم الإسلام بطريقة جامدة ، تمجد الماضى ، وتهرب من الحاضر ، وتحلم بمستقبل يكون صورة من الماضى ، أى تحلم بالمستحيل ، وبين الرؤية الناصرية للتراث كطاقة نضالية ، وللروح الإسلامية كقوة تدفع إلى المستقبل ، تواكب أحدث ماوصل إليه العصر من تقدم علمى تكنولوجياى ، فى توافق وانسجام مع الحرية بجناحيها السياسى والاجتماعى .

وإذا كان الفكر الناصرى لم يطرح فى عصر عبد الناصر القضايا المباشرة الآن للجدل ، ومن بينها الأصالة والمعاصرة ، فإن الوثائق الرئيسية لثورة يوليو ، وخطب جمال عبد الناصر فى المناسبات المختلفة تحمل فى طياتها مواقف واضحة وحاسمة من كل ما يثار .

وإذا كان الخلاف حول جوهر روح الإسلام ، وهل هى قوة دافعة للتطلع نحو المستقبل ، أم هروب وانكفاء على تراث الأجداد ، يمثل العنصر الأول فى خلاف عبد الناصر مع الاتجاهات الدينية ، فإن الموقف من قضية الدولة ، يشكل العنصر الثانى .

لقد كان عبد الناصر يعى الخلافات العميقة فى الفكر السياسى القديم والحديث حول موقف الإسلام من طبيعة السلطة فى الدولة . ولاشك أن تجدد هذا الخلاف فى مرحلة العشرينيات بعد إلغاء نظام الخلافة فى تركيا ، يجسد خطورته . فالاتجاه السلفى النصوصى ، أخذ يتباكى على إلغاء هذا النظام . وينسى فى غمار حزنه أن الخليفة العثمانى ، كان ينظر إلى مصر وغيرها من الدول التى خضعت قرونا طويلة ، لهذا النظام ، باعتبارها مستعمرات ، يستنزف ثرواتها باسم الخضوع لخليفة المسلمين فى اسطنبول .

إن قضية سلطة الدولة تعتبر فى نظر « السنة » - مثلاً - مدنية ، لأن الخليفة وأمير المؤمنين - رأس الدولة ، حاكم مدنى تختاره الأمة بالشورى ، تباعه ثم تراقبه ، وتحاسبه ، وتعزله إن هو ضعف ، أو فسق أو أخل بشروط التفويض .

لكن « الشيعة » تجعل رأس الدولة ، أى الامام ، صورة عليا لا يملك البشر بشأنها تعييناً أو انتخاباً أو عزلاً . لأن الإمامة عند الشيعة من الشؤون الإلهية ، لا تدخل للبشر فيها .. وللأمة قداسة ترتفع بهم عن مصاف البشر . وبالتالي تجريد الأمة من أى حق فى

الاختيار أو المراقبة أو الحساب .

ولعل مايفعله الامام الخميني في ايران الآن خير مثال .

وهناك مذاهب أخرى بشأن قضية الدولة في الاسلام .. فهل يمكن أن يقبل وطننا العربي ، الحافل بالمشاكل والانقسامات ، أن تتعاطم همومه ، باضافة هذه القضية ، لتصل في نهاية الأمر ، إلى دولة اسلامية بمفهوم « الشيعة » ، وأخرى بمفهوم « السنة » ، وغير ذلك الكثير .. بما يتوافق مع الانقسامات الدينية في وطننا العربي ؟

يقول جمال عبد الناصر : « ينظر الاسرائيليون إلى « اليهودية » لاكعقيدة فحسب ، بل كقومية ، وهذا مايعقد المشكلة ..ولست أدري ما الذي يحدث لو أننا قررنا أن نقيم دولتنا على الاسلام ، وقرر آخرون أن يقيموا دولتهم على المسيحية ، وقرر غيرهم أن يقيموا دولتهم على البوذية ! .. لسوف تكون هناك في كل مكان مواقف وأعمال تم على التعصب » .

وفي اعتقادي أن هذه الفقرة من حديث جمال عبد الناصر إلى مدير تحرير لوس أنجلوس تايمز الأمريكية ، يجسد رؤيته العميقة ، لخطورة الصياح حول : الدولة الاسلامية ، أو الدولة المارونية ، أو الدولة الشيعية ، أو الدولة المسيحية الأوروبية الموحدة من جديد .

إنها نفس الرؤية الممتدة على منهج التركيز على « الموحديات » والابتعاد عن « المفرقات » .

وكل باحث جاد ، يعرف حجم المشكلة الطائفية ، ومشكلة الأقليات القومية والعرقية في وطننا العربي . بل أن الرؤية العميقة لجمال عبد الناصر ، أثبتت صحتها في مصر ، ولبنان ، والسودان ، وسوريا ، بعد موته بسنوات .

فانتشار تيار الدولة الاسلامية ، على أنقاض مفهوم الوحدة الوطنية المصرية ، والقومية العربية ، صاحبة التعصب .. واشتعال الفتن الطائفية في مصر .

ومحنة التقسيم الطائفي في لبنان ، ورغبة الطائفة المسيحية المارونية في الهيمنة على السلطة هناك ، أشعل نيران الحرب الطائفية .

وإيمان الدولة الاسلامية الشيعية بقدسية الامام الخميني ، يرفض وقف الحرب مع الدولة العربية الاسلامية .. بهدف إسقاط الحكم البعثي الاسلامي وإقامة حكومة اسلامية أخرى يرضى عنها الامام في ايران .

ودولة جعفر نمى فى السودان قبل ثورة أبريل الأخيرة ، أشعلت نيران الحرب الأهلية من جديد فى جنوب السودان ، عندما قررت اتخاذ الاسلام هوية لدولتها ، والاسلام برىء من استبدادية وفساد وخيانة هذه الدولة .. التى لم تتورع عن عقد إتفاق مع الولايات المتحدة ، واسرائيل ، لترحيل يهود الفلاشا من أثيوبيا إلى اسرائيل ، فى ظل « الامام النمى » ودولته التى ادعى ظلاماً أنها تطبق شريعة وتعاليم الاسلام .

ولم تكن السلطة الاستبدادية الدموية لضياء الحق فى باكستان ، سوى المثل الواضح لخطورة قضية إرتداء ثوب الاسلام ، لضرب جوهره النقى العظيم ، الذى ترك للبشر حرية إقامة دولتهم بما يتفق مع ظروف عصرهم .

ولذلك حرص المشروع الوطنى القومى الناصرى ، على صياغة مفهوم الدولة ، بما يتفق مع منهجه فى التأكيد على « الموحدات » والابتعاد عن « المفرقات » .. ورؤية ماهو ثابت وجوهري فى الأسس الدينية للعقيدة الاسلامية ، وماهو متغير فى شئون الدنيا ، وعدم الخلط بينهما .

فالثوابت الاسلامية تتمثل فيما كان مصدره النص . أى الكتاب والسنة ، وهذا هو الاسلام الدينى الذى لا يمكن الجدل فيه .. أما المتغيرات ، فتتمثل فيما كان مصدره الاجتهاد ، ومن حق أبناء كل عصر الاجتهاد بما يتفق مع مايطرأ على الظروف والمكان والزمان من متغيرات .

وقضية الخلافة الاسلامية . فجرها فى العشرينيات كتاب « الاسلام وأصول الحكم ، للعالم الاسلامى الشيخ على عبد الرازق ، ثم العالم الاسلامى خالد محمد خالد فى كتاب « من هنا نبدأ » بما صاحبها من جدل طويل ، تشير بوضوح إلى الطابع المدنى ، العلمى للدولة ، وضرورة ابتعادها عن كل مايمكن أن يهدد الوحدة الوطنية ، أو الوحدة القومية . ومن هنا ندرك الأسس التى استند إليها المنهج الناصرى فى مواجهة هذه القضية .. وأثبت من خلال الممارسة ، وليس من خلال الجدل ، مدى صحة مفهوم الدولة العصرية التى لا تتعارض مع جوهر الاسلام .



مفهوم الدولة العصرية القومية

٦

من بين القضايا المثيرة للجدل في الساحة العربية اليوم ، قضية الدولة العلمانية ، أو الدينية ، كتوجه رئيسي للدولة . وهى قضية متفرعة عن الخلاف المحتدم بين الاتجاه السلفى بمختلف أشكاله ، الجامدة ، والمعتدلة ، والجديدة ، وبين أنصار الرؤية المعاصرة .
بمختلف اتجاهاتهم أيضا ، الليبرالية التغريبية ، والقومية العربية ، والاشتراكية الماركسية .

فما هو المفهوم القومى الناصرى لهذه القضية ؟

إن النظرة المتفحصية للوثائق الرئيسية التى شكلت معالم المشروع القومى لثورة ٢٣ يوليو ، وهى فلسفة الثورة ، والميثاق الوطنى ، وبيان ٣٠ مارس ، بالإضافة إلى جميع خطابات عبد الناصر وأحاديثه ، تكشف عن الموقف من هذه القضية. والمستند إلى جذور

تاريخية عميقة ، وإلى مايجرى فى العالم المتقدم من ثورات علمية تكنولوجية .

يقول بيان ٣٠ مارس « ان ينص الدستور على قيام الدولة العصرية واداراتها . لأن الدولة العصرية لم تعد مسألة فرد . ولم تعد بالتنظيم السياسى ، وحده ، وإنما أصبح للعلوم والتكنولوجيا دورها الحيوى . ولهذا يجب أن يكون واضحاً ، أن رئيس الجمهورية ، يباشر مسئوليته بواسطة الوزراء ، وبواسطة المجالس المتخصصة ، التى تضم خلاصة الكفاءة والتجربة الوطنية ، بما يحقق إدارة الحكومة عن طريق التخصص واللامركزية » .

من هذا المفهوم الواضح ، يحدد المشروع القومى موقفه من إحدى القضايا التى تثير الانقسام بين أنصار الدولة الاسلامية الدينية ، والدولة العلمانية على النمط الأوروبى ، وماينهما من اتجاهات .

وفى موقع آخر من نفس الوثيقة - بيان ٣٠ مارس - تقرأ هذه الفقرة « تدعيم عملية بناء الدولة الحديثة فى مصر ، والدولة الحديثة لا تقوم بعد الديمقراطية ، إلا استناداً على العلم والتكنولوجيا » .

والواقع أن مفهوم الدولة العصرية ، أو الدولة الحديثة ، نبتت بذوره منذ العام الأول لثورة يوليو فى كتاب فلسفة الثورة ، ثم نمت فى الميثاق الوطنى ، وظهرت صياغتها فى بيان ٣٠ مارس .

فى كتاب فلسفة الثورة ، تبرز معالم الرؤية المبكرة لجمال عبد الناصر ، حول خطورة التخلف ، وضرورة مواكبة التقدم العلمى ، ومسئولية الاستعمار العثمانى المستتر وراء الخلافة الاسلامية عن هذا التخلف . حيث يقول : « كان المجتمع الأوروبى قد سار فى تطوره بنظام . واجتاز الجسر بين عصر النهضة من أعقاب القرون الوسطى إلى القرن التاسع عشر خطوة خطوة ، وتلاحقت فى حياته مراحل التطور واحدة إثر أخرى » .

أما نحن ، فقد كان كل شىء مفاجأة لنا . كنا نعيش داخل ستار من الفولاذ - أى الاحتلال العثمانى - انهار فجأة . كنا قد انقطعنا عن العالم ، واعتزلنا أحواله » .

« كانت أرواحنا مازالت تعيش آثار القرن الثالث عشر ، وإن سرت فى نواحيها المختلفة مظاهر القرن التاسع عشر ، ثم العشرين » .

« كانت عقولنا تحاول أن تلحق بقافلة البشرية المتقدمة التي تخلفنا عنها خمسة قرون أو يزيد .. وكان الشوط ماضياً والسباق مروعاً مخيفاً .

ولكن من المسئول عن هذا التخلف ؟

يجيب عبد الناصر « كان أجدادنا يقولون : « يارب يامتجلى اهلك العثملى » . ومن هذه الفقرات ، نصل إلى مدى وعى عبد الناصر بخطورة التخلف . وضرورة اللحاق بالمتقدمين في العالم ، على أسس علمية ، ووعيه بأن القرون الطويلة المريعة التي عانت خلالها الأمة من استبداد المماليك ، والخلافة العثمانية الاستعمارية ، هي المسئولة عن هذا التخلف .

وإذا كان كتاب فلسفة الثورة ، يحمل في طياته بذور الوعي بهذه القضية ، فإن الميثاق الوطني قد أمسك بهذه البذور ، وسار بها إلى مراحل متقدمة من النمو ، حيث يقول : « إن الاستعمار العثماني لم يأل جهداً في استغلال اسم الدين للوقوف ضد مصالح الشعب ، وخيانتته أثناء كفاحه ، ومن ذلك أن الخليفة العثماني أصدر بياناً يحكم فيه على البطل أحمد عرابي بالخيانة والخروج على الاسلام ، وهو يقود جموع الشعب في قتال ضد الاستعمار البريطاني . فقد اعتبر البيان عرابياً « عاصياً للسلطان والخليفة الأعظم ، ومخالفاً للشريعة الاسلامية الغراء ، ومضاداً لها بالكلية » .

وكم أود أن يقرأ أنصار الدولة الدينية ، أو الخلافة الاسلامية ، والذين يتصايحون ويصرخون ضد الغرب ، والتغريبية ، ويحملون هذا الغرب مسئولية التخلف وحده ، دون التفات إلى حقائق التاريخ . ومن بينها هذه الواقعة الحاسمة .. عندما أصدر « خليفة المسلمين العثماني » فرماناً بتكفير عرابي الثائر ضد الاستعمار « الغربي » . واعتباره مخالفاً للشريعة الاسلامية الغراء . ومضاداً لها بالكلية !!

ثم يقول الميثاق أيضاً « إن جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة ، وإنما ينتج التصادم في بعض الظروف ، من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه ، لعرقلة التقدم ، وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية » .

والواقع أن تاريخ مصر بصفة خاصة ، يقف شاهداً على صحة هذه الرؤية . طوال عصر التخلف العثماني ، كان الدين أحد أسلحة هذه الامبراطورية لاستعباد الشعوب العربية باسم الخلافة الاسلامية . بل والحكم بالكفر على أبطال النضال الوطني ضد الاستعمار

« الغربي » من أمثال البطل أحمد عرابي .

وعندما تعاظمت مواجهة الشعب المصرى ضد الاستعمار والملك فؤاد فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ، تحركت الرجعية الدينية لصرف أنظار الشعب المصرى ، عن معاركه ضد الاستعمار والاستبداد ، باختلاق ماعرف باسم « الخلافة الاسلامية » والتعاون الوثيق مع الملك فؤاد ، الذى كان يطمع فى أن يكون خليفة المسلمين . بعد ثورة أتاتورك والغاء الخلافة فى تركيا .

لكن الفكر الاسلامى المستنير ، لم يقف ساكناً أمام لعبه خلافة الملك فؤاد . بل تحرك العالم الاسلامى الكبير الشيخ على عبد الرازق ، ليصدر كتابه الشهير « الاسلام وأصول الحكم » يكشف فيه دعوة الخلافة ويهاجم استبداد الملك فؤاد ، وافساد سعيه لتولى الخلافة .

ويثبت الكتاب ، أن الخلافة ليست من صميم الدين ، والشريعة ، فالقرآن الكريم لا تجد فيه ذكراً لتلك الإمامة أو الخلافة ، والسنة لم تتعرض للخلافة ، ولا أمكن للعلماء أن يستدلوا منها فى هذا الباب - أى السنة - على أساس لهذا النظام .

ونفس التحرك تقريباً حدث فى نهاية الثلاثينيات .. على يد الملك فاروق هذه المرة ، الذى أطلق على نفسه : « الملك الصالح » ووقفت التيارات الدينية تسانده بقوة ، وتحيطه بهالة من القداسة .. إلى أن برز فريق جديد من علماء الاسلام ، المعبرين عن وجهه الحقيقى ، لكشف هذا الخداع الجديد .

إن هذا التاريخ الطويل لمأساة استغلال الاسلام ضد طبيعته وجوهره ، منذ الاستعمار العثمانى بصفة خاصة ، وبعده ، أسهم بدور كبير فى اتضاح مفهوم عبد الناصر حول « قضية الدولة العصرية » .

والمنطلقات الأساسية لمفهوم الدولة العصرية ، برزت فى الميثاق الوطنى على النحو التالى « والثورة العربية - أداة النضال العربى وصورته المعاصرة - تحتاج إلى أن تسلح نفسها بقدرات ثلاث ، تستطيع بواسطتها أن تصمد لمعركة المصير التى تخوض غمارها اليوم ، وأن تنتزع النصر ، محققة أهدافها من جانب ، ومحطمة درع الأعداء الذين يعترضون طريقها من جانب آخر .

وهذه القدرات هى : أولاً : الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير ، والناجى عن المناقشة الحرة ، التى تتمرد على سياط التعصب والإرهاب .

ثانيا : الحركة السريعة الطليقة التي تستجيب للظروف المتغيرة التي يجابهها النضال العربى ، على أن تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمثله الاخلاقية .

ثالثا : الوضوح فى رؤية الأهداف ، ومتابعتها باستمرار . وتجنب الانسياق الانفعالى إلى الدروب الفرعية ، التي تبتعد بالنضال الوطنى عن طريقه ، وتبدد جزءاً كبيراً من طاقته .

هكذا تبرز ملامح المشروع القومى تجاه قضية الثورة العربية ، ومنها تنبثق قضية الدولة : الوعى والفكر المستنير ، ورفض التعصب ، ووضوح الرؤية ، والحركة السريعة التي تستجيب للظروف المتغيرة وتجنب الانسياق الانفعالى الى الدروب الفرعية .

ويؤكد الميثاق على أهمية التفاعل الحضارى - وليس التعصب الحضارى - بقوله : « وعى عميق بالتاريخ وأثره على الانسان المعاصر من ناحية ، ومن ناحية أخرى لقدرة هذا الانسان بدوره على التأثير فى التاريخ » . « وفكر مفتوح لكل التجارب الانسانية ، يأخذ منها ويعطيها ، لا يصددها بالتعصب ، ولا يصد نفسه عنها بالعقد » .

ومرة أخرى يكشف عن الروح القومية العلمية الأصيلة فى المشروع القومى الناصرى .. الفكر المفتوح على التجارب العالمية ، الرفض المطلق للتعصب والعقد المرضية .

فأين هذا الفكر ، من موقف السلفيين القدامى . أو « التراثيين الجدد » الذين فقدوا الثقة بقدرة الروح القومية الوجدانية على النهوض من النكسة المؤقتة ، واندفعوا فى لعبة خطيرة .. تتعاطف مع التعصب والتطرف ، بدعوى الحماية من مخاطر ابتلاع هويتنا

بل أين هذا الفكر ، من الموقف الجديد لفريق من « التراثيين الجدد » من أمثال الدكتور أنور عبد الملك ، الذى تراجع عن المفهوم العلمى للصراع الدولى ، والصراع الإقليمى والطبقى فى كل البلاد العربية ؛ ليصوغ نظريته عن نهضة الشرق ، بدون تمييز لشرق رأسالى استعمارى ، وشرق يعانى من قيود التخلف والتبعية .

بل أن هؤلاء « المنظرين » ، دفعتهم الثورة الايرانية ، وتعاطف التيارات الاسلامية ، إلى التضحية بثقافتهم ، واستنارتهم ، والهرولة نحو معسكر الفكر المتعصب .. لضمان الرضا

والشعبية ، والاستفادة المالية من حكومات عربية غنية ، تنفق بسخاء على وسائل نشر هذا الفكر .

ونعود إلى قضية الدولة العصرية .

ماهى الأسس العامة لهذه الدولة ، ومن أين تكتسب ملامحها المتميزة عن الدولة الدينية كما يريد السلفيون ، والدولة العلمانية الليبرالية كما يريدونها التغريبيون ؟ .

في المشروع القومى الناصرى - تبرز معالم الدولة على النحو التالى :

أولاً : « ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية . أن المواطن لا تكون له حرية التصويت فى الانتخابات ، إلا إذا كانت له ضمانات ثلاثة :

- أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صوره .
- أن تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .
- أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته » .

ثانياً : « أن ينص الدستور على تحقيق وتأكيد الانتماء المصرى إلى الأمة العربية ، تاريخياً ، ونضالياً ، ومصيرياً . وحدة عضوية فوق كل فرد وبعداية مرحلة » (الميثاق الوطنى) .

ثالثاً : « أن ينص الدستور على حماية المكتسبات الاشتراكية ، وتدعيمها ، بما فى ذلك النسبة المقررة فى الميثاق . للعمال والفلاحين فى كل المجالس الشعبية المنتخبة واشتراك العمال فى إدارة المشروعات وأرباحها (بيان ٣٠ مارس) .

من هذه الأسس ، تتبين الفروق بين مفهوم الدولة الدينية الاسلامية كما يريد السلفيون .. مهما استخدم الجدد منهم عبارات إنشائية مثل الاسلام الحضارى ، وبين مفهوم الدولة العلمانية من الطراز الغربى الرأسمالى ، أو الطراز الاشتراكى كما فى الاتحاد السوفيتى .

فالدولة العصرية تجعل من العلم سلاحها الرئيسى ، وترتكز فى نفس الوقت على الطاقات النضالية الحية فى الاسلام . إنها دولة ديمقراطية من نوع متميز عن ديمقراطية الغرب الرأسمالى . والشرق الاشتراكى .

فالدولة العلمانية الغربية ، لا تتمثل فى عزل الدين عن الدولة فحسب كما يقولون ، بل تتميز بخصائص طبقية تجعل من الرأسمالية الاحتكارية القوة المهيمنة عليها . والدولة الدينية تريد تجاهل كل ما أنجزه النضال الإنسانى والتقدم العلمى ، من أشكال ونظم ، لترتد إلى الماضى ، باحثة عن نظام تستخلصه من هذا الماضى .

بينما يقوم مفهوم الدولة العصرية ، على الاستناد إلى العلم كأداة رئيسية تحكم أجهزتها ومؤسساتها ، واعتبار التحالف الثلاثي بين الطبقات الشعبية والوطنية المحرك الأكبر لسياستها ، والهوية القومية العربية أساسها .

وهي أسس تتفق مع روح الاسلام وجوهره ، الذي ترك متغيرات الحياة خاضعة لنظم البشر ، وثوابت الدين والعقائد فوق كل جدل أو تغيير .

وذلك يدعونا إلى طرح قضية هامة ، وهي الفرق بين دولة محمد علي ، ودولة جمال عبد الناصر .



المشروع القومي الناصري ومشروع محمد علي

٧

هل هناك تماثل أو تشابه ، بين إنيار مشروع محمد علي عام ١٨٤٠ ،
ونكسة المشروع القومي الناصري بعد هزيمة ١٩٦٧ ، ثم رحيل جمال عبد
الناصر عام ١٩٧٠ ؟

هذا السؤال ينبع من مفهوم ينتشر الآن في كتابات وتحليلات الكثيرين من المفكرين
العرب ومن بينهم أصحاب نظرية « إنيار المشروع القومي الناصري » ومن يبحثون عن
مشروع قومي بديل .

والأسس التي يستند إليها انصار هذا المفهوم ، تنطلق من أن دولة محمد علي التي
تأسست عام ١٨٠٥ في مصر ، كانت بداية عصر النهضة .. وأن إنطلاقها نحو التحديث

والتصنيع يشبه ما قام به عبد الناصر في استقلال مصر عن الاستعمار البريطاني .. وحروب محمد علي في الوطن العربي . عبرت عن أول مشروع لتوحيد الوطن العربي في العصور الحديثة .. لكن تحالف الدول الأوروبية ضد هذا « المشروع » أدى إلى انهياره .. مثلما تأمرت القوى الاستعمارية والصهيونية في الستينيات على هزيمة مشروع عبد الناصر !

تلك هي أبرز الأسس التي يستند إليها أصحاب هذا المفهوم . وهي أسس تحاو . إلتقاط بعض الملامح الشكلية ، وتتجاهل المضمون .. لكي تصل في النهاية إلى حكم متعسف ، يحقق لبعض أنصار هذا المفهوم هدفهم ، وهو أن المشروعين استهدفا نفس الغاية ، ولقيا نفس المصير !

والرد على هذا المفهوم ، يأتي من الوقائع التاريخية التي يستحيل انكارها ويمكن تلخيصها في الآتي :

أولا : حقيقة مشروع محمد علي

إن المشروع السياسي الطموح لمحمد علي ، لم يكن يستهدف إطلاقاً تحرير الأمة العربية ، وتوحيدها . وبناء نهضتها الحضارية المستقلة . والمتفاعلة مع جميع الحضارات الانسانية .. إنما إنطلقت أسس هذا المشروع من اتخاذ مصر قاعدة إنطلاق ، يقفز منها الوالي محمد علي إلى عرش السلطنة العثمانية في اسطنبول .

وكانت سياسته وحروبه ومحاولات ابنه ابراهيم استقالة العرب إليه ، ترمى في النهاية إلى تحقيق هذا الهدف الطموح .

وتلك ظاهرة معروفة في تاريخ جميع الامبراطوريات .

فالرجل - محمد علي - لم يكن إلا جنديا من جنود السلطان العثماني . ثم شعر باهتزاز وتداعى أركان الامبراطورية العثمانية التي جاء لخدمتها في مصر .. فاتجه طموحه إلى وراثتها ، وترميم أطرافها ، واستعادة حيويتها الضائعة ، والوصول إلى عرش السلطان والخليفة فيها .

فلم يكن محمد علي مصري المولد ، أو عربي اللسان ، بل كان ألباني المولد ، تركي الولاء والثقافة واللسان . ومن الطبيعي أن يكون طموحه مرتبطا بجذوره الأصلية .

ومن المعروف أن جماهير الشعب المصري ، بزعامة عمر مكرم ، هي التي ثارت على الوالي التركي خورشيد . ومنحت ثقتها لضابط ألباني في الحامية العثمانية ، هو محمد علي ، ليكون واليا على مصر ، بعد نجاح هذا الضابط في استمالة الزعماء المصريين ، وكسب ثقتهم

ووعده بالقضاء على المظالم . واستشارتهم قبل الاقدام على فرض ضرائب .
وأمام ثورة المصريين ، أصدر السلطان العثماني « فرمانا » . يتضمن عزل خورشيد ،
والاعتراف بمحمد علي واليا على مصر .

لكن والي الجديد ، سرعان ما انقلب على الزعماء الذين اختاروه .. ونجح في تفتيت
وحدتهم . واستأله معظمهم إليه بأساليب مختلفة ، ثم نفى زعيم الثورة عمر مكرم .
ماهى نظرة محمد علي الحقيقية إلى الشعب المصرى ، الذى ثار واختاره
واليا ؟

فى عام ١٨٠٧ ، حاول الاستعمار البريطانى السيطرة على مصر . وجاءت حملة
الانجليزية ، والمعروفة باسم « حملة فريزر » .. احتلت الاسكندرية أثناء إنشغال محمد علي فى
تشيت قلول المماليك من حكام مصر السابقين .

لكن الشعب المصرى ، تصدى للاستعمار . ووصلت المقاومة ذروتها عند احتلال الحملة
لمدينة رشيد .. مما أفسد أهداف الغزاة .

وعندما عاد محمد علي من حروبه ضد المماليك فى صعيد مصر . كانت المقاومة
الشعبية قد ألحقت الهزيمة بجيش الحملة البريطانية . واستقبله زعماء الشعب ،
وكلهم زهو بما تحقق . واقترحوا عليه استمرار المقاومة ، وأن يخرجوا جميعا ،
الرعية - أى الشعب - والعسكر - أى جنود والى - لمواصلة المقاومة .

لكنهم فوجئوا به يجيب « ليس على رعية البلد - أى الشعب - خروج ، وإنما
عليهم فقط المساعدة بالمال والعلائف .

بهذه الكلمات يبرز الوجه الحقيقى للوالى العثمانى ، الألبانى الأصل .. والمتمثل فى عزل
المصريين عن الجيش ، وعن واجب الدفاع عن بلدهم ، لكى تستمر المؤسسة العسكرية على
تشكيلها من أخلاط الأجناس العثمانية .

لقد كان عثماني الأهداف ، مملوكى الأساليب .. كل مايجب على المصريين عمله
أثناء الحروب . هو المساعدة بالمال والعلائف للعسكر .

لكن الظروف أجبرت محمد علي بعد ذلك على تجنيد المصريين فى الجيش . وألا يقتصر
دورهم على « تقديم العلائف للعسكر » ، وهى ظروف تسجيلها كتب التاريخ .. حيث
فشل محمد علي فى خطته لتحديث الجيش . فى ظل هؤلاء الجنود الأخلاط ، من الترك
والأرمن والالبان . وغيرهم الذين يشيعون الترد والاضطراب فى المدينة .

والتجديد أو التحديث ، يستلزم جيشاً نظامياً ، من نوع جديد .. وشراء ممالكك جدد كان قد استحال تقريباً ، منذ بسط قياصرة الروس سيطرتهم على جورجيا وبلاد الجركس ، التي كان يستورد منها الممالك في معظم الأحيان .

وحاول محمد علي ، أول الأمر ، خلق هذا الجيش من السودانيين .. وأقام لهم معسكراً ، لتدريبهم على فنون القتال ، لكن الطقس وطرق التدريب الحديثة لم تلائمهم . عندئذ فقط أرغم على المخاطرة .. أي تجنيد « الفلاحين » المصريين ، استجابة لضرورة فرضت نفسها عليه .

لكن هذه الضرورة ، أحدثت إنعطافة كبيرة في تاريخ مصر . إذ لأول مرة ، منذ سقوط آخر ملوك الدولة الفرعونية المصرية القديمة ، يشترك المصريون في تكوين المؤسسة العسكرية ، وإن اقتصر دورهم عند مستوى الجند والعسكر . دون الضباط والقيادات ، لخوف محمد علي من مخاطر التمصير الكامل على سلطته .

لذلك كانت وظائف الضباط مقصورة على الأتراك والمماليك .. وإن كان التطور وفقاً للمنطق الطبيعي ، حتم ظهور ضباط مصريين ، لم تزد رتبتهم في عصر محمد علي عن رتبة « الينوزباشي » .

تلك كانت الظروف التي فرضت على محمد علي إشراك المصريين في الجيش . والذين أثبتوا بعد ذلك كفاءة قتالية وفنية باهرة .. الأمر الذي ارتفع بعدد الجيش عام ١٨٣٩ إلى ٣٧٦ ألف جندي .

لكن سياسة محمد علي ، أو مشروعه الطموح ، دفعه إلى انتهاج سياسة ذات وجهين ، فهو من ناحية يسعى إلى اتخاذ مصر قاعدة للوثوب على عرش السلطنة العثمانية المريضة ، خطوة خطوة ، ومن ناحية ثانية ، يلتزم بتنفيذ ما يطلبه السلطان العثماني .

لذلك أرسل الجيش لقمع حركة الثورة الوهابية في الجزيرة العربية ، استجابة لطلب السلطان العثماني ، واستجاب لنفس الطلب لقمع الثورة في اليونان .

ولانظن أن عاقلاً واحداً يستخلص من هذه الحروب ، أوجه شبه مع حروب جمال عبد الناصر ضد الصهيونية ، والمشاريع الاستعمارية الأوروبية الأمريكية .

والقول بأن حروب محمد علي في المنطقة العربية ، استهدفت تحريرها من السيطرة العثمانية ، تمهيداً لتكوين « الدولة العربية الكبرى » يتناقض مع الوقائع التاريخية الثابتة .

فبعد « تحرير » البلاد العربية ، لم يتوقف محمد علي .. بل اندفع الى أرض الأناضول . وأصبح الطريق مفتوحاً أمام تحقيق طموحه الأكبر . وهو الأستانة .. أي السيطرة على قلب الامبراطورية العثمانية .

عندئذ بدأ التدخل الأوروبي .. بالتحالف مع بقايا الامبراطورية العثمانية المنهارة ، للقضاء على مشروع محمد علي ، في بعث الحياة بجسد الامبراطورية المتداعية . مستنداً إلى الطاقات الهائلة الكامنة في قاعدته الرئيسية مصر .

وانتهى المشروع عام ١٨٤٠ . ليعود محمد علي إلى مصر ، ويقبل من جديد الخضوع الشكلي للخلافة العثمانية ، بعد ضمان إنتقال حكم مصر إلى أبنائه من بعده .

هل يمكن لمشروع للوحدة العربية ، أن يتحقق عن طريق السيطرة العسكرية ، وقمع الثورات الداخلية ، واستغلال الحنين العربي للخلاص من الهيمنة العثمانية لتحقيق نفس أهداف الامبراطورية ؟

إن عرض الخطوط الرئيسية للمشروع الطموح لمحمد علي ، لايعني إنكار أثره الكبير في الانتقال بمصر من عصور التخلف إلى مشارف عصر النهضة .

ولا يمكن إنكار الاصلاحات الكبرى لمصر محمد علي ، والمتمثلة في بداية تمصير المؤسسة العسكرية . وإرسال البعثات العلمية للخارج ، والقضاء على المماليك ، وتنظيم الادارات والدواوين على أسس حديثة ، والنهوض بمشاريع الري والزراعة ، والتجارة ، والصناعة ، والكثير من الخطوات التحديثية الأخرى .

ذلك أمر يستحيل إنكاره . إنما القضية المطروحة للنقاش هي : هل كان مشروع محمد علي ، يحمل نفس قبمات المشروع القومي لثورة يوليو .. وهل انهيار « مشروع محمد علي » يتماثل مع نكسة المشروع القومي الناصري ؟

ثانيا : الفروق الجوهرية بين المشروعين

إن السمة الرئيسية للمشروع القومي الناصري ، لم تكن التطلع لوراثية امبراطورية مريضة أو « توحيد » الأقطار العربية بالقوة ، إنما استهدف هذا المشروع ، تحرير الوطن العربي ، بشعوبه وثرواته من السيطرة الأجنبية ،

والاستبداد والاستغلال الداخلى ، وبناء نهضة حضارية شاملة ، والى توحيد الأمة العربية ، بالاعتماد على الارادة العربية لشعوبها .

هنا يبرز الخلاف الجوهرى الأول : « فالوالى » محمد على لم يدرك أن العالم العربى هو أمته التى ينتى إليها تاريخياً وثقافياً ، ولم يدرك أنها عمقه الاستراتيجى الطبيعى ، وليس الأناضول والبلقان . ومن ثم ظل أداة اضطهاد عثمانية الطموح ، ضد الأقطار العربية التى قيل انه « حررها » بهدف توحيدها .

لكن جمال عبد الناصر ، النابع من جذور مصرية عربية أصيلة ، كان تعبيراً عن طموح أمه ، ولم يجعل من هذه الأمة أداة لتحقيق طموحه .

لم يكن عبد الناصر ، كفرد ، ومشروع يشبه من أى وجه محمد على . إن جمال عبد الناصر ، بدأ من أعماق الشعب ، وظلت كلمة الشعب ، تتردد فى جميع مراحل تطور مشروعه القومى ، إلى آخر يوم من حياته .

ومنذ فلسفة الثورة - ١٩٥٣ - والميثاق الوطنى - ١٩٦٢ - وبيان ٣٠ مارس - ١٩٦٨ - ظلت هذه الكلمة هى المهيمنة داخل نسيج البناء الفكرى لهذه الوثائق الثلاث .

ومفهوم الوحدة العربية فى المشروع القومى الناصرى ، بدأ جنينا فى فلسفة الثورة ، حيث قال جمال عبد الناصر : « وما من شك فى أن الدائرة العربية هى أهم هذه الدوائر .. وأوثقها إرتباطا بنا . فلقد امتزجت معنا بالتاريخ وعانينا معها نفس المحن ، وعشنا نفس الأزمات ، وحين وقعنا تحت سنابك خيل الغزاة ، كانوا معنا تحت نفس السنابك .

ثم جاء الميثاق ، ليقول عبد الناصر فيه « إن الأمة العربية لم تعد فى حاجة إلى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها .

وهنا يبرز عنصر جوهرى أصيل ، يفرق بين مشروع محمد على الطموح ، وبين المشروع القومى العربى .

فالوحدة القومية العربية ، لا يمكن أن تكون فرضاً ، بالقوة العسكرية حيث يقول عبد الناصر فى الميثاق « إن الوحدة العربية لا يمكن ، ولا ينبغى أن تكون فرضاً ، فإن الأهداف العظيمة للأمم يجب أن تتكافأ أساليبها شرفاً مع غاياتها . ومن ثم ، فإن القسر بأية وسيلة من الوسائل عمل مضاد للوحدة .

إنه ليس عملاً غير أخلاقى فحسب ، وإنما هو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل

شعب من الشعوب العربية ، ومن ثم فهو خطر على وحدة الأمة العربية .
بهذا الإدراك العميق لقضية الوحدة وأساليب تحقيقها ، تشتد المفارقة بين منطلقات
محمد علي ، وأساليبه ، وبين جمال عبد الناصر .

وقد يذهب خيال البعض ، إلى المقارنة بين الوحدة الألمانية ، والوحدة العربية
بأسلوب محمد علي . حيث اعتمد « بسمارك » على العسكرية البروسية لتحقيق
الوحدة الألمانية . وهو خيال يصطدم ببدئية لاخلاف عليها . هي أن بسمارك لم يكن
أجنبياً عن ألمانيا ، ولم يعيش على أرضها بلغة وثقافة ومشاعر وأحلام بعيدة عن وطنه .
فهل كان محمد علي ، رغم إصلاحاته العظيمة ، يشبه من أى وجه « بسمارك » في
ألمانيا ؟



ولست أريد الاسترسال أكثر من ذلك ، في تبيان الفروق بين المشروع القومي
الوحدوي الناصري ، النابع والمعبر عن طموح الأمة العربية ، ومشروع محمد علي النابع عن
طموحه لوراثة السلطنة العثمانية المنهارة .

ومن الطبيعي أن ينهار مشروع محمد علي ، لأنه يحلم بامبراطورية تقوم على قهر
قوميات أخرى .. ومن بينها القومية العربية . لقد كان مشروعاً ضد الواقع
والتاريخ . بينما يستمد المشروع القومي الناصري حياته المتجددة ، رغم
النكسة المؤقتة ، من تعبيره عن طموح أمه ، ومعطيات واقع حى ، واتجاه
يمتزج بحركة التاريخ وليس ضدها .

وهنا نطرح سؤالاً : أن يقف المشروع القومي الناصري من الجدل الدائر
حول الهوية ؟



مضمون الهوية القومية في الفكر الناصري

٨

من الأمور المثيرة للحيرة والدهشة ، أن الكثير من البحوث والمؤلفات والندوات والمؤتمرات التي انعقدت خلال السنوات الخمس الماضية لمناقشة قضية البحث عن مشروع قومي بديل للمشروع الناصري ، الذي قيل إنه انهيار ، أسفرت عن تصعيد للخلافات بين المتجادلين ، بدلاً من تجاوزها وصولاً إلى هدفهم .

فالجدل الذي اشتعل ولم يهدأ بعد ، حول التراث ، والهوية ، والأصالة ، والمعاصرة ، ومشروعات النهضة ، والغزو الثقافي ، والحل الإسلامي ، ونهضة الشرق ، وغيرها مما تفيض به الكتب والمجلات وأعمدة الصحف ، وأحيانا الاذاعة المسموعة

والمرئية ، لم يسفر حتى الآن إلا عن انقسام أصحاب التيار الواحد ، إلى عدة فروع حول كل قضية من هذه القضايا .

فلم يتفق المتناظرون حول مفهوم التراث ، ولا الهوية ، ولا الأصالة ، ولا المعاصرة .

ولست ضد محاولات تأصيل أو تعميق الفكر العربي ، ولا ضد الحوار الموضوعي بين تيارات الفكر العربي . لكن الحوار الذي يفتقد معجماً مشتركاً ومتفقاً عليه للمصطلحات المستخدمة ، مثل الثورة ، والنهضة ، والمشروعات الحضارية ، وغيرها ، لا يمكن أن يقدم إسهاماً جاداً للفكر القومي المعاصر . كما أن الاستغراق في بحث قضايا نظرية مجردة ، بدون اتفاق على مدلولات معظم الكلمات المستخدمة في هذا النقاش ، وبمعزل عن مشاكل الواقع العربي . وهوم الجماهير الشعبية التي يقال إنها صانعة الثورة ، والتاريخ ، إلخ .. يصعب أن يحقق ما هو مطلوب أو منشود في هذه المرحلة الصعبة من التاريخ القومي .

هنا تبرز خاصية هامة للفكر الناصري ، تتمثل في إنزال الجدل الذي يدور في سماء التجريد ، والتراشق بالألفاظ ، إلى حيث يوجد الواقع الحي ، كما هو بلا تركيبات لغوية زاهية الألوان والبريق ، ومفردات خلاصة المظهر والرنين ، لا تسفر إلا عن مزيد من البلبلة ، والضياع . وسط التهويمات ، والتوهمات اللفظية .

ومنهج جمال عبد الناصر يتميز بطرح المشكلة ، وتفسيرها ، ثم تحديد دلالتها . بما يتفق مع أسلوب التركيز على « الموحّدات » والابتعاد عن « المفرقات » ويتميز أيضاً بربط كل مشكلة بالواقع الحي للأمة العربية ، ومدى ملائمة كل موقف ليكون في خدمة حركة الصراع الدائرة بين قوى الأمة العربية وأعدائها .

إن السؤال الذي برز منذ الصدمة الحضارية التي نتجت عن الحملة الفرنسية حول الموروث والوافد ، أو التراث ومواكبة منجزات التقدم العلمي ، هذا السؤال بأشكاله المختلفة ، لم يطرحه عبد الناصر بالكيفية التي تطور إليها اليوم . لأن السؤال : ماذا نأخذ من التراث . وماذا نأخذ من الوافد . يقيد معنى « التخيير » والحياد ، ونكون بذلك قد سويننا بينها ، كما لو كنا بعيدين وخارجين عنها معاً . بمعزل عن حقيقة بديهية ، وهي أننا نتحدث باللغة العربية . ونعيش على أرض عربية ، ونمارس طقوس الزواج ، وطريقة استقبال المولود ، وطقوس الموت ، وغيرها وفقاً لهذا التراث .

فالتراث هو آل إلى مجتمع راهز عن الأجيال السابقة ، من قيم ونظم وأفكار ، وعادات ، وتقاليد ، وأخلاق ، وآداب .

ومثل هذا التراث ينساب في كياننا ، ويمتزج به إمتزاج الزيت بالزيتونة كما يقال .

ولم يكن الفكر الناصري يدور في فراغ . بل بدأ مسيرته وتطور من أعماق هذا التراث .. بدون إغماض عينيه عن تحديات الحضارة الحديثة ، وضرورة الاستفادة من منجزاتها . فهو يتعامل ويتفاعل معها .. لا يهرب منها إلى « الموروث » ولا يذوب فيها في نفس الوقت .

والأمة العربية في مفهوم الفكر الناصري ، هي التي تملك وحدة اللغة ، والتاريخ ، والتراث ، ووحدة الأمل . أى أن هذا الفكر . في وثائقه الرسمية ، لا في بعض الشروح والتفاسير البعيدة عن جوهره ، ينطلق من هذه المرتكزات .

فالهوية القومية، تبرز من خلال تميزها عن القوميات الأخرى . ومن الطبيعي أن يدخل الإسلام كعنصر من عناصر تراث الأمة العربية .. لكن الدين لا يشكل بمفرده هوية لأية قومية ، إذ لو صح ذلك ، لأصبح العالم مقسماً إلى عدد محدود من الهويات القومية .. ثلاث هويات للديانات السماوية المعروفة ، وعدد من العقائد غير السماوية .. ولأصبحت هوية الفرنسى ، والألمانى واحدة ، حيث يربطها دين واحد ، هو المسيحية ، ولا أصبح الأندونيسى والباكستانى والمسلم الأمريكى ، أو الفرنسى ، ينتمون إلى أمة واحدة . أى هوية واحدة .

يقول جمال عبد الناصر في الميثاق : « إن الأمة العربية لم تعد في حاجة إلى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها . يكفى أن الأمة العربية تملك وحدة اللغة التي تصنع وحدة الفكر والعقل .

ويكفى أن الأمة العربية ، تملك وحدة الأمل التي تصنع وحدة المستقبل والمصير »

من هذه الكلمات البسيطة الواضحة ، ينبع مفهوم عبد الناصر . عن الهوية العربية . إنه مفهوم يركز على الرمز ، أو العامل المشترك الذى يجتمع عليه كل أفراد الأمة ، مهما اختلفت العقائد الدينية أو العرقية ، إنه مفهوم يوحد ولا يفرق . يسد

الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها الأعداء . ويحول دون تكرار المأسى التاريخية والمعاصرة ، المرتبطة بالروح الطائفية والعصبية . ويكفى مثل لبنان ، وإيران وعاصفة التعصب الطائفي التي تحتاج جنوب السودان الآن .

إن عبد الناصر لم يستغرقه البحث النظري الأكاديمي ، لم يجهد نفسه كثيراً في البحث عن الأصول الحضارية لكل بلد عربي .. ولم تشغله قضايا الأنثروبولوجيا وشكل عظام الجماجم ، ليصل عن طريقها إلى قناعة عما إذا كانت العروبة حقيقة لها جذور مشتركة لشعوب هذه المنطقة ، أم إنها إسطورة . فهو يعرف يقيناً أن اللسان الذي ينطق به ، والعقل الذي يفكر به ، والثقافة التي تشكل وجدانه ، هي نفسها التي تشكل معالم ، أو هوية كل عربي من المحيط إلى الخليج .

منطق بسيط عملي .. لا يحتاج إلى جدل .. بل يشكل منطلقاً واضحاً للعمل . لم يكن عبد الناصر منظراً عقائدياً ، يصول ويجول في ندوات الفكر وجدل الصالونات . بل كان قائداً فكرياً وسياسياً ، يبدأ من الواقع والممارسة ليصل إلى الفكرة الدافعة لتطوير هذا الواقع . كان مشغولاً جداً بالتغيير ، أكثر من إنشغاله بالتفسير أو التنظير .

لذلك لم يكن إقتراب المشروع القومي لثورة ٢٣ يوليو ، من فكرة القومية ، تلمية دوافع أيديولوجية ، بحيث يستغرقه البحث عن مشاكل الهوية ، ومدى إسهام العناصر المختلفة من تراثنا الديني والثقافي في تشكيلها بل كان اقتراباً ، ثم احتضاناً ، يستند إلى وحدة اللغة التي تصنع وحدة الفكر والعقل ، ووحدة الأمل التي تصنع وحدة المصير والمستقبل .

ولا شك أن قراءات جمال عبد الناصر المركزة حول الجغرافية السياسية للوطن العربي ، وأوضاعه الأمنية وتاريخه ، وتفاعل مصر مع هذا التاريخ مصيرياً ، تؤكد وحدة الوطن العربي ، من المحيط إلى الخليج ، فهو منطقة جيوبوليتيكية - كما يقولون - واحدة .. من حيث الأمن والمصير .. ودون السقوط في منزلق التفسير الجغرافي للتاريخ كما يفعل الدكتور أنور عبد الملك .

فالاعتبارات الجغرافية السياسية ، والاستراتيجية العسكرية ، التي أتقن عبد الناصر علومها دراسة وتدریساً في الكلية الحربية وكلية أركان الحرب . كانت أحد

المدخل الهامة للربط بين أمن مصر وأمن المنطقة العربية .

ولا يختلف اثنان ، على أن حرب فلسطين التي شارك فيها عبد الناصر ، عمقت من أهمية هذه الاعتبارات .

يضاف إلى ذلك ، دراسة عبد الناصر لأعمال عمالقة الفكر الاستراتيجي العسكري من أمثال كلاوزفيتس ، ولندسال ، واهتامة بسير حياة الشخصيات التي أسهمت في معارك الوحدة القومية لأمتها ، مثل غاريبالدي أو القادة العسكريين العظام مثل نابليون .

ومثل هذا النوع من الثقافة ، لابد أن يترك بصماته على التكوين الفكري ، وعلى نهج التعامل مع الواقع ، والحرص على معرفة هذا الواقع . من أجل امتلاك القدرة على تغييره إلى الأفضل .

ومعرفة واقع الأمة العربية ، وتاريخها ، يشير بوضوح إلى تبلور شخصيتها القومية ، على أسس لغوية وثقافية وحضارية وتاريخية ، بداخلها انصهرت حضارات متنوعة ، واختفت النعرات الطائفية أثناء فترات المد الوطني والقومي ، بفضل الوعي القومي للمسلمين والمسيحيين على السواء ، بأهمية المواجهة الموحدة ضد العدو الواحد ، وهو الاستعمار والصهيونية .

لذلك تظل الهوية ، على مستوى الضمير القومي الجماعي ، قوة مؤثرة فاعلة ، حتى وإن أخفقت المؤسسات الرسمية في تجسيدها ، أو حاولت تعديلها . أو تشويهها ، أو تلوينها . فالمقياس دائماً هو الجماهير ، وليس الشعارات الملتهبة .. والجماهير التي التفت حول عبد الناصر ، كرمز ومفهوم وقضية ، ترد بحسم على من يتوهمون في الشعارات الدينية ، سبيلاً لتحريك الجماهير . ففي حياة عبد الناصر ، وخلال الساعات العصيبة بعد هزيمة حزب يونيو - عندما قرر التنحي عن مسئولية القيادة - وخلال جنازته التي لم يشهد لها التاريخ مثيلاً . هذه الرموز الكبرى ، تستلزم الوقوف عندها ، وتأمل دلالتها للتأكد من أن هذه الجماهير لم تكن مدفوعة بولاءات (دينية) ، أو عواطف طائفية ، بل شعور قومي عميق ، وإحساس لا يخطيء بما يمثلته عبد الناصر من رموز .

إن مأساة الذين يريدون جعل الدين أساس الهوية القومية ، وليس أحد عناصرها الهامة ، هي أنهم يتجاهلون مذابح الحرب الطائفية في لبنان ، ويرفضون الدروس المستخلصة من تاريخ أمتنا .. وأهم هذه الدروس أن فترات المد القومي

والثورى لجميع شعوب العالم تتميز بتراجع الاتجاهات الطائفية .. و بروز الوجه القومى الواحد للأمة .

وفى فترات الأزمات . والجذر القومى والثورى . تبرز هذه الاتجاهات ، كتعبير عن الرغبة فى الهروب من واقع مهزوم ، حتى ولو كانت هزيمة مؤقتة . والاختفاء داخل متاحف التراث القديم ، واجترار اجتهادات لعصر غير عصرنا . ظهرت لتواجه مشاكل لا تمت بصلة إلى مشاكلنا .

وبذلك ، ينكرون الحق المقدس ، لأبناء كل عصر ، فى الاجتهاد مثلما فعل أسلافهم ، لمواجهة قضايا عصرهم ، وبما لا يتعارض مع جوهر الإسلام .

ومن الصعب الفصل بين المفهوم القومى الناصرى للهوية العربية عن إدراكه للحقائق التى تحيط بأممتنا والتآمر الاستعمارى ضد وحدتها .

ومن هنا ارتبط المفهوم ، بالطابع المميز لدعوته إلى الوحدة العربية . وتتلخص فى الآتى :

- إنها دعوة للاتحاد ضد العدو المشترك .. وهو الاستعمار والصهيونية .
 - ودعوة ضد قيود التخلف التى يفرضها عليها الاستعمار .. وضد الحصار الحفى لطموح أممتنا من جانب الاستعمار .
 - وهى دعوة إلى الاستقلال الحقيقى .. أى الاستقلال الاقتصادى والسياسى ، والعسكرى ، كبداية ضرورية لبناء النهضة العربية المستقلة ، والمتفاعلة فى نفس الوقت مع حضارات العالم ، بلا عقد ، أو خوف ، أو تعصب .
- هكذا يبرز أمامنا الفارق الجوهرى ، بين المفاهيم القومية التى انبثقت من خلال الممارسة الحية ضد أعداء الأمة ، وبين المفاهيم التى تحاول العودة إلى ما قبل القرون الوسطى .. عندما كان الولاء للفرد الأوروبى . ينحصر فى ديانتة فقط ، بعيداً عن أى ولاء قومى .



المشروع القومي بين الابداع والاتباع

٩

هناك حقائق بديهية تغيب عن أذهان المتجادلين حول الأصالة والمعاصرة . من بينها أن معايشة العصر ، ليست مسألة اختيار .. وكأنها يمكن قبولها أو رفضها . بل هو مسألة إجبار . ، البديل الوحيد أمامها ، هو الانزواء أو الهروب في كهف مظلم ، لا تصله كهرباء « العصر » ولا وسائل مواصلات واتصالات « العصر » ولا مطبوعات تخرج من مطابع « العصر » .

لا أجد في هذا العالم ، من يملك أن يكون معاصراً أو لا يكون . تلك حقيقة بديهية لا تقبل الجدل . وبالتالي فإن طريقة وضع المشكلة ، أي الأصالة في مقابل المعاصرة ، تحمل في ثناياها خللاً يتصل بعلاقتنا بالزمن والتاريخ .

لكن ذلك الخلل . ينصب فقط على الشكل الذى يطرح به السؤال ، ولا يمتد إلى ما يحمله هذا الشكل من قضية حقيقية ، نستطيع أن نضعها فى الشكل التالى :
وهى الاتباع ، أم الإبداع . وتلك صيغة تتخلص من التناقض الكامن فى الصيغة الأولى ، والمتمثل فى أن من الممكن الاختيار بين أن يكون الإنسان معاصراً ، أو لا يكون .. ذلك أن كل كبيرة وصغيرة فى حياتنا تحمل طابع العصر ، أو المعاصرة ..
إبتداء من القلم الذى نستخدمه لكتابة « اللغات » على العصر ، والورق الذى يحمل هذه « اللغات » والمقعد الذى نجلس عليه أثناء الكتابة ، إلى المطبعة التى تتولى طبع هذه « اللغات » .

القضية إذن هى : الاتباع أم الإبداع .. التبعية أم الاستقلالية . تلك هى الصيغة المناسبة ، وحولها يجب أن يدور النقاش ، هل نظل مقلدين ، نعيش بأفكار غيرنا ، أم نصبح مبدعين نبتكر حلولنا الخاصة .

لكن هذه القضية لا تنطبق فقط على المقلدين لأنماط حضارية غريبة بل تمتد أيضاً على من يطالبون بالانسحاب إلى الماضى ، لنستعيد طرق تفكير الأجداد ، ونستظل بما أبدعوه من إجهادات لعصرهم .

إن متابعة أحدث الرقصات والأغاني الغربية ، والحرص على متابعة أحدث خطوط « الموضة » مظاهر تعبر عن التقليد والتبعية . لكن من يرفضون هذا التقليد . ويتراجعون إلى الوراء . لتقليد ملابس أجدادهم منذ قرون ويستعيدون طرائقهم فى التفكير . هو أيضاً مظهر من مظاهر التقليد والتبعية . وابتعاد عن جوهر الاستقلالية والإبداع .

إن السؤال : إبداع أم إتباع . يحمل المضمون الحقيقى للقضية التى يدور حولها الجدل .

وإذا كانت المعاصرة ، تعنى قبل كل شيء ، تفتحاً على علوم وتكنولوجيا ومعارف وفنون العصر ، فإن من التجنى عنى هذا المفهوم ، أن نصنف من يتقن رقصة « السوينج » و « بوب ميوزك » . ويحتقر تراث أمته . بأنه « عصرى » فهى بالتأكيد مجرد ببغاء مقلد .

ونفس الأمر ينطبق على مفهوم الأصالة .

الإنسان لا يستطيع أن يفلت من « أصله » المتمثل فى تراثه الدينى

والحضارى، لكن الوقوف عند إجتهد الأسلاف ، وترديد نصوصهم ،
وتقليد ملابسهم . ولحاهم ، لا يمت بصلة إلى مفهوم الأصالة. هنا أيضاً
يكون التقليد الأجوف المجرد من أى إضافة أو إبداع .

وعندما ندرس بعمق الأسس التى تشكل منها المشروع القومى الوجدوى .
نكتشف طابع التايز والإبداع فى هذا المشروع . وتجنب التقليد والتبعية أو الإلتباع .
وأصالة المشروع القومى الناصرى ، تكن فى رفضه المزدوج للنماذج الجاهزة من
نظم البلاد التى تمتلك أحدث منجزات علوم العصر ، وللنماذج التى توصل إليها
أسلافنا لتتفق مع ظروف عصرهم .

لقد استند المشروع القومى ، إلى القيم الإيجابية فى تراثنا . دون تجاهل
للعناصر الإنسانية. المتضمنة فى الحضارة العلمية الراهنة .

وأستخلص بعد ذلك . رؤيته المتميزة للعدالة الاجتماعية فى مواجهة
الاستغلال الطبقي ، والتنمية المستقلة فى مواجهة التبعية للخارج ،
والديمقراطية وتحالف قوى الشعب العامل فى مواجهة القهر والاستبداد ،
والوحدة العربية فى مواجهة الاقليمية والتجزئة ، والتعبئة القومية
الشاملة ضد الامبريالية والصهيونية .

تلك هى أبرز معالم الخط القومى الوجدوى ، لا ينقصه فى ظروفنا الراهنة ،
سوى الشكل المناسب للديمقراطية ، الكفيل بإطلاق طاقات الخلق والنضال والإبداع
لأوسع القطاعات الجماهيرية .

وعندما نأخذ مفهوم السلطة والدولة والديمقراطية فى هذا البناء الفكرى ،
نكتشف مدى التايز والإبداع .. رغم الأخطاء والتجاوزات التى شابت الممارسة ،
وتلك قضية سنعود إليها فى فصل مستقل .

ولكن ما يعنينا الآن ، هو الإجتهد الإبداعى الذى تميز به المشروع القومى ،
وكيف تجنب مأساة الجمود والانكماش عند « السلفيين » والانغماس والانبهار عند
« التغريبيين » ، والوقوف على أرضية راسخة ، قوامها الاستجابة الفاعلة للحضارة
المعاصرة ، دون فقدان للإتجاه الاستقلالى .

لقد رفض الفكر الناصرى الخضوع للقوالب الجاهزة .. أى الإلتباعية بوجهيها
الغربي والسلفى النصوصى .

فالإتباعية ، أو لنقل التبعية ، لا تعنى فقط الخضوع لدولة كبرى ، وتقليد أنماطها الحضارية بل تعنى أيضاً التبعية لفكر الأجداد ، دون بحث أو تمحيص .. ودون تجديد أو إبداع .

فالفكر القومى يستحيل عزله عن ظروف عصره . وعندما « يسجن » هذا الفكر فى قوالب صاغها الأجداد ، استهدفت فى زمنها مواجهة مشاكل تختلف عن مشاكلنا ، تستحيل عليه الاستجابة الفعالة لظروف العصر .

وقضية الدولة العصرية الديمقراطية ، تعتبر أحد الأركان الأساسية فى المشروع القومى .. بل يمكن القول بأنها العمود الفقرى للأركان الأخرى لهذا المشروع . من تنية اقتصادية مستقلة . وتطور حضارى ، وتقدم اجتماعى ، ووحدة قومية ، والتصدى للمشروع الصهيونى الاستعمارى .

أى أن قضية الديمقراطية لا تنفصل عن الصراع ضد العدو الإسرائيلى . وضد السيطرة الأجنبية ، والسيطرة الاستغلالية الداخلية .

ومن المؤكد أن القوى صاحبة المصلحة العليا فى التنمية الاقتصادية المستقلة والتطور والتجدد الحضارى ، هى الجماهير بكافة قطاعاتها .

لذلك فإن الصياغة القومية لقضية الديمقراطية ، والتى تضمنها ميثاق العمل الوطنى ، تحمل المعالم التالية :

- تحالف قوى الشعب العامل هو القوة صاحبة السلطة والسيادة .
- الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية . جناحان متكاملان للحرية .
- الانتقال التدريجى للسلطة من مستوى التمرکز ، إلى المستويات الأدنى ، أى المستويات المحلية .
- فى كل مستوى من مستويات الممارسة ، يجب أن تكون الكلمة الحاسمة للمجلس الشعبى المنتخب فى مواجهة الإدارة المعينة من الحكومة .
- فى كل المجالس السياسية المنتخبة ، يجب أن يكون للفلاحين والعمال نصف المقاعد على الأقل .
- مشاركة العمال فى مجالس إدارة المصانع والمؤسسات والهيئات .

بهذا الإطار العام لقضية الديمقراطية ، المرتبطة عضوياً بقضية الدولة

والسلطة ، يبرز الجانب المميز والإبداعي .. وهو إطار غير مسبوق ، يختلف اختلافاً جوهرياً عن جميع الأطارات القديمة والمعاصرة ، وهو صورة جيدة فعالة قادرة على تحقيق طموح الجماهير .

وينبغي ملاحظة نقطة هامة . وهى أن هذا الإطار ، أو المفهوم لم ينبع من خطط نظرية مجردة .. بل جاء من خبرة أثبتتها الممارسة الواقعية ، والمواجهة الإيجابية للتحديات ، ومن الدروس المستفادة من « الإطار الديمقراطي » للنظام في مصر قبل الثورة .

ففى مصر قبل الثورة . كان هناك دستور « ديمقراطى » ، هو صورة تكاد تكون متماثلة مع الدساتير فى النظم الرأسمالية الغربية المتقدمة . باستثناء عنصر جوهري هام . وهو أن هذا الدستور لم يشل سلطة الاحتلال البريطانى عن التدخل .. ولم يتح للجماهير الفلاحين والعمال الحق « الديمقراطى » فى الاعتراض على سلطة القصر الإقطاعى فى المركز أو القرية ، وخضوع مأمور المركز ، أو ضابط القرية ، أو العمدة لهذه السلطة .

كما لم يستطع هذا الدستور ، تحرير إرادة الناخبين من سيطرة العائلات الكبرى ، التى تملك السلطة والإحسان والعقاب للفلاحين الذين يذهبون الى صناديق الاقتراع .. كما لا يستطيع العمال التمتع بالحق الحرفى فى الانتخاب ، إذا كان المرشحون يحظون بمساندة كبار الرأسماليين الذين يملكون حق الفصل والتشريد وسجن « المشاغبين » .

وجذور المفهوم القومى الناصرى للديمقراطية وعلاقتها بالسلطة ، بدأت منذ تكوين اللجنة التحضيرية لوضع الدستور .. فبعد أن انتهت من عملها رفض عبد الناصر دستورها ، وأشرف بنفسه على وضع دستور ١٩٥٦ والفرق بين الاثنين يكشف عن معالم رؤية عبد الناصر المبكرة للديمقراطية وعلاقتها بقضية السلطة . المشروع الأول . كان ليبرالياً غريباً . خالصاً . لا يحمل فى نصوصه روح الثورة . ولا يعبر عن طموح جماهيرها . ولا يخدم الرغبة فى التايز الديمقراطى . بما يتفق مع الظروف الموضوعية .

فى ذلك الحين . قال عبد الناصر « إن النظام النيابى يقصر دور الشعب على مهمة انتخاب نوابه فى فترات معينة من الزمن . دون أن يفسح مجالاً ليمارس الشعب سلطاته بنفسه أثناء هذه الفترات » .

وكانت الخطوة الأولى في اتجاه ممارسة الشعب لبعض سلطاته ، هي النص لأول مرة في دستور ١٩٥٦ ، على نظام الاستفتاء ، وإن هذا النظام شوهه السادات بعد ذلك ، عن طريق الاستفتاءات المزورة للحصول على موافقة الشعب على القوانين المعادية للحرية ، وعلى الصلح مع إسرائيل .

وكان من الطبيعي أن يتطور مفهوم عبد الناصر حول ممارسة الشعب لسلطاته بصورة مستمرة وليس أثناء فترة الانتخابات العامة فقط . ومن هنا جاءت النصوص الجديدة في الميثاق . حول المجالس المحلية المنتخبة ، والارتقاء بسلطة هذه المؤسسات الجديدة . لتكون الرقيب والمحاسب للسلطات الإدارية في جميع المحافظات . والرؤية الناصرية للجناح الثاني للديمقراطية ، أي الديمقراطية الاجتماعية . تتميز أيضاً بأصالة وإبداع .

فهي رؤية ترفض مفهوم الدولة العلمانية الرأسمالية في الغرب ، القائم على الحرية الكاملة للملكية الاستغلالية الخاصة ، وترك قوانين السوق الرأسمالي تطحن من تشاء ، وترفع من تشاء .

كما رفضت هذه الرؤية قبول مفهوم الدولة في النظم الاشتراكية الماركسية القائم على دكتاتورية البروليتاريا وتحقيق العدالة الاشتراكية من خلال هذه السلطة .

ورفض أيضاً الشعارات الهلامية غير المحددة ، عن الدولة الإسلامية ، وعدالتها ، فالإسلام دين سماوي ، وجزء رئيسي من تراث الأمة . لكن عبد الناصر لم يتعامل مع الإسلام كنصوص ، وإنما كروح عاثمة ، ملهمة موحدة « للعرب والمسلمين » وحافزة على إقتحام المستقبل .

فالمشروع القومي فيما يتعلق بقضية الديمقراطية الاجتماعية . يبدأ من أنه مشروع مستقبلي .. تلتحم فيه الكفاية مع العدل .. في وحدة لا تنفصل عن النهضة الحضارية المستقلة ، والوحدة العربية الطوعية ، المستندة إلى الديمقراطية والاختيار والاستفتاء الحر .

وجوهر الديمقراطية الاجتماعية ، هو في تحرير الفلاحين من عبودية كبار ملاك الأرض . وتحرير العمال من الاستغلال الرأسمالي . وتحرير المهنيين والمتقنين من سيطرة المؤسسات الإعلامية والثقافية الخاضعة لنفس القوى الاستغلالية والاستعمارية في الداخل والخارج .

ويرتبط بهذا الجوهر ، ضمان حق العمل ، والحماية من الفصل التعسفي ،

والتأمين الاجتماعى ضد المرض والشيخوخة ، والمساواة فى الأجر والحقوق القانونية بين الرجل والمرأة ، وبين جميع المواطنين ، بغض النظر عن اختلافاتهم الدينية والعقائدية .

ومن الجدير بالذكر هنا ، أن فكر عبد الناصر لا يرفض التعددية الحزبية كما يتوهم الكثيرون .

ففى عام ١٩٥٧ ، قال جمال عبد الناصر للصحفى الهندى كرانجيه « إننى أريد قبل كل شئ أن أوفر للشعب ، وخاصة الفلاح والعامل ، حرية اقتصادية واجتماعية . لأن الديمقراطية السياسية ، دون هذه الاحتياجات الجوهرية ، لن تؤدي إلا إلى التضليل . وقد أعد دستور ١٩٥٦ ، ووافق الشعب عليه فى استفتاء عام ، وهذا الدستور قائم على أساس جبهة متحدة تمثل الوحدة الوطنية ، التى كانت ضرورية لسلامة الثورة » .

واستطرد عبد الناصر قائلاً : « إن البرلمان ستقوم فيه تكتلات ومجموعات ، وربما تكون فيه معارضة فى المدى الطبيعى للأحداث ، كما تبرز بعد ذلك طبعاً قوى سياسية جديدة . ومن المحتمل أن تكون هناك أحزاب » .

وقد تبدو هذه الفكرة متناقضة مع هجوم عبد الناصر على أحزاب ما قبل الثورة . لكن الموقف من الأحزاب القديمة ، كان ينبع من أنها كانت جزءاً من النظام . واشترك عدد كبير منها ، وعلى الأخص أحزاب الأقلية ، فى لعبة الانتخابات الزائفة ، وخدمة السراى والمستعمرين .

ولقد عادت نفس الفكرة - أى الأحزاب - إلى الظهور فى جلسات المحاسبة للذات ، والنقد الذاتى ، التى عقدها عبد الناصر مع كبار معاونيه فى نهاية عام ١٩٦٧ ، حيث طرح هو بنفسه فكرة تكوين « حزب معارض » .

وتبقى نقطة أخيرة ، هى أن المشروع القومى الوحدوى ، إذ رفض الإتياع ، واختار الإبداع ، فإن طريقه لم يكن سهلاً .. خالياً من الألغام والحفر والصخور .. بل كان صعباً شاقاً مرهقاً . وذلك شأن كل تجربة تحمل طابع الريادة والابتكار والابداع . فما أسهل النقل والتقليد عن الأجداد أو الغرب ، وما أصعب التجديد والتطوير .. وفقاً لأنماط فكرية نابعة من ظروفنا ، تكون قادرة على مواجهة معارك صعبة لم تهدأ ، أو تتوقف .

التحالفات المشبوهة ضد المشروع القومي

١٠

واجه المشروع القومي الوجودى ، حرباً شرسة من ثلاث جهات مختلفة . استخدمت كل منها جميع أسلحتها المتاحة . من حروب دموية مباشرة ، مثل العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، أو حرب ١٩٦٧ ، وحروب اقتصادية ضارية وتآمر لا يتوقف .

وتلك كانت حروب الجبهة الاستعمارية الصهيونية ، بقيادة المستعمرين القدامى والجدد ، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية .

أما الجبهة الثانية ، فإنها استخدمت ، أشرس الأساليب الفكرية ، والعقائدية ، والمعنوية .. باتهام العصر الناصرى بمحاربة « الاسلام والمسلمين » ، والخروج عن قواعد الاسلام ، وغير ذلك من الأسلحة . وتلك هى جبهة التيارات الاسلامية السياسية ،

المتحالفة مع النظم والقيادات العزيبية ، التي ترى في المشروع الناصري وخصوصاً جانبه المتعلق بالعدالة الاجتماعية ، أى الاشتراكية خطراً مباشراً على مصالحها .

أما الجبهة الثالثة ، فإنها تتكون من القوى الاجتماعية التي جردتها ثورة ٢٣ يوليو من امتيازاتها الاجتماعية الاستغلالية القديمة .. وخصوصاً كبار ملاك الأرض الذين خضعوا لقوانين الإصلاح الزراعى . وكبار الرأسمالية الذين خضعوا لقوانين التأميم عام ١٩٦١ .. ثم انضمت إليها القطاعات الطفيلية من الرأسمالية التي نمت وازدهرت أثناء عصر السادات .

هذه الجبهات الثلاث ، هى التي أعلنت الحرب الشرسة ضد المشروع القومى
الوحدوى .

ولهذه الجبهات ، كتابها . ومفكروها ، وصحفها ، ومنابر خطبائها ، وإذاعتها .
والظاهرة الجديرة بالتسجيل هنا ، أن التناقضات بين الجبهة الثانية - أى الجماعات الإسلامية ذات الأهداف السياسية ، وبين الجبهة الاستعمارية الصهيونية حقيقة لا يمكن إنكارها ، كما أن تناقضاتها القديمة مع الجبهة الثالثة ، معروفة ، تسجلها صفحات التاريخ ، فضلاً عن تناقض توجهاتها الرئيسية مع هذه الجبهة .

لكن هذه التناقضات . كانت تتراجع إلى الوراء ، أمام الاتحاد الفعلى ضد المشروع القومى . ومن هنا كان على القيادة الناصرية مواجهة هذه الجبهات الثلاث ، وأخطرها طبعاً الجبهة الاستعمارية الصهيونية . وهى مواجهة بدأت منذ الأيام الأولى للثورة ، واستمرت طوال حياة جمال عبد الناصر ، وبعد موته أيضاً .

بعد انتصار الثورة ، والاطاحة بالنظام الملكى فى يوليو ١٩٥٢ ، بدأت المواجهة الأولى والصعبة .. ضد القوى الاجتماعية التي أطاحت بها الثورة ، وخصوصاً كبار الملاك من بقايا الاقطاع فى مصر . وهى مواجهة اتخذت من جانب بعض العائلات الاقطاعية طابع التحرر المسلح ، تزعمته أسر « الملموم » وإن كان الحسم الثورى ، قد أجهز على هذا الترد بسرعة .

والواقع أن تحالف كبار ملاك الأرض ، وكبار الرأسمالية المرتبطين بالاقتصاد الاستعمارى ، لم يتوقف عن المقاومة . بل كان يهدأ أحياناً ، ليعاود التطلع إلى استرداد نفوذه ، عندما تبرز أية ثغرة فى نظام ثورة يوليو .

ففى بداية عام ١٩٥٤ ، انفجر الخلاف داخل مجلس قيادة الثورة . عندما حاول اللواء محمد نجيب السيطرة على السلطة وحده ، وإجهاض المشروع الثورى وتحويله إلى حركة

إصلاحية تتعاون مع قوى النظام القديم .

عندئذ تحركت الجبهة المعادية ، متحالفة مع الإخوان المسلمين ، وأحزاب ما قبل الثورة للقضاء على ثورة يوليو . أى أن الجبهة الثالثة ، من كبار الملاك وكبار الرأسمالية المرتبطين بالاقتصاد الاستعماري ، تتحرك دائما بسرعة ، ومعها التيار الديني السياسي ، لتصفية الحسابات مع الثورة .

وسبب اشتعال عداء القوى الاستغلالية في مصر للثورة ، هو خوف هذه القوى من الاتجاه الاجتماعي للثورة الذي صاحب إنطلاقها . ففي كتاب فلسفة الثورة ، قال جمال عبد الناصر ، إن علينا انجاز ثورتين ، وليس ثورة واحدة .. ثورة ضد الاستعمار وأعوانه لتحرير الوطن .. وثورة ضد الطبقات الاستغلالية لتحرير المواطن .

ونظرية الثورتين ، تبين أن جمال عبد الناصر ، ومنذ السنة الأولى للثورة ، كانت له رؤية ثورية عامة ، تتجاوز نطاق التحرر الوطني ، إلى التحرر الاجتماعي . صحيح أن هذه الرؤية العامة لم تتخذ طابعها النظري الكامل إلا بعد صدور الميثاق عام ١٩٦٢ ، لكن الوعي منذ بداية الثورة ، بحتمية انجاز ثورتين ، يحمل في طياته الرد على من يعتقدون أن الثورة بدأت برؤية استراتيجية عامة .

وإذا كانت المعركة ضد الطبقات المخلوعة من عرش السلطة السياسية والهيمنة الاجتماعية ، اجتلت المكان الأول خلال السنة الأولى من ثورة يوليو ، فإن ذلك لايعنى أن مواجهة الاستعمار البريطاني الرابض في أرض مصر ، كانت « مجمدة » . بل تثبت الوثائق والوقائع التاريخية . أن الاعداد لمعركة تحرير الأرض من الاستعمار بدأ منذ الأشهر الأولى للثورة .

ففي نفس الوقت الذي كان يجري فيه تدعيم السلطة الثورية ، في مواجهة القوى الرجعية القديمة ، كان يجري اعداد كتائب الفدائيين الذين أشعلوا نيران المقاومة ضد جنود الاحتلال البريطاني في منطقة قناة السويس .

ولقد كان لي شرف إعداد كتاب عن هذه المعارك ، إعتمدت في جمع مادته على أحد القادة الكبار لهذه المعارك ، وهو المرحوم كمال الدين رفعت ، وعلى عدد من الضباط الأحرار والفدائيين الذين شاركوا في هذه المعارك . وصدر هذا الكتاب في أواخر عام

١٩٦٧ .

والأمر الذى تؤكدته وثائق هذه الفترة ، أن توقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ إنما جاء كثمرة لهذه المعارك ، بعد أن ربط عبد الناصر بين كلمته المشهورة التى قالها عقب الثورة مباشرة . وهى : « على الاستعمار أن يحمل عصاه ويرحل ، وإلا فليدفع ثمن وجوده » .. ربط بين القول والعمل عن طريق معارك الفدائيين التى أرغمت الاستعمار على الموافقة على الجلاء .

وخلال الصراع ضد القوى الرجعية والاستعمار البريطانى ، لم يكن البعد العربى غائبا .. ذلك البعد الذى ظهر فى فلسفة الثورة تحت اسم : الدائرة العربية .

إذ أن الاهتمام بهذه الدائرة ، عبرت عنه عشرات المواقف منذ انطلاق الثورة .. ابتداء من حل مشكلة السودان على أساس حق تقرير المصير لإرغام الاستعمار البريطانى على الانسحاب من هناك ، مروراً بتأييد ثورة الجزائر ، ومقاومة حلف بغداد الاستعمارى ، والدعوة إلى تشكيل ميثاق عربى للدفاع المشترك ، وإفتتاح محطة صوت العرب ، وغير ذلك الكثير .

ومن هنا فإن الإمتزاج بهذه الدائرة ، سار بخطوات عملية مدروسة .. ليصل فى النهاية إلى الذروة المنشودة ، وهى استئصال الشعور القومى العربى أثناء العدوان الثلاثى ضد مصر عام ١٩٥٦ .

وخلال مرحلة الانتصارات المتلاحقة لمشروع القومى ، وخصوصا خلال الفترة من عام ١٩٥٥ إلى ١٩٦١ ، تراجعت المقاومة الرجعية ، أمام المد القومى الهائل . كما تراجعت خلال نفس الفترة ، تحركات التيارات السياسية التى تحمل اسم الاسلام .

ثم جاءت نكسة الانفصال عام ١٩٦١ ، لتكون فاتحة لتحركات رجعية جديدة بدأت فى مصر ، ورد عليها جمال عبد الناصر باجراءات حاسمة .

ثم امتدت هذه التحركات إلى الوطن العربى .. أثناء المساندة القومية للثورة فى اليمن . هنا برزت نفس الظاهرة . إذ تشكلت جبهة معادية لمشروع القومى ، تسعى إلى تكوين ماعرف باسم الحلف الاسلامى وهى محاولة تزعمتها إحدى الدول العربية ، واستخدمت نفس التيارات الاسلامية السياسية المعادية لمشروع القومى الواحدى ، وبمباركة تامة من الولايات المتحدة .

وتلك كانت إحدى الفترات المعبرة عن حقيقة يصعب انكارها . وهى أن العداء

لثورة العربية ، حتى لو نبع من تيار اسلامي اعتاد صب اللعنات على الغرب ، لا بد أن يقود أصحابه عمليا إلى الوقوف في جبهة واحدة مع الغرب ، بل ومع قوته الولايات المتحدة الحليفة الأولى للعدو الصهيوني - بوعى أو بلا وعى .

أهداف هذا الحلف ، كما أعلنت ، لم تكن موجهة ضد العدو الصهيوني ، أو من أجل تحرير القدس ، أو مقاومة الاحلاف الاستعمارية ، بل كان الهدف الرئيسى هو : « التغفل الشيوعى فى المنطقة » وتلك هى الصيغة الشكلية المستخدمة عادة ، لمقاومة القوى المعادية للاستعمار . إذ أن هذا الاصطلاح هو الرمز المشهور لمقاومة حركات التحرر القومى فى كل مكان .

لكن المواجهة القومية لهذه المحاولة ، بزعامة جمال عبد الناصر ، أوصلتها إلى نفس مصير التحالفات السابقة المعادية للأمة العربية ، رغم الاحتماء خلف اسم الاسلام ، الذى تتعارض مبادئه وقيمه العظيمة مع الأهداف الشريرة للقوى الاستعمارية والرجعية .

ولاشك أن اندلاع الثورتين السودانية والليبية فى عامى ١٩٦٨ - ١٩٦٩ ثم اشتعال حرب الاستنزاف ضد العدو الاسرائيلى فى نفس الفترة ، كانت الرد القومى على هزيمة ١٩٦٧ ، الأمر الذى لم يدع الفرصة لتشكيل جبهات جديدة ضد المشروع القومى لاستغلال الحالة النفسية الأليمة للأمة العربية بعد النكسة .

كما كان اليوم الحزين فى تاريخ الأمة العربية ، يوم وفاة البطل فى الثامن والعشرين من سبتمبر عام ١٩٧٠ ، هو نفس اليوم الذى شهد صباحه اختتام مؤتمر قمة عربى فى القاهرة ، لإنتقاد الثورة الفلسطينية من محنتها فى ذلك الحين ، حين وقع الصدام الدموى بينها وبين النظام الأردنى .

وكان التاريخ شاء أن يسجل فى صفحاته ، حرص القيادة القومية على وحدة الجبهة العربية وراء الثورة الفلسطينية ، حتى آخر لحظة فى حياة جمال عبد الناصر .

لكن قصة التحالفات لم تنته برحيل القائد العظيم . بل استمرت بعد ذلك لتحقيق نفس الهدف ، وهو الاجهاز على المشروع القومى ، بعد إنتصار الثورة المضادة فى العصر السادى ، وإنطلاق أجهزة الاعلام التى كانت ناصرية أثناء المد القومى ، فى حملة تتارية لم يشهد لها التاريخ مثيلا ، ضد جمال عبد الناصر ، وتاريخه ، ومعاركه ، وكل ما هو ايجابى وعظيم فى تاريخ أمتنا .

وهى معركة تحالف خلالها السادات ، مع القوى القديمة فى المجتمع المصرى ، ورموزها

في أجهزة الاعلام ، والجماعات الاسلامية السياسية ، لتنفيذ المخطط الاستعماري القديم ، المعادى لامتزاج مصر والتحامها مع الوطن العربي .

وهو التحالف الذي وصل ذروته بعد مظاهرات الشعب المصري يومى ١٨ ، ١٩ يناير عام ١٩٧٧ ، عندما حمل ملايين المصريين ، من القاهرة والاسكندرية إلى أسوان ، شعارات الثورة القومية الناصرية ، بل وحمل المتظاهرون صور جمال عبد الناصر .

لقد أعقب هذه الثورة التلقائية ، تشجيع نظام السادات للجماعات الاسلامية في الجامعات وغيرها. من مراكز التجمعات الجماهيرية للعمل على استئصال القوى الناصرية واليسارية .. الى جانب الأجهزة الأمنية التى قامت بحملات مكثفة ضد نفس القوى .

ولم تكن الثمرة النهائية لهذه « الجبهة » سوى المزيد من التبعية للاستعمار الأمريكى ، وتخريب الاقتصاد الوطنى ، وتشويه تطلعات قطاعات واسعة من الجماهير التى بهرها عصر الانفتاح الاستهلاكي وتدفق أموال الحقبة النفطية .

ولم تكن اتفاقية كامب ديفيد ، والصلح مع اسرائيل ، واتقلاب خريطة الاعداء والأصدقاء فى العصر الساداتي ، سوى نتيجة حتمية مترتبة على الحملة التتارية لاستئصال التراث الفكرى والنضالى والوحدوى للمشروع القومى .

وقد يسأل البعض : لماذا انقلب جناح من التيار الاسلامى السيامى ضد السادات ثم اغتياله ؟

الإجابة هى بعد تصفية القوى الناصرية واليسارية ، انقلب على حلفائه القدامى .. كما أن هؤلاء الحلفاء وقفوا معه فى الصراع ضد الناصرية ومشروعها القومى ، لكنهم لم يبقوا معه فى الصلح مع اسرائيل . ثم هناك عوامل أخرى . وهى أن سياسة السادات فى توجيهها نحو الاستعمار والصداقة مع اسرائيل ، والتبعية الاقتصادية ، تسببت فى احداث أزمة طاحنة للنظام الساداتي اتخذت صورة المعارضة الواسعة ، مما جعله يقوم على اعتقالات سبتمبر الشهيرة .

أى أن أزمة نظام السادات ، دفعت هذا الجناح من التيار الاسلامى السيامى إلى حادث المنصة ، تمهيداً للسيطرة الكاملة على هذا النظام .

لكن فشل التحرك المسلح فى أسيوط بعد اغتيال السادات . وسرعة استقرار السلطة الجديدة ، لم يحقق طموح تلك المحاولة .

ومازالت هذه التيارات ، رغم جرائم النظام الذى أعقب عبد الناصر ، ماضية حتى

الآن في حربها ضد عبد الناصر ومشروعه ، ولم تستفد من الخبرة التاريخية المريعة النابعة من نظام الردة الساداتى .

وفى اعتقادى أن التحالف الجديد بين حزب الوفد ، وبين الاخوان المسلمين ، لا ينبع فقط من رغبة الطرفين فى احتلال موقع قوى فى مجلس الشعب ، بل لأن هناك اتفاقا هاما بينهما ، يتمثل فى العداء لجمال عبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو .

ومن يقرأ جريدة « الوفد » يجد الأقلام الإخوانية المعروفة ، متلاحمة مع الأقلام الوفدية ، فى الهجوم المركز على المشروع القومى لثورة ٢٣ يوليو بقيادة جمال عبد الناصر .

فلا يمكن القول بأن الهدف التكتيكى - أى كسب مقاعد فى مجلس الشعب - تبرر إلتقاء الوفد المعروف تاريخياً باتجاهاته الليبرالية العلمانية المتعاطفة مع النظام الرأسمالى فى الغرب ، مع الاتجاه الاسلامى السياسى ، الذى يعادى كل ما هو غربى ، ابتداء من العلمانية ، حتى الديمقراطية ، والليبرالية ،

إنه تحالف بين القوى التى تحلم بتصفية حساباتها مع ثورة يوليو ، ومع طموح الأمة العربية فى الوحدة الذى إلتقى بجمال عبد الناصر والتف حوله .



المشروع القومي بين الاستمرار والاستبعاد

١١

إذا كان الفكر القومي الناصري ، ينطوي على رؤية صحيحة ، أثبتت
الممارسة سلامتها ، فلماذا عجز هذا الفكر عن إثبات وجوده وفعاليته بعد
موت جمال عبد الناصر ؟

الإجابة على هذا السؤال الهام ، تستلزم إيضاح بعض الحقائق الهامة :

الحقيقة الأولى : أن التجربة الثورية الناصرية ، اعتمدت بالدرجة الأولى على
الشخصية القوية لجمال عبد الناصر . لم يكن هناك تنظيم شعبي في مستوى هذه التجربة .
لذلك يقال أحيانا ، إن الشخصية الكاريزمية - أي العظيمة التأثير - لعبد الناصر ، كانت
القوة الرئيسية القادرة على تعبئة جماهير الأمة العربية ، وقيادة معاركها الظافرة أثناء

مرحلة المد القومي . وعندما اختفت هذه الشخصية ، تعرض البناء كله لأزمة طاحنة ، لم يخرج منها حتى الآن .

وتلك إحدى نقاط الضعف في المشروع القومي الناصري .. العجز عن بناء تنظيم يستطيع ضمان استمرار المسيرة القومية ، حتى بعد رحيل الزعيم .

ومع غياب التنظيم الجماهيري ، المناسب مع عمق ثورة يوليو وشخصية زعيمها ، لم يبق في الميدان سوى العقلية البيروقراطية في جهاز الدولة والقطاع العام . المفتقرة الى الوعي القومي الثوري ، بل وأحيانا الى الحد الأدنى من الوعي السياسي والفكري ، بالأهداف الكبرى لثورة يوليو وامتدادها العربي .

لذلك كان من السهل على قوى الثورة المضادة ، بقيادة السادات ، أن تنجح في انقلابها ، بل وتعتمد على معظم الكوادر الفنية والعلمية والعسكرية والاعلامية ، التي برزت أثناء الحقبة الناصرية ، في تنفيذ سياستها الجديدة .. سياسة الإرتداد الكامل عن الخط القومي .

وهكذا يبرز أماننا التناقض الأول في هذه التجربة العظيمة .. فبقدر ما كان عبد الناصر ، واعيا في كل مراحل زعامته ، بأهداف الأمة العربية ، والمتمثلة في التحرر من السيطرة الأجنبية ، والتوحيد القومي ، وربط الثورة الوطنية بالثورة الاشتراكية ، بقدر ما عجز عن إدراك عمق الثغرة الخطيرة في هذا البناء : أى وحدة الجماهير خلف قيادته هو كزعيم . بدون حزب جماهيري يستطيع مواصلة النضال في حالة غياب هذا الزعيم .

والحقيقة الثانية : أن الفكر الناصري - خصوصا بعد الميثاق - استطاع صياغة مفاهيم واضحة ، بشأن القضايا المطروحة أمام الفكر العربي اليوم ، والتي تناولتها في الفصول السابقة ، مثل هوية الأمة العربية ، والأصالة ، والمعاصرة ، وغيرها .

فالمفهوم الناصري عن بناء الدولة العصرية ، والديمقراطية ، والعدالة الاجتماعية ، والوحدة القومية ، والتنمية الاقتصادية والحضارية المتحررة من أغلال التبعية ، هذا المفهوم مازال قادراً على توجيه القومية نحو الأهداف المنشودة .

بل إن قضية الديمقراطية نفسها ، التي يعتبرها الكثيرون من أخطر نقاط الضعف في المشروع القومي الناصري ، صيغت في « الميثاق » صياغة عظيمة ، نابعة من أعماق التجربة الثورية نفسها ، دون أن تستعير من النماذج الأخرى في العالم شرقا وغربا ، أية عناصر ،

بل جاء تحديد علاقة الديمقراطية بالثورة . والجاهير مستنداً الى أن المدرسة الأولى للديمقراطية للمواطن العربي ، هي القاعدة الجماهيرية ، في القرية ، والمصنع ، والحي والجامعة . ومفهوم الميثاق يعتبر نموذجياً .. إذ يتضمن نقل السلطة تدريجياً من المركز الى المحليات ، وعلى كل مستوى تكون الكلمة العليا للمجلس الشعبي المنتخب .

لكن هذه الصياغة الرائعة لقضية الديمقراطية ، لم تطبق على النحو الذى يتفق معها .. بسبب عوامل كثيرة . تناولتها بشكل عام فى مقال نشر بمجلة الطليعة المصرية عام ١٩٦٦ - بعنوان الديمقراطية فى الميثاق بين النظرية والتطبيق - وسأحاول تخصيص دراسة أخرى عنها .

وترتب على هذا التناقض الثانى ، بين التحديد الفكرى الابداعى السليم لقضية الديمقراطية وعلاقتها بالجاهير والسلطة والممارسة ظهور الثغرة التى نفذ منها أعداء ثورة ٢٣ يوليو .. لإعلان الحرب « التتارية » عليها ، باعتبارها مؤامرة دكتاتورية ضد الشعب .. والتركيز على الممارسات الخاطئة المدانة . ونسيان المضمون الاجتماعى ، المتمثل فى تحرير الفلاحين من عبودية كبار ملاك الأرض ، وتحرير العمال من الاستغلال والبطش والتشريد ، وفتح أبواب التعليم على مصراعيها لأفقر الطبقات الشعبية .

وإذا كان التناقض الأول ، قد أفقد الثورة الجماهير المنظمة فى حزب حقيقى أو أحزاب يقودها تنظيم طليعى ، كما كان يحلم عبد الناصر فى السنوات الأخيرة قبل رحيله ، فإن التناقض الثانى ، أتاح الفرصة أمام الثورة المضادة لإستغلاله الى أقصى مدى .

بل إن « ثورة » السادات المضادة فى مايو ١٩٧١ ، استخدمت الديمقراطية كسلاح رئيسى فى صراعها ضد الناصرية .. وأفلحت فى خداع قطاعات كبيرة من المثقفين بشق اتجاهاتهم ، بأن « انقلاب » مايو يستهدف سد الثغرة فى البناء الناصرى : أى الانتقال بالديمقراطية من الصياغة النظرية السلية الى الممارسات الواقعية .

والحقيقة الثالثة : أن نقطة الضعف الثالثة فى بنية المشروع القومى الناصرى ، تمثلت فى ذلك التناقض الرهيب بين القيادة الجماهيرية الفكرية والسياسية . وبين قيادة القوات المسلحة . وهو تناقض ، أو صدع خطير ، تأتى الإشارة إليه فى الباب الثانى من هذا الكتاب . والمهم أن هذا التناقض وصل الى حد خطير .. حيث أصبحت القيادة العسكرية خارج نطاق الإطار التنظيمى للقيادة السياسية فى الدولة . واكتسبت لنفسها مواقع . تحصنت بداخلها ، ورفضت أى نوع من التدخل أو الرقابة أو الحساب .

ومن المؤكد ، أن السماح للمشير عبد الحكيم عامر ، الصديق الأول لجمال عبد الناصر ، وزميل رحلته في الكلية الحربية ، والعضو البارز في تنظيم الضباط الأحرار تحت قيادة عبد الناصر ، السماح له - رغم كل هذه الاعتبارات - بالسيطرة على المؤسسة العسكرية شكل نقطة ضعف قاتلة .

لقد كان من الواجب - كما يقول أمين هويدي في كتابه الهام « حروب عبد الناصر » كان من الواجب حسم مثل هذه الأمور عند بدايتها ، وأظن أن ذلك كان سهلاً وممكناً . ولكن عدم حسم هذا الخطر في وقته ، أدى الى أن شكلت القيادة العسكرية بروتزاً وورماً خطيراً ، أصبح من الصعب استئصاله « وترتب على ذلك موقف خطير للغاية ، إذ جعل القيادة العسكرية تتفرغ لتعزيز نفوذها للاستمرار في المحافظة على الأرض المكتسبة ، وعلى السلطات التي اغتصبتها » .

« وأصبح - يقول أمين هويدي - التأمين الذاتي ، وليس التأمين القومي ، هو محل الرعاية والاهتمام بالمحافظة على السلطات التي اغتصبتها » .

وكانت كارثة حرب ١٩٦٧ ، هي النتيجة المنطقية لهذا الورم الخبيث في بنية النظام الناصري .. وعدم المبادرة في استئصاله ، لأسباب أشير إليها في الباب الثاني من هذا الكتاب .

تلك أبرز التناقضات المسؤولة عن السرعة النسبية التي أمكن من خلالها نجاح الثورة المضادة .. باستغلال العجز عن تكوين تنظيم جماهيري ، مصري وقومي ، والعجز عن ربط المفهوم الرائع عن الديمقراطية بالممارسة الحية ، والعجز عن استئصال الورم الخبيث في قيادة القوات المسلحة ، قبل استفحال خطر هذه القيادة ، المسؤولة عن مأساة حرب ١٩٦٧ .

وباستغلال نقاط الضعف تلك نجحت اللعبة الساداتية « الدكتاتورية » و « الشمولية » استبدالها « بديمقراطية » ، وانعدام التنظيم الجماهيري استغله في التضليل باسم وجود « تنظيم سرى » ، ثم القضاء عليه .

واستغلال هزيمة ١٩٦٧ ، بالظهور كقائد لنصر حرب أكتوبر ، رغم أن إعادة بناء الجيش ، ووضع خطط العبور ، وبناء المظلة الصاروخية ضد الطيران الاسرائيلي - كل هذا أنجزه عبد الناصر قبل موته .

لكن ثغرات أية ثورة في التاريخ الانساني - تصبح الأسلحة الأولى في

أيدي أعدائها ، لمقاومتها ، واضعافها ، والانتقضاض عليها .

ذلك هو الدرس الدائم والخالد لجميع الثورات التي انهزمت ، أو تعرضت لنكسة ، أو حتى لفظت أنفاسها ، وكما سبق أن قلت في الفصول السابقة ، فإن الانتصارات العملاقة ، يمكن أن يصاحبها أخطاء عملاقة ، بل وهزائم عملاقة تتناسب مع عمق كل ثورة .

وتبقى بعد ذلك مجموعة نقاط جوهرية ، يجب إبرازها قبل اختتام هذا الباب من الكتاب ، ويمكن تركيزها في الآتي :

● إن جميع الثورات التي انطلقت في التاريخ العربي الحديث ، كانت أشبه بالروافد التي تغذي النهر العظيم .. المتمثل في الوعي الشعبي .. لم تذهب هباء ، ولم تتحول نكساتها الى ضياع يستلزم استبعادها والبحث عن جديد بديل . أي أن التاريخ العربي ، بل والتاريخ البشري كله ، يتحرك وفقاً لقانون التكامل ، وليس الاستبعاد .

ولكن يبدو أن كثيرا من المثقفين العرب ، وخصوصا التراثيين الجدد ، عاجزون عن إدراك هذه الحقيقة .. وتتجه أنظارهم بحثا عن الحقيقة الكاملة « المطلقة » الخالية من الشوائب والأخطاء والنكسات .. رغم أن « المطلق » يوجد فقط في مجال الدين ، ولا تعرفه السياسة أو الثورات .

ومن المثير للدهشة ، أن هؤلاء التراثيين الجدد ، يرفعون الشعارات الصارخة ضد الغرب والتغريبية ، والدفاع عن الأصولية الإسلامية ، ومهاجمة التأثيرين بالمستشرقين والثقافات الأجنبية ، في نفس الوقت الذي يستخدمون مفاهيم ، وتعبيرات ، ومناهج هذه الثقافة ، مثل « الايديولوجيا » و « النسق » و « المنظومة » و « الاحصاء الكمي » و « الديالكتيك » .. وعشرات التعبيرات الأخرى .

● ومن جهة أخرى ، فإن الحديث عن « انهيار » أو « فشل » المشروع القومي الناصري ، مثلاً فشل من قبل المشروع التحديثي لمحمد علي ، والمشروع العلماني الليبرالي لمرحلة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ، ينطوي على مغالطات خطيرة .. تستهدف الوصول الى نتيجة واحدة : إذا كانت العلبانية ، والليبرالية ، والقومية ، والاشتراكية ، قد فشلت ، فلا يوجد سوى بديل واحد ، هو المشروع الاسلامي السياسي للجماعات الدينية ، لأنه الوحيد الذي لم يأخذ فرصته في التجربة .

والاخطاء الكامنة في هذه المغالطة ، يصعب حصرها .. أهمها أن مصر لم تشهد قبل ٢٣ يوليو إختبار مشروع علماني ليبرالي متكامل ، بل شهدت منذ ثورة ١٩١٩ ، حتى عام ١٩٥٢ ، فترة ست سنوات فقط ، أثناء وجود الحزب المعبر عن هذه الاتجاهات في الحكومة ، حزب الوفد ، في ظل السلطة الاستعمارية والملكية الاستبدادية .

فهل هذا يمثل إختباراً للاتجاه العلماني الليبرالي ؟
أما مشروع محمد علي ، الوالي الألباني الطموح ، فمن الصعب تصنيفه ضمن المشاريع القومية . رغم اصلاحاته العظيمة .

وفما يتعلق بالمشروع القومي لثورة ٢٣ يوليو ، فإنه لم يفشل ، أو ينهار . فما أظن أحداً يدعى أن ثورة يوليو قد انهارت في مصر .. وهي الركيزة الأساسية للمشروع القومي .

والقول بتفريغ منجزات هذه الثورة من مضمونها ، ينطوي أيضا على مغالطات ، وتجاهل للصراع الدائر في مصر الآن .. بين القوى الشعبية المدافعة عن قوانين الاصلاح الزراعي ، والقطاع العام ، ورفض الأحلاف العسكرية ، مجانية التعليم ، وعشرات من الانجازات الأخرى ، وبين القوى المعادية .. التي تحلم منذ الردة ، في القضاء على هذه الرموز العظيمة المعبرة عن بقاء القواعد الأساسية للثورة . فكيف نتحدث عن إنتصار ثورة ٢٣ يوليو ، ونحتفل بها كل عام ، ونحكم على مشروعها القومي بالفشل والانهار ؟

أما عن عدم اختبار البديل الديني ، فإننا نقول إن ٤٠٠ سنة من الحكم العثماني « الاسلامي » تكفى .

والسبيل الوحيد لحل إشكالية وجود ركائز قوية لثورة يوليو ، ووجود فكر ابداعي أصيل ، وخبرة ثمينة لا ينكرها سوى أغبياء الأعداء ، وبين افتقاد القوى السياسية في وطننا العربي ، القدرة على الانطلاق بهذه الثروة ، وتطويرها ، لاتقديسها . لن نصل إليه من خلال الجدل والمزید من الجدل . بل من خلال خلق البديل غياب القائد . فما أظن أن من الممكن ، الامساك بمصباح « ديوجين » للبحث عن زعيم يملأ فراغ جمال عبد الناصر .. و « ديوجين » كما نعرف كان فيلسوفا يونانيا ، يمسك في يده مصباحاً في وضوح النهار ، ويجيب على من يسأله عما يبحث : « إنني أبحث عن الحقيقة » !

فراغ عبد الناصر ، لن يعالج بالبحث عن عبد الناصر جديد .. ولا بالبحث عن

مشروع بديل .. بل عن طريق التحرك الايجابي.. فمن المستحيل قبول مايجرى في الساحة العربية الآن وخصوصا في مصر .. حيث يوجد الفكر المرتبط بالخبرة والممارسة والانتصارات بلا حركة مؤثرة في الواقع ، بينما يوجد في الطرف الآخر حركة متصاعدة لاتملك أى فكر ، مستنير يستطيع أن يكون بديلاً للنهضة المنشودة .

ولانستطيع ترك الجماهير في حيرة .. بين إختيار فكر عظيم بلا فعل معاصر ، أو إختيار فعل مؤثر الآن ، ويفتقد الفكر والبرنامج والخبرة .

والقضاء على هذه الحيرة ، يبدأ ببناء الجبهات الوطنية الداخلية في كل بلد عربي ، من القوى القومية بمختلف اتجاهاتها .. فمن العبث الآن ، الاصرار على واجهة شكلية تحمل هذا الاسم أو ذاك .. ومن المستحيل الاستغراق في قضايا خلافية فرعية . تحت ضغط الرغبة في التمايز والاستقلالية .

إن بناء هذه الجبهات ، هو المقدمة الصحيحة لبناء الجبهة القومية العربية الواحدة ، لمواصلة مسيرة المشروع القومي الناصري ، والرد على من يدعون انهيار ، وفشل هذا المشروع .

وبعد .. فإن هذا التقييم أو التقويم للفكر الناصري وممارساته لاينبع من التمجيد أو التقديس .. لأن موقفى الفكرى ، باعتبارى أحد المعبرين عن التيارات الاشتراكية اليسارية ، يجعلنى « محصنا » ضد إتهامى بالتعصب للناصرية . إنما كتبت هذه الكلمات ، من واقع إيمانى بالخبرة العظيمة لهذه التجربة ، ومن ثقتى بقدرتها على العطاء المتجدد .



الباب
الثاني

دور جمال عبد الناصر فى حركة التاريخ

١

إذا كان تاريخ الأمم ، هو بمثابة ذاكرتها القومية التى تحتزن ملاحم صعودها وانحدارها ، انتصاراتها وهزائها ، تراثها الثقافى المعبر عن شخصيتها ، والعناصر الدخيلة على هذا التراث . فمن الضرورى الحفاظ على هذه الذاكرة وحمايتها من التشويه والتزييف .

إن علماء النفس ، يعرفون الاختلال الذى يطرأ على التوازن العقلى والنفسى . إذا ما فقد الانسان ذاكرته . والشعوب مثل الأفراد ، تصاب بالأمراض ، بل ويتهدهدها الفناء أو الذوبان فى كيان أمم أخرى ، فى حالة فقدان ، أو ضياع ، أو تشويه ذاكرتها .. ويمكن أن يسفر ذلك عن فقدان جيل أو أجيال للاتجاه السليم ، وفقدان الوعى القومى والاستسلام لمخططات الاعداء .

ولاشك أن تاريخ الأمة العربية خلال مرحلة قيادة جمال عبد الناصر ، تعرض لهجمات شرسة ، استهدفت تشويهه وتجريده من جوهره الحقيقي ، وتصوير معارك الحقبة الناصرية بخطوط سوداء قاتمة ، لاتحمل سوى الهزائم ، والاستبداد ، والخراب الاقتصادي ، والانحطاط الأخلاق .

ولم يكن الهدف من هذا التشويه ، جمال عبد الناصر كفرد أو زعيم ، بل تشويه وتمزيق القيم القومية والنضالية التي يجسدها ، وتمجيد تيار الارتداد المضاد لهذه القيم .

والواقع أن حملة تزييف تاريخ الفترة الناصرية ، تعتبر الامتداد المنطقي للمؤامرات التي واجهتها ثورة ٢٣ يوليو في مصر منذ انطلاقتها .. وهي مؤامرات اتخذت مختلف الأشكال ، واستخدمت العديد من الوسائل .. من محاولات الانقضاض ، والالتفاف ، والتدجين ، والضغط الاقتصادي ، حتى التدخل العدواني المسلح ، وأخيراً الانقلاب عليها من الداخل ، عن طريق الرجل الذي اختاره عبد الناصر ليكون نائباً له قبل وفاته بفترة قصيرة .

والسؤال الكبير الذي ستحاول هذه الدراسة الاجابة عليه هو :

هل كان جمال عبد الناصر عملاقاً يشكل القوى التاريخية بمشيئته . أم هو ببساطة أداة تعبر من خلالها هذه القوى عن نفسها ، وماهو الأثر الحقيقي لقيادة جمال عبد الناصر على تاريخ الأمة العربية . وقارة أفريقيا ، وحركة عدم الانحياز بلا مبالغة أو تزييف ؟

ولكي تكون الاجابة على هذا السؤال مستندة الى أسس علمية ، ينبغي أولاً لقاء بعض الأضواء على الآراء المختلفة بالنسبة للتاريخ كعلم يتأثر بالصراع الايديولوجي ، وينظر إليه كل مؤرخ ، من خلال فلسفته المتفقة مع التيارات الاجتماعية والدولية السائدة في العالم اليوم . إذ أن إختلاف المؤرخين المعاصرين في تفسير أحداث التاريخ القديم والحديث ، وخصوصاً أثناء الحقبة الناصرية ، يستحيل عزله عن خضوع العلوم الانسانية بشكل عام ، والتاريخ بشكل خاص ، للصراع الايديولوجي ، والخلافات العميقة بين النظم الاجتماعية السائدة في عالمنا .

والتركيز على العوامل التي جعلت من جمال عبد الناصر ، زعيماً تاريخياً يتحدى بعد موته جميع خصومه الكبار والأقزام على السواء .



هناك فرعان أساسيان للدراسات التاريخية . يشار إليهما عادة بفلسفة التاريخ . الأول : هو التحليل الفلسفي لعلم التاريخ ، أي محاولة تحديد منطق ومفاهيم وأساليب

عمل المؤرخين . الثانى : محاولة اكتشاف معنى أو دلالة أو اتجاهات المسيرة التاريخية.. والقوى المحركة لها ، والدور المحدد للجماهير والظروف الاجتماعية والأفراد والأفكار .. أى مجموع العناصر التى تشكل هذه القوى .

والخلاف بين فلاسفة التاريخ حول هذه القضايا كثيرة وعميقة .. فهناك من يرى أن التاريخ عبارة عن حلقات منفصلة ، تمثل كل حلقة حضارة تولد وتزدهر ثم تموت .. لا يوجد رابط بينها . ومن أبرز فلاسفة هذا الاتجاه « سبنجلر » (١٨١٨ - ١٨٨٧) صاحب المؤلف المشهور (أفول الغرب) و « تيغارت » فى مؤلفيه (تطور التاريخ - ١٩١٨) و (نظرية التاريخ - ١٩٢٥) .

كما ذهب الى نفس الاتجاه « سوركين » فى كتابه « الحركة الاجتماعية والثقافية » (١٩٣٧ - ١٩٤١) .. وأيضاً «أرنولد توينبى» رغم استخدامه المنهج التجريبي ، ومحاولته استخلاص الحقائق من خلال هذا المنهج .

بينما يعتقد فريق ثان من فلاسفة التاريخ ، بالحركة الصاعدة المتصلة الحلقات للتاريخ ، باعتبارها الجوهر الحقيقى لمسيرته.. رغم جميع النكسات المؤقتة .. وهى حركة تتجه دائماً نحو الأفضل . ومن أبرز أنصار هذا الاتجاه ، الفيلسوف الفرنسى « كوندراسيه » (١٧٤٢ - ١٧٩٤) والفيلسوف الالماني « هيجل » (١٧٧٠ - ١٨٣١) و « أوجست كونت » (١٧٤٨ - ١٨٥٧) و « كارل ماركس » (١٨١٨ - ١٨٨٣) .

وإذا كانت الخلافات حول معنى أو دلالة أو اتجاهات المسيرة التاريخية كثيرة وعميقة ، فإن الخلاف داخل كل اتجاه حول الأسباب الحقيقية الدافعة لإنحدار أو جمود أو صعود الحركة التاريخية ، أشد وأعق .

ذلك أن « الجبرية » التى تحكم منهج فلاسفة الحركة الدائرية المغلقة للتاريخ ، والتى عبر عنها توينبى بقوله « إننى حقاً أقمت الدليل على أن الحضارات زائلة لا محالة . غير أن هذا لا يمنع من أن الانسان ، يمكنه أن يفلت من « الجبر » .. ولكن ليس من اليسير على الكائن البشرى ، أن يكون بشراً حقاً ، ولا على الحضارات البشرية أن تسلم من الموت » .

ويقابل جبرية زوال الحضارات ، أو انحدار حركة التاريخ ، نظرية « الحتمية التاريخية » لصعود التطور الى أعلى وهى حتمية عقلية خالصة عند هيجل ، ومادية دياكتيكية وتاريخية عند ماركس .

إذ أن هيجل يرى أن الفكر ، أو الفكرة ، أساس كل موجود .. والفكر الذى يعنيه ، هو الفكر الأعلى المطلق ، الذى يوجه الكون .

والتاريخ - وفقا لهذا المفهوم - هو عملية تطور طويلة «مقدرة» سلفا، يأخذ فيها كل حادث أو ظرف مبرراته على ضوء مسار التاريخ فى مجموعه .

ومن هنا ، فإن الحركة الصاعدة للمسيرة التاريخية ، تحكمها « إرادة عليا » ، لا يملك الانسان الفرد سبيلا الى التدخل فى اتجاهاتها .

بينما يرى ماركس ، أن الحركة الصاعدة للتاريخ لا تحكمها الفكرة المجردة التى يتحدث عنها هيجل ، بل تخضع هذه الحركة لقوانين يمكن الكشف عنها ، وأن الثورات الكبرى ، هى التعبير الكامل عن الانتقال بالمجتمعات من الأدنى الى الأعلى ، نتيجة لاكتمال الظروف المادية التى تبرز الضرورة التاريخية لهذا الانتقال .

وذلك يعنى ، أن الظروف الاجتماعية . التى تتشكل من قوى الانتاج ، وعلاقات الانتاج ، والأفكار ، هى التى تحدد درجة الوعى بحتمة التغيير ، وليس الوعى المجرد هو الذى يخلق هذه الظروف .



لكن الحتمية التاريخية ليست « قدرية » إنها لاتعنى - مثلا - انهيار الاستعمار أو تحقيق الوحدة العربية بمعزل عن إرادة ووعى ونضال الشعوب . إنما كل ماتعنيه ، هو الكشف عن إمكانية كامنة فى مرحلة محددة من التاريخ ، يتعين تحويلها الى حقيقة مادية . عن طريق « قابلة » التاريخ ، أى ثورات الشعوب .

وإذا كان فلاسفة التاريخ فى أوروبا ، قد حاولوا تفسير المسيرة التاريخية للبشرية واختلفوا حول دلالاتها ومحركاتها وغاياتها النهائية ، فإن التاريخ العربى ، يحتاج من المفكرين والمؤرخين العرب الكثير من الأبحاث والدراسات ، للكشف عن دلالاته ، واتجاهاته الرئيسية ، كضرورة حتمية لفهم نزوعات التاريخ التى لم تتحقق بعد .. إذ أن فهم فلسفة التاريخ العربى ، تتيح لنا الاسهام الواعى فى تخطيط حاضرننا ومستقبلنا .. بمنطق متماسك يجعل صورة المستقبل الآتى متممة لصورة الماضى .. وتحويل الحاضر الى جسر صلب يصل بين الاثنين .

وفى اعتقادى أن التاريخ العربى الحديث ، يستحيل فصله عن جذوره الممتدة الى ظهور الاسلام . وقيام الدولة العربية الاسلامية الأولى فى المدينة . وبغض النظر عن التعاريج والمنحنيات والقفزات والانهيارات التى صاحبت هذا التاريخ ، فإن الرؤية الموضوعية المجردة عن الأهواء . تكشف عن ثلاثة اتجاهات ، أو أهداف ، أو نزوعات ،

كانت بارزة خلال التجربة التاريخية الطويلة . نستطيع حصرها في الوحدة، والتقدم، والعدالة الاجتماعية .

والوحدة برزت ابتداء من وضع نهاية للكيانات القبلية المتناقصة والمتقاتلة في الجزيرة العربية ، مروراً بعهد الفتوحات الكبرى في عصر الخلفاء الراشدين والأمويين .. وإن كان هذا المد الوحدوي ، إصطدم بالواقع المتعدد الملامح والقسمات وصعوبة الاندماج بين ما هو قومي عربي ، وما هو غير عربي ، على أساس التوحيد الديني فقط .

وثاني هذه النزوعات ، أو الأهداف . كان التقدم .. والذي تمثل في التفاعل العربي الخلاق مع التراث العلمي والثقافي العالمي من حوله ، وإثراء هذا التراث ، وبرز اتجاه العقلنة الواعية .. عقلنة الدين بالارتقاء به عن عبادة الأوثان والكواكب إلى عبادة إله واحد . وعقلنة العلم بفصله عن السحر والكهانة . وعقلنة الفلسفة بتحديد اتجاهها نحو البحث في الطبيعة وماوراءها وفضلها عن الدين ، وعقلنة التراث الثقافي للشعوب التي اندمجت في الدولة الإسلامية . عن طريق تنقية هذا التراث من الخرافات والأساطير، والتفاعل مع كل ما هو إيجابي إنساني فيه ، والاستفادة منه في تطوير الثقافة العربية .

ومن أبرز ملامح هذا الاتجاه إقامة مراكز الترجمة ، وتأسيس المكتبات، والدمج بين العبادة والتعليم في المساجد . والسعى الدائم نحو التحضر ، ومواكبة أحدث ما أنتجه التقدم العلمي ، واعتبار الحرية في شتى الميادين الفكرية والسياسية ، هدفاً عظيماً لتحقيق إنسانية الإنسان .

والعدالة الاجتماعية . سمة رئيسية للإسلام . برزت منذ ظهور دولته الأولى في المدينة ، وظلت على الدوام مطلباً رئيسياً للشعوب الإسلامية .. وإن اتخذت خلال المسيرة التاريخية الكثير من الأسماء .. لعل أحدثها ما نطلق عليه في عصرنا الاشتراكية .



وقد ظلت هذه الاتجاهات ، أو الأهداف الثلاثة ، مصاحبة للتاريخ العربي ومحركة لمسيرته ، في كافة مراحله .. وإن كانت في الماضي تتحرك بمعزل عن الوعي العربي الكامل بها .. وهي بصورة أشبه بالضرورة التاريخية البعيدة عن إطار الوعي ، حتى ظهرت في تاريخنا الحديث ، أولى مراحل الممارسة العربية الإنسانية الواعية بحركة التاريخ وفلسفته واتجاهاته ، وتحويل النزوعات الكامنة في اتجاه التاريخ ، إلى وعي متطور ، يربط بين الممارسة والفعل ، وبين الوعي بنتائج هذه الممارسة .

وكان انفجار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر . وبرز جمال عبد الناصر قائد هذه الثورة ، من أبرز الظواهر الفريدة المعبرة عن انتقال حركة التاريخ من ميدان الضرورة

الى ميدان الممارسة الحرة الواعية باتجاهاته .



ولعل المقدمة التى مهدت بها لظهور جمال عبد الناصر ، تجيب الى حد ما ، على الجزء الأول من السؤال الذى طرحته فى بداية هذه الدراسة . وهو :

هل كان الرجل عملاقا يشكل القوى التاريخية بمشيئته ، أم هو ببساطة أداة تعبر من خلالها هذه القوى عن نفسها ؟ وهو نفس السؤال الذى طرحه « شارل كرىمانز » فى كتابه (العرب والعالم) .

وأقول ان اتجاهات التاريخ العربى ، تجيب على الجزء الأول من السؤال فقط أى أنه لم يشكل القوى التاريخية بمشيئته ، لأن اتجاهات التاريخ ، كما سبق أن أشرنا ، تتحرك وفقا لنزوعات أو أهداف كامنة فى أعماقه . متفاعلة مع الظروف الاجتماعية السائدة فى كل عصر ، ومعبرة عن نفسها فى صورة الضرورة للتحول من عصر الى عصر ، سواء وعينا بهذه الظروف أو لم نع بها .

أما عن الجزء الثانى من السؤال وهو : هل كان عبد الناصر مجرد أداة تعبر بها القوى التاريخية عن نفسها ، فإنه لم يكن مجرد فرد أو زعيم يعبر عن ضرورة تاريخية ، إنما كان أكبر وأعظم من ذلك . فقبل عبد الناصر ، وبعده ، ظهر عشرات من القادة والمفكرين والحكام ، يملكون من الوعى التاريخى ، ويدركون اتجاهاته وضروراته ، ولكن بدون قدرة على تحويل هذا الوعى الى ممارسة فعالة حيّة ، تؤثر فى الشعوب العربية من المحيط الى الخليج ، وتحدث الزلزال السياسى الهائل الذى أحدثه جمال عبد الناصر .

هنا لابد من إعادة طرح السؤال الذى تثار حوله الخلافات بين فلاسفة التاريخ والمؤرخين ، وهو : ماهو الحجم الحقيقى لدور الأبطال أو الزعماء فى حركة التاريخ ؟ .

إن المهتمين بدراسة التاريخ ، وعلماء الاجتماع ، يجيبون إجابات مختلفة على هذا السؤال ، فدور الفرد فى التاريخ ، كان ولازال ، قضية تختلف حولها الآراء . فى الماضى البعيد كانت الرؤية للتاريخ تمتزج بالأساطير . وكان الأبطال - بل والآلهة - هم وحدهم الذين يصنعون التاريخ . ومع بداية ظهور التناول العلمى للتاريخ حدث رد فعل عنيف لهذه الرؤية الساذجة . أسفر عن إنكار أى دور فعال للأفراد ، واعتبار الأحداث التاريخية ، إما ثمرة لتطور خفى يدفع التاريخ البشرى نحو غاية عليا ، دون وعى من الأفراد ، بل وفوق إرادتهم ، أو أن هناك حتمية « جبرية » غامضة ، تحكم على التاريخ

بالدوران في حلقات مفرغة ، وغير ذلك من الاتجاهات .

و مع أن فلسفات حديثة للتاريخ ، عادت من جديد تعتبر التاريخ كله من صنع بعض الأفراد ، إلا أن هذه الفلسفات اعتبرت الأفراد ، أو الأبطال ، الذين يصنعون التاريخ يقفون خارج المسيرة التاريخية ، ويتحكمون بإرادتهم في تحديد مجراه ، دون أى اعتبار للظروف الاجتماعية والتاريخية .

وتلك نظرة يرفضها المؤرخون المعاصرون ويعتبرونها بعيدة عن الرؤية العلمية الموضوعية لمختلف العوامل التي تحكم مسيرة تاريخ كل أمة ، وتاريخ البشرية جمعاء .

والواقع أن تأثير بعض الزعماء في تاريخ أوطانهم ، مثل نابليون ، ولينين ، وماوتس تونج وغاندى ، وجمال عبد الناصر ، وغيرهم يستحيل إنكاره . ولا يمكن اعتبار حاجة الظروف الاجتماعية عن يعبر عنها ، أو الضرورة التاريخية التي تحتم ظهور من يجسد اتجاهاتها ، هى وحدها المسؤولة عن ظهور الأحداث التاريخية العظمى التي صنعها هؤلاء العظماء .

« فالبطل أو الزعيم الذي يحدث أثراً عميقة في تاريخ وطنه ، ويمتد تأثيره ، الى خارج حدود هذا الوطن ، هو ظاهرة فريدة لا تتكرر كثيراً ، لأنه يملك صفات شخصية لا تقف عند حدود القدرة الفكرية على استيعاب حقائق عصره والتفاعل معها فقط ، بل يملك صفات أخرى نادرة . مثل التأثير العميق في الجماهير ، والقدرة على تعبئة أمته ، والهاب طموحها لتحقيق مايجول في وجدانها من آمال » .

ثم أن الزعيم التاريخي يستطيع تحديد أهداف المرحلة التاريخية التي يجتازها وطنه ، ويملك القدرة التكتيكية على اختيار الأساليب المناسبة للمعارك الجزئية وصولاً الى تحقيق الأهداف الاستراتيجية العامة .

وذلك يعنى أن الزعماء العالمة كما يطلق عليهم أحياناً ، هم مجموعة صفات وقدرات شخصية ، فكرية ، جماهيرية ، تنظيمية ، متحدة ، برباط لا ينقسم .

وتتكامل عبقرية القائد التاريخي ، عند ادراكه للسمات والخصائص التي تميز بيئته الاجتماعية . وامتلاكه للوصى التاريخي ، وتفاعله مع مختلف العوامل المحلية والاقليمية والعالمية ، وصولاً الى الأهداف المنشودة . والواقع أن العظماء في التاريخ . هم من يمثلون قوى تاريخية كبرى . وهم ينقسمون الى نوعين :

● نوع بمثابة أدوات لهذه القوى ، مثل نابليون وبسارك . فهم يركبون موجة التاريخ ، بسبب ظروف لم يشتركوا في خلقها .

● ونوع يعبر عن قوى تاريخية ساعدوا هم أنفسهم على توجيهها وتفجيرها ، لذلك فهم يتركون بصماتهم الواضحة في التاريخ ، مثل كرومويل ولينين .



ولاشك أن الغالبية العظمى من المؤرخين والمفكرين والزعماء في العالم ، تضع جمال عبد الناصر بين النوع الثاني ، أى النوع الذى يترك بصماته الواضحة في التاريخ .

فكيف استطاع هذا الزعيم العظيم فى فترة زمنية قصيرة نسبيا ، الاسهام الفعال فى احداث تغيير ثورى عميق . ليس فقط داخل بلده مصر ، إنما امتد هذا التغيير الى أمته العربية ، وقارة افريقيا ، ودول عدم الانحياز ؟

هنا تبرز الأهمية الكبرى للالتقاء الفريد بين الضرورة التاريخية ، وبين القائد الفذ القادر على تحويل هذه الضرورة ، من إمكانية نظرية الى حقيقة واقعية فاتجاهات التاريخ العربى ، أو نزوعاته ، كانت تحمل فى ثناياها دائما طموح وآمال وشعوب هذه المنطقة . نحو التحرر - والوحدة ، والتقدم والحرية .

والتناقضات الاجتماعية بين هذه الشعوب ، وبين من يقفون ضد أهدافها ، من مستعمرين واقطاعيين واستغلاليين ، كانت فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات من هذا القرن ، قد وصلت ذروتها . وكانت مصر بصفة خاصة ، هى أضعف حلقة فى السلسلة الاستعمارية الرجعية التى تسد الطريق أمام انطلاق الشعوب العربية نحو أهدافها ، وكانت أيضا أهم مركز لتحطيم هذه السلسلة الجهنمية . والمقصود بالحلقة الأضعف ، هو وصول التناقضات الاجتماعية الى ذروتها بين النظام الملكى المتحالف مع الاستعمار والاقطاع والاحتكار ، وبين القوى الوطنية . من عمال وفلاحين ومثقفين وبورجوازية وطنية .

وبعد النكبة العربية فى فلسطين ، تعاظمت القوى الوطنية المصرية ، نتيجة لبروز تنظيم الضباط الأحرار فى الجيش بقيادة جمال عبد الناصر ، وتجاوبه مع أهداف الحركة الوطنية المعادية للثالوث الرهيب الذى كان يسيطر على مصر ، ثالوث ، الاستعمار ، والاقطاع ، والفئات العليا من الرأسمالية المرتبطة بها .

ولأن الجيش كان القوة المنظمة القادرة على اطلاق الشرارة الأولى للثورة وكان تنظيم الضباط الأحرار قد استكمل استعداداته للحظة الحاسمة ، فإن تحرك هذا الجيش فى الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٣ . كان استجابة لضرورة تاريخية تبحث عن يعبر عنها . ويصل الى أهدافها .

وكانت الأهداف الستة التي استند إليها الجيش في تحركه . تعبر عن نفس الأهداف التي حملتها القوى الوطنية المصرية . وهذه الأهداف هي :

- ١ - القضاء على الاستعمار .
- ٢ - القضاء على الاقطاع .
- ٣ - القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .
- ٤ - اقامة عدالة اجتماعية .
- ٥ - اقامة جيش وطني .
- ٦ - اقامة ديمقراطية سلية .

وقبل أن نتحدث عن ثورة يوليو وأثرها بعد ذلك على العالم من حولها ، ينبغي أولاً استكمال الجانب الفكري المتصل بالعلاقة بين شخصية جمال عبد الناصر ، وبين الظروف المصرية والعربية والافريقية وحركة عدم الانحياز التي أحدثت فيها تأثيراً عميقاً . أو لنقل بين هذا القائد الفذ ، وبين الضرورة التاريخية لانجاز ماتحقق من أعمال .

إن الثورة الحقيقية كالزلازل ، لا يتوقف تأثيرها عند حدود مركز انطلاقها ، بل يمتد هذا التأثير خارج هذه الحدود ، لتحدث تغيرات وتداعيات متتالية الدوائر . فإذا كان مركز الزلازل ، هو بالضرورة الأعنف حركة ، والأكثف تحركاً ، فإن محيطات متتالية أكبر ، تتأثر به بدرجات متفاوتة ، تتفق مع قوة الزلازل نفسه .

ولأن ثورة ٢٣ يوليو ، كانت عميقة التأثير ، أنهت عصراً مظلماً في مصر وفتحت الأبواب أمام عصر جديد ، فمن الطبيعي ألا يقتصر تأثيرها على مصر وحدها ، شأنها في ذلك شأن الثورات العظيمة في التاريخ ، مثل الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر ، والثورة الاشتراكية في روسيا عام ١٩١٧ ، والثورة الصينية عام ١٩٤٨ .

فماذا كانت صورة العالم عند قيام ثورة ٢٣ يوليو :

● العالم العربي ، كان يعاني من نفس أزمة النظام المصري قبل ٢٣ يوليو . لم تكن أزمة النظام الملكي الاستعماري في مصر ، سوى إحدى حلقات أزمة أوسع وأعمق .. تشمل كل الأنظمة الحاكمة حول مصر ، سواء كان استعمارية مباشرة ، أو بواسطة أعوان يحققون نفس الأهداف الاستعمارية ، أو أسر حاكمة ذات هيكلية قبلية متخلفة .

وكما قلنا من قبل ، كان المجتمع المصري هو أضعف حلقات هذه السلسلة المعقدة من السيطرة الاستعمارية والرجعية والقبائلية ، لذلك بدأت منه

الثورة ، وإن كانت الأزمة شاملة من المحيط الى الخليج . وكانت غالبية الشعوب العربية في حالة نضال لايتوقف ضد هذه الهيمنة ، وإن كان الوصول الى أهداف محددة لهذا النضال - لم يتحقق إلا بعد انفجار الثورة في قلب الدائرة العربية .

● وكانت القارة الأفريقية في حالة استيقاظ ، بعد ليل استعماري طويل مرير . كانت في بداية تحرك ثوري من أجل استقلالها ، وبحث عن ذاتها وهويتها ، رغم الهيمنة الاستعمارية في ذلك الحين ، والتي كانت تبدو أشبه بعملاق أسطوري من الصعب التغلب عليه .
● وفي نطاق ما أطلق عليه بعد ذلك اسم العالم الثالث ، الذي خرجت منه حركة عدم الانحياز ، لم تكن غالبية هذه المجموعة من الدول قد حققت انتصارها على الاستعمار ، وبالتالي لم تكن شخصيتها المستقلة قد برزت بعد على المسرح الدولي .

● وكان عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، يحكمه استقطاب حاسم ، بين الدول الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة ، والدول الاشتراكية أو التي اختارت طريق الاشتراكية ، بزعامة الاتحاد السوفيتي .
وكانت سحب الحرب الباردة تسود العالم .. تتحول أحيانا الى حرب ساخنة محدودة ، مثلما حدث في كوريا . ثم فيتنام .



تلك كانت أبرز معالم صورة العالم عند انطلاق ثورة يوليو .. بكل ماتعبر عنه من ملامح ، وما تجسده من ضرورة تاريخية لانهايار النظام الاستعماري العالمي الذي سيطر على معظم بقاع العالم عدة قرون . وإعادة الشتات العربي الى جذوره القومية ، وتحقيق أمله العميق في الوحدة ، ومساعدة القارة الأفريقية في نضالها من أجل التحرر والاتحاد بين بلدانها . والانتقال بالاستقلال الوطني للبلاد الحديثة الاستقلال ، الى آفاق البحث عن طريقها المستقل في عالم يحكمه الاستقطاب ، وتخيم عليه الحرب الباردة ، بل ويهدده خطر الحرب النووية .. أي التجمع وتشكيل ما أطلق عليه بعد ذلك اسم العالم الثالث . ومنه انبثقت حركة عدم الانحياز .

فهل كان لدى عبد الناصر الوعي الكامل بدلالة مايجرى من أحداث حوله ؟ هل كان يعي الضرورة التاريخية التي تحتم احداث تغيير جذري في أمتة العربية ، وقارته الأفريقية والدول المنطلقة من قيود السيطرة الاستعمارية ؟

لكى تكون اجابتنا موضوعية ، ينبغى أن نتأمل فكر جمال عبد الناصر عند قيام الثورة ، والتطورات التى طرأت على هذا الفكر من واقع الممارسة والخبرة والتفاعل الحى مع الواقع .

وينبغى أولا ملاحظة الاختلاف بين وعى المؤرخين وفلاسفة التاريخ ، ووعى الزعماء الذين أسهموا بدور رئيسى فى مسيرة التغييرات التاريخية . أى بين دائرة المؤرخين ، ودائرة من يقودون الأحداث التاريخية الكبرى .

الدائرة الأولى تتشكل من علماء وفلاسفة ، ينحصر دورهم فى التأريخ والتحليل واستخلاص الدلالات .

بينما لا يملك أفراد الدائرة الثانية ، نفس مقومات التخصص لأفراد الدائرة الأولى ، لكنهم يملكون خاصية صنع أحداث التاريخ ، إن جاز هذا التعبير . ووعى جمال عبد الناصر بالتاريخ ينتمى الى الدائرة الثانية - أى الزعماء الذين يملكون الوعى المتطور بتغيرات عصرهم ، والقدرة على المساهمة فى قيادة عملية التغيير .

وأول وثيقة تحمل فكر عبد الناصر . كان كتاب « فلسفة الثورة » من خلاله سنحاول اكتشاف الى أى حد كان عبد الناصر يعى دوره التاريخى ، ويعى العلاقة العضوية بين الماضى الذى يشكل أسس المقومات الثقافية للأمة . والحاضر الذى يعيش فيه . والمستقبل الذى يعمل من أجله .

يقول جمال عبد الناصر فى فلسفة الثورة .. ماهو دورنا فى هذا العالم المضطرب وأين المكان الذى يجب أن نقوم فيه بهذا الدور ؟

الى أن يقول .. إن القدر لا يهزل ، ليست هناك أحداث من صنع الصدفة ، ولا وجود يصنعه الهباء . ولن نستطيع أن ننظر الى خريطة العالم نظرة بلباء . لاندرك بها مكاننا على هذه الخريطة ودورنا بحكم المكان . أيمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا ، وأن هذه الدائرة منا ، ونحن منها ، امتزج تاريخنا ، وارتبطت مصالحنا بمصالحها ، حقيقة وفعلا ، لا مجرد كلام .. وما من شك فى أن الدائرة العربية هى أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطا بنا . لقد امتزجت معنا بالتاريخ وعانينا نفس الحن ، وعشنا نفس الأزمات .. أيمكن أن نتجاهل أن هناك قارة إفريقية شاء القدر أن نكون فيها ، وشاء أيضا أن يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها وهو صراع سوف تكون إثارة لنا أو علينا ، أردنا أو لم نرد ؟ .

ثم يقول عبد الناصر: « إن ظروف التاريخ مليئة بالأبطال الذين صنعوا لأنفسهم أدوار بطولة مجيدة قاموا بها في ظروف حاسمة على مسرحه . وأن ظروف التاريخ أيضا مليئة بأدوار البطولة المجيدة التي لم تجد بعد الأبطال الذين يقومون بها على مسرحه ، ولست أدري لماذا يخيل الى دائما . أن في هذه المنطقة التي نعيش فيها ، دورا هائلا على وجهه . يبحث عن البطل الذي يقوم به ، ثم لست أدري لماذا يخيل الى ، أن هذا الدور الذي أرهقه التجوال في المنطقة الواسعة الممتدة في كل مكان من حولنا قد استقر به المطاف متعبا منهوك القوى على حدود بلادنا ، يشير اليها أن نتحرك ، وأن ننهض بالدور ، ونرتدى ملابسه ، فإن أحدا غيرنا لا يستطيع القيام به .

وأبادر هنا فأقول إن الدور ليس دور زعامة ، إنما هو دور تفاعل وتجارب مع كل هذه العوامل ، يكون من شأنه تفجير الطاقة الهائلة الكامنة في كل اتجاه من الاتجاهات المحيطة بها . ويكون من شأنه تجربة لخلق قوة كبيرة في هذه المنطقة ترفع من شأن نفسها ، وتقوم بدور ايجابي في بناء مستقبل البشر . »



ومن هذه الفقرات الهامة ، نستطيع استخلاص عدد من الحقائق الهامة .

أولا : ان جمال عبد الناصر منذ الأيام الأولى للثورة ، كان يعي العلاقة الوثيقة بين مصر والعالم العربي ، ويعي أيضا امتزاج وارتباط التاريخ والمصالح والأهداف . أى أنه كان في أعماقه قومية عربية . لم يتأثر بالتيارات الثقافية التي سادت الساحة المصرية زمنا طويلا ، وعبر عنها فريق من كبار الأدباء المصريين في صورة تأكيد بأن مصر قومية منفصلة ، تمتد جذورها الى الفراعنة ، وأن هذه القومية لها ثقافتها الخاصة ، ذات الصلة الوثيقة بدول البحر الأبيض المتوسط .

أى أنه لم يتمثل غذاء جيله الذي نشأ في ظل مثل عليا في الأدب عبر عنها توفيق الحكيم في .. عودة الروح ، التي حاولت تأصيل القومية المصرية في جذورها الفرعونية رغم اعجاب عبد الناصر بها وحديثه الدائم عنها . وكتاب طه حسين ، في الثقافة .. وما يجسده من رغبة في تأصيل فكره أن ثقافتنا هي ثقافة شعوب البحر المتوسط ، وليست ثقافة أمة عربية تتحد في اللغة والتكوين النفسى ، والثقافة المشتركة . وسعد زغلول القائل كلمته الشهيرة عند سؤاله عن رأيه في الوحدة العربية بأنها : صفر زائد صفر يساوى صفر .

هذا المنطق الفكرى والثقافى والسياسى لخيرة كتاب ومفكرى وسياسى مصر فى احدى مراحل حياتهم ، كان ينبع من ظروف خاصة مؤقتة . كما أنه لم يكن الاتجاه الوحيد ، بل واكبته وتصارعت معه اتجاهات أخرى ، عبرت عن رفضها لمفهوم القومية المصرية .. الفرعونية .. وحاولت تأصيل مفهوم الوحدة العربية والاسلامية ، وإن لم تصل هذه الاتجاهات الى تحديد الأسس القومية التى ينبغى أن تنطلق منها الوحدة العربية .

لذلك فإن وعى جمال عبد الناصر منذ الأيام الأولى للثورة ، بامتزاج التاريخ العربى ، والمصالح العربية ، يعبر عن إرهاصات الفكر القومى العربى ، الذى تطور بعد ذلك ، من خلال معارك الثورة والجماهير العربية وطموح هذه الجماهير للوحدة العربية .

ثانيا : ونستخلص أيضا الوعى المبكر بأهمية القارة الأفريقية ، وإرتباط مصر بها ، والوعى بما يدور فيها من صراع حول مستقبلها ، وإدراكه لآثار هذا الصراع بالنصر أو الهزيمة ، على مصر .

ومثل هذا الوعى المبكر بنضال القارة الأفريقية وأثره على مصر ، يعبر عن بداية ادراك العلاقة العضوية بين الشعوب المناضلة من أجل التحرر ووحدة مصيرها .

ثالثا : حديث عبد الناصر البالغ الأهمية عن اكتمال الظروف الاجتماعية والوطنية فى المنطقة العربية ، والاسلامية ، والأفريقية ، لتفجير طاقاتها الهائلة ، والبحث عن زعيم أو بطل يتولى مهمة تفجير هذه الطاقات . وأن هذا الدور ، أو الزعيم يطرق أبواب مصر بالذات .

ثم يؤكد عبد الناصر أن هذا الدور ليس دور زعامة مجردة ، بل هو دور تفاعل وتجاوب مع كل العوامل ، وخلق قوة كبيرة تفجر الطاقات وتبنى المستقبل .

فهل يمكن أن يشك أحد بأن جمال عبد الناصر ، ومنذ بداية الثورة المصرية ، كان لديه الوعى باتجاهات التاريخ ، والوعى بوجود ضرورة أو حتمية تاريخية للانتقال بالشعوب العربية والاسلامية والأفريقية الى عصر جديد ، وأن هذه الضرورة تبحث عن يعبر عنها ويصل بها الى أهدافها النهائية . أى تبحث عن زعيم يتفاعل ويتجاوب مع كل عناصر هذه الضرورة ؟



وبعد « فلسفة الثورة » ومن خلال ممارسة عبد الناصر وتعامله مع الظروف والتحديات تطورت أفكاره تطورا مستمرا فى شتى الميادين .

وكان للتجربة والممارسة الفضل الأول فى هذه العملية ، التى أطلق عليها بعد ذلك اسم

«التجريبية» ولعل الفقرات التالية من الميثاق تلقى الأضواء على العلاقة العضوية بين الفكر والتطبيق ، والأثر العظيم لنضال الشعب في هذه العملية .

يقول الميثاق : «إن هذا الشعب المعلم ، راح أولا يطور المبادئ الستة ويحركها بالتجربة والممارسة ، وبالتفاعل الحى مع التاريخ القومى ، تأثراً به وتأثيراً فيه ، نحو برنامج تفصيلى ، يفتح طريق الثورة الى أهدافها اللامتناهية » .

ثم أن هذا الشعب المعلم ، راح ثانياً يلقن طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى ويربطها دائماً بهذه الآمال .. ويوسع دائرتها ، بأن يمنحها كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة فى صنع مستقبله .

والتفاعل الحى الذى تحدث عنه جمال عبد الناصر فى الميثاق ، التفاعل مع التاريخ القومى . « تأثراً به وتأثيراً فيه » وهو أحد المفاتيح الهامة لكل باحث جاد يريد الوصول الى حقيقة شخصية جمال عبد الناصر .

إذ أن هذا التفاعل أثرى الفكر الناصرى ، ودفعه خطوه من الحديث المجرد العام عن « العرب » ، أو الشعوب العربية ، أو الأسرة الواحدة ، الى اكتال مفهوم الأمة العربية ، والشعب العربى .

فالفكر الناصرى ، هو بناء تدريجى ، لا ينفصل عن الممارسة ، والتفاعل مع آمال الشعوب العربية . لم يكن جمال عبد الناصر من المنظرين الايديولوجيين الذين يقدمون منذ بداية ظهورهم على مسرح السياسة ، أفكاراً كاملة ، وبرنامج محددة تحديداً قاطعاً غير قابل للتطور . ولم يكن أيضاً ممن يهتمون بنشر مجموعة من المفاهيم والتصورات الكاملة . بل كان دائماً المعبر عن طموحات الشعب ، منتقلاً من أفكار عامة غير محددة عن الديمقراطية ، الالتحام بالشعوب العربية ، والاشتراكية التعاونية ، الى بناء التصور القومى للوحدة العربية ، والاختيار المجرد لشكل الديمقراطية التى كان يراها متفقة مع الظروف الاجتماعية العامة ، والتحديد الحاسم للاشتراكية باعتبارها حتمية لجميع شعوب العالم تنهض على أسس واضحة من الملكية العامة لوسائل الانتاج الاساسية ، والسماح لرأس المال الوطنى بحرية العمل بلا استغلال أو احتكار ، وتوزيع الأرض على الفلاحين ، ومشاركة العاملين فى ادارة المشاريع الانتاجية ، وحقهم فى الحصول على نسبة من أرباح هذه المشاريع سنوياً .

وفي كل مرحلة من مراحل نمو الوعي ، وتطور الفكر ، كانت المعاشة الواقعية للملامح كل مرحلة ، تعبر عن صفة أخرى من صفات شخصية عبد الناصر : عدم الفصل بين الفكر والتطبيق . الايمان بوحدة التاريخ والمصالح العربية واكبه التطبيق المباشر لهذا الايمان . فع ظهور كتاب فلسفة الثورة عام ١٩٥٣ تم افتتاح اذاعة « صوت العرب » وتوقيع اتفاقية السودان التي تنص على حق تقرير المصير للشعب السوداني ، وخوض المعركة ضد الأحلاف الاستعمارية ، ومساندة الثورة الجزائرية ، وتوقيع إتفاق ثلاثي بين مصر وسوريا والسعودية في أكتوبر ١٩٥٣ ، انضمت اليه اليمن بعد ذلك ، وتألقت أول قيادة عسكرية عربية موحدة .

وظل الخط القومي يتصاعد في فكر وممارسة عبد الناصر ، حتى اشتعلت الأمة العربية بثورات تحررية في جميع البلاد الخاضعة للاستعمار ، وتصاعد المد التحريري والشعور القومي بضرورة الوحدة العربية .

لكن هذا المد الثوري الذي إجتاح الأمة العربية ، لم ينطلق لمجرد وجود الوعي بحركة التاريخ وحتياته ، بل لأن هناك سبباً جوهرياً جعل من الممكن تحويل الوعي بحركة التاريخ الى قوة دفع جبارة في تحقيق نزوعات هذا التاريخ ، وطموحات الشعوب العربية .

هنا نصل الى خاصية فريدة في شخصية جمال عبد الناصر ، وهي تجاوب الجماهير معه . هذا التجاوب الذي عبرت عنه المواقف الجماهيرية في لحظات انتصاراته وهزائمه ، بصورة أذهلت أعداء عبد الناصر ، وأشاعت الحيرة والارتباك في محاولاتهم تفسير هذه العلاقة الغريبة بين القائد والجماهير .

فكيف نبعت وتطورت هذه العلاقة الفريدة بين عبد الناصر والجماهير ؟

يقول جون . س . كامبل : « ليس هناك أدنى شك في قدرة عبد الناصر على الاستحواذ على عقول الجماهير العربية وقلوبها من العمال والفلاحين والطبقة الوسطى ، والمثقفين وأنصاف المثقفين والعامّة . أما نجاحه فيرجع الى أن معاركه ، كانت تعبيراً عن الرغبات الوجدانية العميقة للعرب ، والتي تتمثل في تأكيد إعتزازهم بأنفسهم ، وشعورهم بالوحدة ، وحقهم في المساواة وفي السيادة وفي الإنتقام لأنفسهم من أهانهم (أي الاستعمار والصهيونية وإسرائيل) ولاسترداد الأرض السليبة . وكان التأثير الكلي لذلك هو خلق موجة قوية من الرأي العام العربي ، الذي يقف خلف زعيم واحد لم يعرف

العرب له مثيلاً منذ أيام صلاح الدين .

وهناك من حاول تفسير إلتفاف الجماهير حول عبد الناصر على أساس نظرية الزعيم « الكاريزمى » والكاريزما Charisma تعنى فى اليونانية هبة من الله ، تمكن صاحبها من إمتلاك قوة خاصة ، تصل الى حد الإيمان بأنه يصنع المعجزات .

وجذور هذه النظرية بدأت من « ماكس فيبر » الذى اعتقد أن الزعيم « الكاريزمى » يستطيع أن يبعث فى الجماهير المؤمنة به ، حماساً يتجاوز السياسة الى عقيدة لا تتزعزع بقواه الخارقة .

أما « وولتر لاكير » فرغم حقه الأسود على جمال عبد الناصر ، فإنه يعجز عن تفسير شعبية ، وإلتفاف الجماهير حوله ، وإصرارها على التمسك بقيادته . هذا التمسك الذى لم يعرف له العالم مثيلاً فى يومى ٩ ، ١٠ يونيه عام ١٩٦٧ . ويضطر « لاكير » أخيراً الى القول « بأن عبد الناصر هو الزعيم الكاريزمى الوحيد الذى لم تتزعزع مكانته بالهزيمة » .

وكتب « جان لاكوتير » يصف جنازة عبد الناصر « إن هذه الجموع الغفيرة فى تداخلها الهائل نحو الجثمان ، لم تكن فقط تشارك فى تشييع الجثمان الى مثواه الأخير .. لكنها كانت فى الحقيقة تسعى فى تدفقها المتلاطم بحمال عبد الناصر الذى كانت صورته هى التجسيد المطلق لكينونتها ذاتها » .

وعند هذه النقطة بالتحديد ، تبرز إحدى الحقائق المعبرة عن العلاقة بين جمال عبد الناصر والجماهير . أى تجسيده لكينونتها ذاتها . هذا التجسيد الذى تحقق من خلال تعبيره عن طموحاتها ، وآمالها ، وجذور تاريخها وأحلامها فى المستقبل .

لكن ذلك لم يظهر منذ اللحظة الأولى . بل نشأ وتطور من خلال مواجهة عبد الناصر لتحديات شرسة معقدة ، أكدت للجماهير أنه الزعيم التاريخى الذى بحث عنه طويلاً .

وبداية هذه العلاقة كانت فى عام ١٩٥٤ . يقول محمد حسنين هيكل فى كتابه « عبد الناصر والعالم » انه من الغريب أن الرجل الذى أصبح موضع حب كل انسان ، بدا موضع سوء فهم من الناس . وكان الموضوع الذى يتردد فى خطبه فى ذلك الحين « لن استجدى تصفيقاً .. ولن استجدى هتافاً » .. فكان فى خطبه يخرج الجميع » .

ويعتقد هيكل أن الصورة الجماهيرية لعبد الناصر ، بدأت بمحادثة محددة ، هى حادثة

المنشية عام ١٩٥٤ .. حين وجهت إليه ست رصاصات وهو يخطب في الاسكندرية، ذلك لأنها جسدت احدى الصفات الرئيسية للصورة الجماهيرية للزعيم ، وهى القوة والشجاعة .

فالذى حدث فى المنشية ، أن عبد الناصر لم يهتز له روع عند اطلاق الرصاص حوله ، بل ظل واقفاً فى مكانه يتحدى القاتل ، بينما اختبأ بعض زملائه من رجال الثورة تحت المنصة ، تحدث الى الجماهير بصوت قوى قائلاً : فليبق كل منكم فى مكانه .. إننى حى لم أمت ، ولو مت ، فإن كل واحد منكم هو جمال عبد الناصر .. ولن تسقط الراية .

ومن حادث المنشية ، الى باندونج ، ثم تأمين قناة السويس ، الى جانب عشرات الإنجازات التى حققها لمصر ، والمواقف الصلبة الواعية من قضايا التحرر العربى وتأكيد مفهوم وحدة المصير العربى ، اكتسب عبد الناصر شعبيته الجارفة ، التى حيرت الكثير من المؤرخين والمفكرين فى حياته وبعد موته .

وكان من الطبيعى أن تدرك الشعوب العربية الأثر الكبير لنضال عبد الناصر وتفاعله مع أمانيتها ، فتفاعل هى أيضاً معه .. لذلك فعندما أعلن جمال عبد الناصر قرار تأمين قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ معلناً أنها (قناة العرب) . وبدأ العدوان الثلاثى الذى شنته إنجلترا وفرنسا وإسرائيل فى ٢٩ أكتوبر من نفس العام ، تعلقت القلوب بموقفه الذى حدده من منبر الأزهر عندما قال « سنقاتل . سنقاتل » وقالت إذاعتا عمان ودمشق « هنا القاهرة » .. وحطم الشعب السورى أنابيب النفط البريطانية ونسفت بعض الأنابيب أيضاً فى الأردن ، والسعودية ، وخرجت المظاهرات فى معظم البلاد العربية ، تؤكد مساندتها لشعب مصر وللقائد جمال عبد الناصر .

والى جانب المواقف العظيمة التى عبرت عن تفاعل عبد الناصر مع الجماهير وتجاوبه مع أمانيتها التاريخية ، فإن صفات أخرى فى شخصيته ، أكدت هذه العلاقة التى أذهلت الأعداء .

من بين هذه الصفات ، الاستقامة ، طهارة اليد ، والخلق الحميد . وفى ذلك يقول المفكر الفرنسى مكسيم رودنسون فى كتابه « إسرائيل والعرب » إن الإزعاج الحقيقى الذى يسببه عبد الناصر لإسرائيل ، هو أنه ليست له رزائل . وهذا ما يجعله معصوماً لا يمكن شراؤه ولا استمالته فهم يقولون ، أى المخابرات الإسرائيلية إننا نكره شجاعته .. لكننا لا نملك أن نفعل معه شيئاً . إنه نزيه الى درجة مذهلة .

ويضيف مكسيم رودنسون « إن الاخلاص المتأصل في عبد الناصر ، هو الذى يجعل منه رمزاً .. وللكثيرين مثلاً يحتذى » .

ومن الصفات الأخرى ، البساطة في حياته .. وفي هذا يصف الكاتب الأمريكى « روبرت سان جون » في كتابه « الرئيس » غرفة الاستقبال بمنزل عبد الناصر بقوله إن الغرفة بها طاقم من الأثاث ، يتكون من أريكة وستة كراسى مغطاة بقماش مطرز بالورد ، وثلاث مناضد صغيرة .

ثم يقول « انه كرئيس دولة من حقه أن يقيم في أحد القصور .. أو أن ينقل إليه ما يشاء من الأثاث الى منزله الذى تملكه الحكومة ، لكن عبد الناصر دفع ثمن هذا الطاقم من جيبه الخاص .

بما سبق يتضح أن صفات وقدرات عبد الناصر ، لم تقف عند حدود الوعى بحركة التاريخ ، والوعى بضرورة الثورة المصرية لتكون احدى الحلقات الرئيسية للثورة القومية العربية ، إنما يتصف بصفات شخصية جعلته وبحق النموذج العظيم لبطل أمته .. فضلاً عن امتلاكه لذلك الشئ الذى يصعب اكتسابه ، وهو وصول كلماته الى عقول ووجدان الجماهير بسرعة ، وتجاوبها معه ، واعترافه الدائم بفضل هذه الجماهير على تطوير أفكاره ، بما يتفق مع إحتياجاتها .

فإذا أضفنا الى ذلك ، قدراته التنظيمية ، وإحساسه العميق بمشكلات عصره وآمال أمته ، وأحلام الشعوب فى الحرية ، تكتمل لدينا صورة الزعيم النابع من الشعب بدون اضافة « كاريسمية » أو غيرها إليه .

وعندما يتم الالتقاء بين ضرورات التاريخ فى اجتياز مرحلة صعبة مع بروز القائد على القيادة فى هذه المرحلة ، تتجسد بوضوح العلاقة بين البطل وحركة التاريخ .

إن التاريخ كما قلنا تحكمه ظروف وقوانين موضوعية ، لا يصنعها البطل التاريخى . لكن البطل التاريخى ، يجرى أحياناً فى الوقت المناسب ، ليدرك إتجاهات عصره وآمال شعبه ، ويتفاعل معها ، ويحقق أهدافها .



ماذا يقدم هذا النموذج الفريد للمؤرخين وفلاسفة التاريخ وعلماء اجتماع الثورات من دروس ؟

فى اعتقادى أن جمال عبد الناصر يقدم اضافات ثمينة لتطوير مفهوم البطل فى التاريخ . انه يعبر عن حقيقة بالغة الأهمية ، وهى أن التاريخ ليس مجموعة أحداث أو

حركة عشوائية ، أو دورات مغلقة من نشوء الحضارات وموتها . وليس التاريخ قوة غامضة مستقلة عن إرادة البشر . تتحرك نحو غايات مرسومة سلفاً .

وعندما نقول إن تاريخ الأمم يحمل في طياته نزوعات ، تسعى الى التحقيق، فإن ذلك لايعنى إطلاقاً استبدال فاعلية الجماهير الصانعة الحقيقية للتاريخ ، بهذه النزوعات أو الأهداف الكامنة في أعماق تاريخ الأمم ، ولا يتعارض مع دور القيادة للمهمة وأثرها في إطلاق فاعلية الجماهير . بل تستهدف فقط الإشارة الى أن معرفة هذه الاتجاهات ، تساعد أبطال التغيير التاريخي على تحقيق الأهداف ، بما يتفق مع اتجاهات التاريخ .

وتلك أولى النقاط التي تشير الى عبقرية جمال عبد الناصر . وإذا كان التاريخ لا يتحرك بعيداً عن مبررات التقدم بالشعوب ، والانتقال بها من الأدنى الى الأعلى ، فإن ذلك لا يتناقض مع حدوث النكسات ، بل وظهور خط هابط في تاريخ الأمم .

بيد أن انكسار ، أو انحدار بعض الأمم ، وتراجع مسيرة التاريخ حقبة من الزمن لاينفى الإتجاه الرئيسى للتاريخ ، أى الصعود الدائم بالانسان من الأدنى الى الأعلى . بل ينبغى اعتبار هذه النكسات ظواهر إستثنائية مؤقتة ، حتى لو استغرقت عشرات السنين ، ذلك أن الزمن التاريخي لايقاس بالمعايير المألوفة ، إن بضع عشرات من السنين أو حتى عدة قرون ، قد تكون بالنسبة للانسان زمناً طويلاً ولكن هذه الفترة في تاريخ الأمم ، مجرد مرحلة خاطفة ، ظهرت وانتهت ، أو لابد أن تنتهى ، لتعقبها مرحلة جديدة للوصول في النهاية الى المجرى الرئيسى للتاريخ المندفع الى الأمام .

فهناك حركة جدلية بين الانسان والتاريخ ، التاريخ يتحرك بالانسان ، ويحركه في نفس الوقت ، فلا تاريخ بدون القوة العظيمة المتجددة للبشرية ولاتاريخ للانسان ، لو لم ينفع به ويسجله على الحجارة أو الورق . وعندما يكتب الانسان تاريخه القديم والمتوسط والحديث ، يستخلص حقيقة الصعود الدائم من الهمجية الى المدنية ومن العبودية الى الحرية .

وجمال عبد الناصر ، ظاهرة نادرة فريدة ، تجمع بين الوعى والقوة ، والتفاعل مع الجماهير ، والانحياز الحاسم للطبقات التي عانت طويلاً من القهر والحرمان ، والرؤية العميقة للأهداف البعيدة والقصيرة ، فضلاً عن صفاته الأخرى المتصلة بالطهارة ، والبساطة ، والاستقامة ، والرفض الحاسم للفساد والمفسدين .

ومن أعماق هذه الصفات . ترك بصماته العميقة فوق صفحات تاريخ أمته ، بل وتاريخ العالم .



ماهى المنجزات التى حققها جمال عبد الناصر ، وما زالت صامدة ، تتحدى خصومه من الأعداء الدوليين الكبار ، والأعداء المحليين الصغار ، والافاقين ممن دمجوا قصائد المديح فى حياته ، ثم حاولوا النيل من اسمه بعد مماته ؟

لن أتحدث عن منجزات عبد الناصر فى مصر ، وعالمنا العربى ، وأفريقيا وحركة عدم الإنحياز . إذ أن القائمة طويلة .. سجلتها عشرات الكتب والدراسات .

لكننى أكتفى فقط بحقيقة هامة ، وهى أن الآثار العميقة التى تركها عبد الناصر لمصر وشعبها ، أقوى من الكتب والدراسات والكلمات . إنها تعيش حياة مشرقة مع إنسياب المياه فى حقول الفلاحين المصريين أثناء السنوات الخمس الماضية . بفضل السد العالى الذى يحمل أحد « الأهرامات » العملاقة لعصر عبد الناصر .

لولا هذا السد ، لكان من المحتم أن تصل المجاعة المنتشرة فى عدد من دول أفريقيا الى مصر ، نتيجة للجفاف . ولولا السد العالى لكان كل أبناء مصر البالغ عددهم ٤٨ مليوناً ، قد عانوا مرارة الحرمان من تدفق مياه النيل إليهم . إذ أن مصر تأخذ من بحيرة السد ، بحيرة ناصر إحتياجاتها من المياه نتيجة لانخفاض ما يصل مصر من مياه النيل خلال السنوات الماضية .

والفلاحون فى مصر ، لا يشعرون بمنجزات عبد الناصر الحية بفضل السد العالى وحده .. بل أن كل فلاح تحرر من عبودية الاقطاع ، وامتلك قطعة من الأرض يزرعها ، وكل من يستأجر أرضاً من أحد الملاك ، هؤلاء جميعا يشعرون كل يوم بآثار عبد الناصر الحية .

وعمال مصر ، لا يحتفلون بذكرى ميلاد أو وفاة عبد الناصر كل سنة فقط ، بل إنهم يحسون بوجوده كل يوم بفضل القوانين التى أصدرها ، وقضت على الفصل التعسفى ، والبطالة ، وأعطت للعمال الحق فى المشاركة فى إدارة المشروعات ، والحصول على نسبة من أرباحها .

وطلاب المدارس والجامعات ، يعيشون منجزات عبد الناصر المتمثلة فى مجانية التعليم ، وفتح أبواب الجامعات أمام أبناء الفلاحين والعمال والموظفين ، وغيرهم من الطبقات التى كان من المستحيل على أبنائها فى الماضى ، الوصول الى الجامعة ، لاستحالة توفير نفقات التعليم فيها .

والثقفون الوطنيون ، يعيشون الآثار العظيمة لعصر عبد الناصر ، فى صورة عشرات المعاهد والأكاديميات والمؤسسات الفنية والثقافية .

بل إن التجار والرأسماليين الوطنيين يشعرون أيضا بأعجاد عبد الناصر ، كلما شعروا بضغط كبار التجار وعملاء الشركات الأجنبية ، وتحطيم الصناعات الوطنية أمام الباب الذى انفتح على مصراعيه للسلع الأجنبية الترفيهية بعد موت عبد الناصر .

وفيا يتعلق بعالمنا العربي ، فما أظن أن الأمر يحتاج الى سرد لمنجزات عبد الناصر .
ويكفى أنه جعل مفهوم القومية العربية يكتسب لهما ودماء ، ويحول من
فكرة هائمة ، الى حقيقة تعيش الآن في عقول ووجدان الأمة العربية من
المحيط الى الخليج .

وعبد الناصر مازال حياً في وجدان الشعوب العربية ، من خلال معاركه
المنتصرة ضد التدخل الأجنبي ، والأحلاف العسكرية ، وما أظن أن هناك
حاجاً واحداً ، يجرؤ الآن على الدعوة للأحلاف العسكرية ، أو الاشتراك الصريح
فيها ، بعد أن كادت هذه الأحلاف تسيطر على أمتنا العربية ، قبل معارك عبد الناصر
ضدها .

وإذا كانت الوحدة العربية التي عمل عبد الناصر من أجلها الكثير لم تتحقق ، فإن
إنتشار هذه الفكرة وتحولها الى هدف مقدس للشعوب العربية ، يعتبر أيضاً من منجزاته
الخالدة .



وقارتنا الافريقية تذكر عبد الناصر ، مع كل اجتماع تعقده منظمة الوحدة
الافريقية ، ومع كل إحتفال باستقلال معظم بلادها .. إذ أن هذه المنظمة ،
وانتصار حركات التحرر الوطني في الغالبية العظمى من بلدانها ، إنجازان
عظيمان ساهم عبد الناصر بدور أساسي في تحقيقهما .

وحركة عدم الانحياز التي تضم الآن أكثر من مائة دولة من دول العالم الثالث ،
يستحيل أن تنسى أحد مؤسسيها العظام ، جمال عبد الناصر .

البذرة الأولى التي أنبتت بعد ذلك هذه الحركة بدأت في باندونج عام ١٩٥٥ وكان
عبد الناصر أحد القادة الكبار في هذا المؤتمر التاريخي .

واللجنة التي قامت بالتحضير لأول مؤتمر لدول عدم الانحياز اجتمعت في
القاهرة ، وياشراف جمال عبد الناصر . باعتباره أحد الأربعة الكبار الذين أسهموا
في انعقاد أول مؤتمر للدول غير المنحازة ، وهم تيتو ونهرو ، وسوكارنو ، ومعهم عبد
الناصر .

وبالإضافة الى ذلك كله ، فإن منظمة التضامن الآسيوي الافريقي ، التي منازالت
تواصل أعمالها ، يستحيل أن تنسى فضل أحد مؤسسيها العظام ، جمال عبد الناصر .

فهل تستطيع الخناجر المسمومة بعد ذلك كله ، أن تصل الى هذه المنجزات الحية المتألقة ، لتقتلها ، أو حتى تصيبها بخدوش ؟

إن مزيفى التاريخ ، وزمرة الأفاقين ، ومن جردتهم الثورة من سلطانهم الاستغلالي القديم للجماهير ، وعملاء شركات الانفتاح الحديثة ، والمرتزقة من الكتاب والصحفيين ومن خلفهم القوى الاستعمارية والصهيونية ، التى مازالت تحارب اسم عبد الناصر كرمز لعصر أذاقها الهوان ، وتدفع بسخاء لتمجيد اسم أنور السادات ، كرمز لعصر الارتداد عن طريق التطور الاشتراكى الى الرأسمالية الطفيلية ، ومن الاستقلال الى التبعية ، ومن السد العالى ومصانع الحديد والصلب والالومنيوم وقلعة الصناعات الحربية فى حلوان ، الى « ومبى » « وكنتاكى » و « السفن أب » « ولصوص البنوك والانفتاح وقراصنة السوق الحرة ببورسعيد » . إن هؤلاء جميعا أعجز من أن ينالوا من المنجزات الحية لجمال عبد الناصر ، وأقصى ما يمكن أن يفعلوه . هو التأثير المؤقت فى وعى قطاعات صغيرة من الشعب .. لكنه لن يلبث أن يزول ، لأن الحقائق أقوى وأعظم من التزييف والأكاذيب .



رؤية موضوعية لأخطاء التجربة الناصرية

٢

تناولت فيما سبق ، أبرز الخصائص التي اتسمت بها شخصية جمال عبد الناصر ،
والمنجزات التي تحققت بفضل قيادته لثورة ٢٣ يوليو .

وأوضحت ، أن عبد الناصر ، لم يكن مجرد ظاهرة فريدة في التاريخ المصري
والعربي ، بل كان أيضاً أبرز زعماء التحرر الوطني في عصره ، وأشدّ صلابة في العداء
للاستعمار ، وتحقيق الاستقلال الوطني لمصر والأمة العربية ، والقارة الأفريقية ، إلى جانب
دوره العظيم في تأسيس وقيادة حركة عدم الانحياز ، إلى جانب نهرو وتيتو وسوكارنو .

لكن هذا الوجه المشرق للتجربة الناصرية ، صاحبة وجه آخر ، عبر عن سلبيات
خطيرة ، أدت في نهاية المطاف إلى انهيار المشروع القومي الناصري لتحرير ووحدة ونهضة

الأمة العربية ، بعد موت الزعيم فى الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٧٠ .

والواقع أن نقطة الضعف الأساسية فى هذه التجربة العملاقة ، تمثلت فى العجز عن حل مشكلة الديمقراطية ، والمشاركة الشعبية الحقيقية فى القرارات المصرية والرقابة على تنفيذها . وتلك حقيقة لم تعد محل خلاف بين جميع القوى الوطنية والقومية فى وطننا العربى . فالنجاح الكبير فى تحقيق الأساس الاجتماعى والاقتصادى للديمقراطية لم يرافقه نفس النجاح فى تحقيق الديمقراطية السياسية .

والسؤال الذى فرض نفسه على جميع المؤرخين والمفكرين هو : لماذا عجزت القيادة الناصرية ، عن تحقيق الشرط الجوهري لنجاح واستمرار جميع الثورات الكبرى فى التاريخ ؟

هناك إجابة تلتقى حولها آراء الغالبية العظمى من تناولوا بالتحليل هذه الظاهرة - وأقصد هنا المفكرين والمؤرخين الذين استرشدوا بمنهج موضوعى ، لا تشوبه روح الذاتية والعداء الدفين للثورة وقائدها - أجمع هؤلاء المفكرون على أن جذور هذا الخطأ ، نبعت من إنطلاق الثورة من داخل جهاز الدولة ، أى الجيش ، مما فرض عليها اعتبار هذا الجهاز هو مؤسستها التنظيمية . . . واخضاع العمل السياسى لها .. وتغليب الأسلوب الإدارى فى كل ما يتصل بالنشاط الجماهيرى .. وهىمنة جهاز أمن الثورة وأمن الدولة على مجريات الأحداث خلال معظم مراحل هذه التجربة .



تلك هى بإيجاز خلاصة الجذور التى نبعت منها السلبيات الكبرى .. كما يعتقد غالبية المؤرخين والمفكرين .

ومع التسليم بصحة هذه الرؤية بشكل عام ، فإن هناك جوانب أساسية فى تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ، لم يتعرض لها المعلقون وإن كانت تشكل أحد المفاتيح الجوهرية لفهم أسباب التناقض بين تعبير جمال عبد الناصر عن طموح وآمال الجماهير ، وتجسيده للضرورة التاريخية فى تحويل الثورة المصرية الى ثورة عربية قومية شاملة ، تحقق للأمة وحدتها ونهضتها وتحررها الكامل ، وبين الاعتماد على أجهزة الدولة بصورة أساسية ، بدلاً من الاستناد الى الجماهير الشعبية المنظمة تنظيمياً حقيقياً فعلاً ، بل وإبعاد هذه الجماهير عن المشاركة فى الخلافات والقرارات المصرية .

فمن الصعب تفسير هذا التناقض ، أو تفسير القرارات المتعارضة التى صاحبت قيام

الثورة وتطورها ، بالاستناد فقط الى انطلاقها من الجيش ، ثم اعتمادها عليه ، واعتبار أجهزة الدولة هى الكفيلة بحماية الثورة وتحقيق أهدافها ، بدلاً من الاعتماد على الجماهير المنظمة ، ومشاركتها الفعالة فى اتخاذ القرار والاشراف على تنفيذه .



وفى اعتقادى أن أحد الجوانب الهامة التى تفسر هذا التناقض ، تتمثل فيما يطلق عليه إزدواج السلطة ، أو السلطة المزدوجة .

ذلك أن الثورة اجتازت مراحل مختلفة ، لكل مرحلة سماتها الخاصة ، ولها أيضاً نفس طابع إزدواجية السلطة ، وإن اختلفت مظاهرها وحدتها .

ومن هذا الإزدواج ، يمكن فهم الخطأ الأساسى الذى وقع فيه عبد الناصر وهو عجزه عن تنظيم الجماهير داخل تحالف قوى فعال .. واعتماده على جاذبيته فى خلق علاقة مباشرة بينه وبين الجماهير .. إلى جانب اعتماده على جهاز الدولة فى وضع السياسات ، أما التنظيمات التى ظهرت ، ابتداء من هيئة التحرير ، حتى الاتحاد الاشتراكى ، فكانت صورية هشة ، عاجزة عن القيام بأية مبادرة . وكانت علاقة عبد الناصر بها ، ذات إتجاه واحد من القمة إلى القاعدة .. مما أدى إلى تصفية آخر هذه التنظيمات بسهولة غريبة فى بداية الانقضاض على الثورة .. بل واندفع العديد من قياداته فى المرحلة الجديدة ، وتولوا مناصب قيادية فى النظام النقيض لنظام جمال عبد الناصر .



ونعود إلى قضية إزدواج السلطة - وأثرها فى خلق هذه الأوضاع ، المتناقضة مع جوهر الثورة ، وجوهر الزعامة الناصرية للجماهير .

والمرحلة الأولى من السلطة المزدوجة ، تتجسد فى الفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، إلى نهاية مارس عام ١٩٥٤ .

خلال هذه الفترة التى شهدت تحولات ثورية ووطنية جذرية ، مثل الإطاحة بالنظام الملكى ، وصدر قانون الإصلاح الزراعى ، وتنظيم المقاومة الفدائية ضد الاستعمار البريطانى فى مدن القناة ، وإعلان الجمهورية ، وغير ذلك من الإجراءات ، برزت أيضاً قرارات ومواقف متناقضة بالنسبة لقضية الديمقراطية .

والطابع الرئيسى لإزدواج السلطة فى هذه المرحلة ، يتمثل فى أن السلطة الرسمية كانت فى يد اللواء محمد نجيب ، ومعها التأييد الشعبى الجارف .

بينما كانت السلطة الفعلية ، وخصوصاً في الجيش في يد تنظيم الضباط الأحرار بقيادة مجلس قيادة الثورة وعلى رأسه جمال عبد الناصر . ولست أريد الاسهاب في تناول تفاصيل التناقضات التي برزت بين السلطتين .. ومحاولة كل طرف الاستحواذ على حق رسم سياسة الدولة وتحديد مواقفها .

ومع أن جمال عبد الناصر ورفاقه من أعضاء مجلس قيادة الثورة ، هم الذين اختاروا محمد نجيب ليكون « الواجهة » الرسمية للثورة ، بسبب رتبته الكبيرة - لواء - وشعبيته في صفوف قطاعات من ضباط الجيش بعد انتخابات نادى الضباط المشهورة ، وهم الذين وجهوا أجهزة الاعلام لتركيز الأضواء عليه بين الجماهير ، كضرورة لتأمين الثورة ، ومواجهة الزعامات التقليدية في الأحزاب المصرية القديمة ، فإن الشعبية التي اكتسبها محمد نجيب خلال هذه الفترة ، أسهمت في ظهور « إزدواجية السلطة » .. ثم الصراع الضروري الناتج عن هذا الإزدواج ، والذي انفجر في أوائل عام ١٩٥٤ .. في صورة قرار مفاجيء من مجلس قيادة الثورة ، بعزل محمد نجيب ، وتجريده من كافة سلطاته .

عندئذ برز الجانب الجماهيري لمحمد نجيب .. الذي حاول إكساب هذا الصراع ، طبيعة ديمقراطية ، وتصويره للخلاف مع مجلس قيادة الثورة ، على أنه خلاف بين الدكتاتورية والديمقراطية .

وتحركات بسرعة الأحزاب السياسية القديمة ، إلى جانب الإخوان المسلمين ، والشيوعيين ، لمساندة محمد نجيب « الديمقراطية » .. بل وانتقل الصراع إلى داخل الجيش نفسه ، مما أرغم مجلس قيادة الثورة على إلغاء قراراته السابقة ، وعودة نجيب منتصراً ، وإعلان عودة الجيش إلى ثكناته ، وتشكيل حكومة مؤقتة ، لوضع دستور جديد وإجراء انتخابات ديمقراطية .

وبدا على سطح الأحداث ، أن السلطة الرسمية الجماهيرية ، ممثلة في محمد نجيب ، انتصرت . لكن ذلك كان أبعد ما يكون عن الواقع . إذ أن تنظيم الضباط الأحرار ، تحرك بسرعة ، وأعاد سيطرته على الموقف ، وتحديد إقامة محمد نجيب .. وبداية ظهور قائد الثورة - جمال عبد الناصر ، على مسرح الحياة السياسية والجماهيرية - باعتباره القائد الحقيقي للثورة ، وليس محمد نجيب .

ويلاحظ أن أنصار وخصوم التجربة الناصرية يتجاهلون هذا العنصر .. أى إزدواج السلطة ، وأثر ذلك على مجرى الأحداث بعد ذلك .

أنصار الثورة ، يرون أن جمال عبد الناصر، كان القائد المهيمن على السلطة منذ اليوم الأول .. وجميع الانجازات ترجع إليه وحده .

وخصوصاً الثورة ، يقعون في تناقض مع أنفسهم .. عندما يلعنون كل إجراء اتخذته الثورة منذ اليوم الأول ، وينسبون كل كبيرة وصغيرة لجمال عبد الناصر .. وفي نفس الوقت يرفعون محمد نجيب إلى ذروة الوطنية والديمقراطية ، ويبكون على الفترة الذهبية التي سيطر فيها على الحكم .. قبل عزله عام ١٩٥٤ .



ومن الصعب تجاهل هذه الفترة وتأثيرها على المراحل التي تلتها . فالجماهير بقيادة الأحزاب والجمعيات والتيارات السياسية المنظمة تنظيمياً جيداً ، هي التي فرضت على مجلس قيادة الثورة إعادة محمد نجيب .. وتصفية القوى التي نظمت وأطلقت شرارة الثورة . وأجهزة أمن الثورة بإشراف تنظيم الضباط الأحرار هي التي أعادت السلطة إلى مجلس قيادة الثورة . فهل ندهش بعد ذلك عندما ينتشر سلطان ونفوذ هذه الأجهزة ، ويشدد الاعتماد عليها ، كبديل للجماهير المنظمة القابلة للتضليل ، والانحراف عن مصالحها الحقيقية ، كما اعتقد قادة الثورة ، ومعهم جمال عبد الناصر نفسه ؟

ولكن هل كان جمال عبد الناصر، مخطط الثورة ، وقائدها ، يحمل فكراً معادياً للديمقراطية ، في مواجهة محمد نجيب « الديمقراطي » ؟

إن الإجابة على هذا السؤال . جاءت من جميع رفاق عبد الناصر تقريباً .. الذين اعترفوا في مذكراتهم ، وكتبهم ، ومنهم أنور السادات ، أن موضوع الديمقراطية والدكتاتورية ، طرح على مجلس قيادة الثورة في الأيام الأولى لانتصار الثورة .. في اجتماع تاريخي لم يحضره خالد محيي الدين ويوسف صديق ، وهما من أنصار الاتجاه الديمقراطي الحاسم ، وكانت نتيجة التصويت هي : وقوف جمال عبد الناصر وحده إلى جانب الديمقراطية ، في مواجهة جميع أعضاء المجلس . ومعهم محمد نجيب ، الذين « صوتوا » لصالح الدكتاتورية .

ويعترف نفس من عاصروا هذه الفترة ، أن جمال عبد الناصر احتج ، بل وقدم استقالته من المجلس .. ثم عاد إلى مكانه بعد ضغط زملائه .. والوعد بعدم إقامة حكم دكتاتوري .



وعندما نسترجع بعض القرارات المتصلة بقضية الديمقراطية ، وشكل الدولة خلال المرحلة (١٩٥٢ - ١٩٥٤) تتضح لنا معالم الصراع النابع من ازدواجية السلطة من ناحية ، ووجود اتجاهات معادية للديمقراطية من ناحية أخرى ، فضلاً عن غياب الوضوح الفكري والخبرة السياسية ، بعد قيام الثورة مباشرة ، قامت بعزل الملك .. لكنها بدلاً من تتويج هذه الخطوة بالقضاء على الملكية ، اتخذ قراراً بتعيين طفل صغير « ملكاً » تحت مجلس وصاية !.. وأبقت على الدستور الملكي ، حتى أعلنت سقوطه في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ - دون اعداد بديل لهذا الدستور . وفي ١٠ فبراير ١٩٥٣ . أصدرت أول اعلان دستوري .. لم يحدد أيضاً موقفاً من النظام الملكي .. بل بقيت مصر في ظله دولة ملكية حتى ١٨ يونيو ١٩٥٣ ، وهو تاريخ اعلان الجمهورية .

ذلك كان على المستوى الدستوري ، أى نظام الحكم .. أما على مستوى الممارسة الشعبية ، فقد كان الاضطراب والتخبط أكثر وضوحاً .

في البداية اعتبرت الثورة النظام الديمقراطي الذى كان قائماً قبلها - سليماً من حيث الجوهر .. وإن أفسدته « فئة من المخادعين الذين عاشوا لتحقيق شهواتهم ومطامعهم » كما قال عبد الناصر في ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ .

وبتأثير هذا المفهوم ، طلبت الثورة من الأحزاب القائمة ، تطهير نفسها . وعندما رأت أن عملية التطهير لم تتم كما يجب .. صدر قرار ١٦ يناير ١٩٥٣ ، بحل الأحزاب السياسية ، لم يتضمن حظر النشاط الحزبي ، فصدر بعد يومين مرسوم بحظر قيام الأحزاب مطلقاً .. لم تفرق بينها على أساس المواقف أو التاريخ أو الفساد ، بل « بسبب الاتصال بدول أجنبية وتدمير ما من شأنه الرجوع بالبلاد إلى حالة الفساد السابق » كما قيل في تفسير هذا المرسوم .

وبعد خمسة أيام من هذا الحظر ، أعلن عن قيام « هيئة التحرير » لتكون الحزب المعبر عن الثورة .. وبديل للأحزاب المنحلة .

لكنها جاءت بلا ملامح .. يصعب تصنيفها .. لا هى حزب .. ولا جبهة .. ولا جمعية . بل هى كما قيل « مصر كلها منظمة فى هيئة متعددة الجوانب والنشاط » .

ولم يحاول المخططون لإنشاء هذه الهيئة تفسير كيفية ضم « جميع المصريين » رغم أن الثورة ضربت من بداية انطلاقتها « المصرية » الطبقة الاقطاعية « المصرية » وحاشية النظام الملكى ، والكثير من الفئات المرتبطة بالمصالح الاقطاعية والاستعمارية ، وكلهم من المصريين !!

ومن الصعب الآن ، عرض جميع القرارات المتناقضة خلال هذه الفترة .
ومن الصعب أيضاً ، تفسير هذا التخبیط ، بعيداً عن صراع السلطة . وهو الصراع
الذى كان يجرى فى الخفاء .. بعيداً عن الجماهير .. رغم أنه يتصل بصميم مصالحها وأهدافها .
ومرة أخرى نطرح سؤالاً هاماً ، وهو : هل كان استبعاد نجيب ، واستقرار
السلطة فى أيدي مجلس قيادة الثورة ، والاعتراف بزعامة جمال عبد الناصر
للتورة ، يعنى نهاية عصر السلطة المزدوجة وبداية انفراد عبد الناصر
بالسلطة الكاملة ، أو المطلقة ، كما يحاول الأنصار والخصوم تصوير وضع ما
بعد أزمة ١٩٥٤ ؟



صراع السلطة بعد الاطاحة باللواء محمد نجيب

٣

طرحت فيما سبق سؤالاً هاماً ، وهو : هل كان استبعاد نجيب ، واستقرار السلطة في أيدي مجلس قيادة الثورة بزعامة جمال بعد الناصر ، يعنى نهاية السلطة المزدوجة ، وبداية انفراد عبد الناصر بالسلطة المطلقة ، كما يحاول أنصار وخصوم الثورة تصوير وضع ما بعد أزمة مارس ؟

لنترك الأحداث التي أعقبت هذه الأزمة ، تجيب على هذا السؤال . وعلينا قبل ذلك ، تذكر حقيقة هامة أشرت إليها في الفصل السابق ، وهي أن قدرة الأحزاب القديمة على تحريك قطاعات واسعة من الجماهير ضد مجلس قيادة الثورة ، والعودة « الظافرة » المؤقتة لنجيب نتيجة لذلك ، كان لها أبعد الآثار في نظرة عبد الناصر

إلى الجماهير بصفة عامة ، والجماهير المنظمة في أحزاب سياسية متعددة بصورة خاصة . كما انعكس ذلك أيضا ، على تدعيم ثقته في المؤسسة العسكرية - الجيش - باعتبارها القوة التي فجرت الثورة ، وحافظت على استمرارها في مواجهة « جماهير » أزمة مارس التي أمكن تضليلها .

ونعود إلى قضية السلطة بعد أزمة مارس ... لنجيب على السؤال الذي طرحته . لقد تميزت الفترة التي أعقبت أزمة مارس ، بتزايد شعبية جمال عبد الناصر . وخصوصاً بعد موقفه الشجاع أثناء محاولة اغتياله في المنشية بالاسكندرية . ثم اشتراكه في مؤتمر باندونج ، ومساندته للثورات التحريرية في الوطن العربي ، وأفريقيا ، وصراعه ضد الأحلاف الاستعمارية ، وتأمين قناة السويس ، وتوقيع ذلك كله بخروجه منتصراً من العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، فضلا عن انتصاره في معركة إنهاء الاحتلال البريطاني لمصر ، والغائه لجميع الاتفاقيات التي تربط مصر ببريطانيا .

ومع اتساع شعبية عبد الناصر ، بدأت مشكلة السلطة تبرز من جديد ، فالدستور الجديد كان ينص على إنتهاء فترة الانتقال عام ١٩٥٦ . ينتهي معها تشكيل مجلس قيادة الثورة . مثلاً انتهى من قبل تنظيم الضباط الأحرار ، وإن كان قد استبدل بتنظيمات هامشية شخصية ، تركزت أخيراً في يد القائد العام للجيش ، عبد الحكيم عامر .

وكان موقف أعضاء مجلس قيادة الثورة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية - ٢٣ يوليو ١٩٥٦ - متبايناً . صلاح سالم قبلت استقالته في أغسطس عام ١٩٥٥ ، أما شقيقه جمال سالم ، فقد اتخذ موقفاً معارضاً لانفراد عبد الناصر المتزايد بالسلطة ، قبل حل المجلس .. بعد أن كان في البداية من أشد المهاجرين لمحمد نجيب ، الأمر الذي دفع عبد الناصر إلى تعيينه نائباً لرئيس الوزراء في نوفمبر ١٩٥٥ .

والواقع أن مجلس قيادة الثورة ، قد شهد صراعا من نوع جديد بعد الاطاحة بمحمد نجيب . لقد تجمع بداخله جمال سالم وعبد اللطيف البغدادي وحسن ابراهيم ، وانضم إليهم صلاح سالم قبل استقالته ، وقرروا ألا يشتركوا في الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال ، وأن يقدموا استقالة جماعية .

كانوا يستهدفون بمشروع استقالتهم الجماعية ، تنبيه الجماهير بانفراد عبد الناصر بالسلطة ، لكن هذه الخطة لم تنفذ لاستقالة صلاح سالم ، ولاعتقاد البغدادي أنه

قادر خلال وجوده رئيساً لمجلس الأمة - حسب ماتم اتفاقهم عليه قبل انتهاء فترة الانتقال ، على الحد من سلطة عبد الناصر ، عن طريق السيطرة على أعضاء مجلس الأمة .

وبعد حل مجلس قيادة الثورة ، برزت مشاكل الصراع داخل مجلس الأمة ، وداخل الاتحاد القومي الذي كان الامتداد العملي لهيئة التحرير .

لكن هذه الصراعات ، رغم شراستها ، وتعبيرها عن مقاومة وحدة السلطة تحت قيادة عبد الناصر ، لم يبرز منها الخطر .. بل برز من المؤسسة العسكرية ، التي اعتمد عليها عبد الناصر اعتماداً كاملاً ، نتيجة لثقتة المطلقة في عبد الحكيم عامر ، ولأن هذه المؤسسة هي مفجرة الثورة ، ودرعها الحصين ، كما أقنعت التقارير جمال عبد الناصر بذلك .

فكيف نبت وترعرع وتفاقم هذا الخطر ؟

لقد كان أهم ما شغل الثورة منذ قيامها ، تنظيم العلاقة بين القيادتين ، السياسية والعسكرية . لكن اختيار محمد نجيب ليكون واجهة لقيادة الثورة والدولة ، خلال مرحلة ١٩٥٢ - ١٩٥٤ ، جعل هذه العلاقة منذ البداية تكتسب طابع التعقيد . فالقيادة الرسمية ذات النفوذ الشعبي ، أرادت استكمال سيطرتها على كافة مؤسسات الدولة ، وخصوصاً الجيش ، والانفراد بالسلطة ، واستبعاد قائد الثورة الحقيقي ورفاقه من أعضاء مجلس قيادة الثورة .

ولم تستسلم المؤسسة العسكرية التي كان يهين عليها مجلس قيادة الثورة بقيادة جمال عبد الناصر ، لهذا الاتجاه ، بل قاومته ، واتخذت الاجراءات الكفيلة بدعم موقفها .. وخصوصاً قرار ترقية « الصاغ » عبد الحكيم عامر إلى رتبة اللواء ، وإسناد قيادة الجيش إليه رسمياً .

كان هذا القرار الذي اتخذ عام ١٩٥٣ معبراً عن الصراع بين سلطة قائد الثورة جمال عبد الناصر ورفاقه ممن أسهموا في التحضير للثورة وقيامها ، وبين السلطة الرسمية الممثلة في محمد نجيب ، الذي استمد شعبيته من قرارات لم تكن أصلاً من مبادراته الخاصة ، بل كانت نابعة من جمال عبد الناصر ورفاقه .. وخصوصاً الاصلاح الزراعي ، والقضاء على النظام الملكي ، وإعلان الجمهورية ، وتنظيم حركة الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني .

وخلال الفترة من ١٩٥٤ ، وحتى العدوان الثلاثي ، تحقق الإتساق النسبي بين القيادتين السياسية والعسكرية ..

لكن تزايد الاعتماد والثقة في المؤسسة العسكرية ، وقائدها المشير عبد الحكيم عامر خلق بذور انفصال هذه المؤسسة خارج الإطار التنظيمي للدولة .. واكتسابها مركز قوة وسلطة ، صعب على القيادة السياسية بعد ذلك ، بزعامه جمال عبد الناصر ، السيطرة عليها ، بل إن القيادة العسكرية ، وخصوصا بعد إنهيار الوحدة المصرية السورية ، تزايد نفوذها ، إلى حد رفضت فيه أى تدخل أو رقابة أو حساب . وشكلت بروزاً « ورمياً » خطيراً ، أصبح من الصعب استئصاله ، مما جعل القيادة السياسية ، تشعر بتزايد عجزها عن مواجهة هذا الخطر .

وبينما كانت القيادة العسكرية متفرغة لتعزيز نفوذها ، للمحافظة على الأرض التي اكتسبتها ، كانت القيادة السياسية مشغولة بمشاكل المواجهة ضد المؤامرات الاستعمارية والرجعية ، والعمل من أجل تجاوز نكسة الانفصال ، وإعادة المد الوحدي إلى الأمة العربية من جديد .

وكان من الطبيعي ، أن تحتل موازين الكفاءة عند اختيار قيادات الجيش .. لتحل محلها موازين الولاء .. وأصبح « التأمين » الذاتي للمواقع التي اكتسبتها القيادة العسكرية ، وليس الأمن القومي ، يحتل المكان الأول .

وهناك أمثلة كثيرة ، تعبر عن مشكلة انقسام أو ازدواج السلطة في هذه المرحلة ، وعن الصراعات والتحديات النابعة عن انقسام الدولة إلى قسمين : الأول يتمثل في مؤسسة الرئاسة بزعامه جمال عبد الناصر ، أى القيادة الشرعية والرسمية للثورة والدولة .

والثاني يتكون من المؤسسة العسكرية بقيادة المشير عبد الحكيم عامر .

من أبرز أمثلة هذا الصراع ، ماحدث عام ١٩٦٢ . بعد تشكيل مجلس الرئاسة بقيادة جمال عبد الناصر ، وعضوية عبد الحكيم عامر ، وعبد اللطيف البغدادي ، وزكريا محي الدين وحسين الشافعي وكال الدين حسين - نواب رئيس الجمهورية - ثم أنور السادات وحسن ابراهيم وعلى صبرى والدكتور نور الدين طراف والمهندس أحمد عبده الشرباسي وكال الدين رفعت .

أى عشرة من العسكريين واثنين فقط من المدنيين . وكانت القضية الأولى التى شغلت جلسات المجلس ، هى الحد من سلطات المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة ، بعد تجربة عام ١٩٥٦ ، وارتكابه لأخطاء جسيمة ، وبعد ما حدث أثناء الانفصال ، حيث كان موجوداً فى دمشق ومعه سلطات رئيس الجمهورية . ومع ذلك وقع الانفصال من ضباط مكتبه .. وهو عاجز عن التصرف .

كان مشروع القرار الذى استهدف الحد من سلطات المشير ، ينحصر فى نقطة أساسية ، وهى جعل مسؤولية تعيين قادة الوحدات فى الجيش من مسؤولية مجلس الرئاسة وليس مسؤولية المشير .

وعندما عرض مشروع القرار ، طلب المشير تأجيل النظر فيه ، لكن أغلبية المجلس وافقت عليه ، وصدر القرار .

عندئذ خرج المشير من الاجتماع غاضباً . وقدم استقالته . ثم تضامن معه قادة القوات البرية والبحرية والجوية ، والكثير من القادة الكبار .

وشعر عبد الناصر بخطر انقسام الجيش على نفسه . وكان حرصه على تماسك الجيش ، يبعده فى كثير من الأحيان عن الرؤية الصحيحة لمواجهة تحديات المشير .. كما أن الصداقة القديمة العميقة للرجلين - ناصر وعامر ، ربما تكون أحد عوامل هذا الموقف .

وبعد بحث طويل ، قرر عبد الناصر رفض قبول استقالة المشير .. الذى استفاد كثيراً من تضامن قيادات الجيش معه فى تدعيم موقفه .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد . مجلس الرئاسة اتخذ قراراً بعزل قائد القوات الجوية الفريق محمد صدقي .. الذى سبق أن تقرر عزله عام ١٩٦١ ، نتيجة تأخره فى إرسال امدادات لقوات اللاذقية التى ظلت تقاوم الانفصال . ونتيجة لهذا التقصير ، انتهت المقاومة ، واعتقل الهابطون بالمظلات .

واعترض المشير عامر على ذلك للمرة الثانية .. وظهر أمام القوات المسلحة بمظهر المدافع عنهم .

وحدث خلاف ثالث خطير بين عبد الناصر وعامر ، حول عودة بعض قيادات الجيش من سوريا للعمل فى مصر .. وتركز اعتراض عبد الناصر على عودة اللواء أنور القاضى واللواء أحمد زكى عبد الحميد . والعميد أحمد علوى ، والعقيد محمد

استامبولى مدير المخابرات . بل ان اتفاقاً تم بين عبد الناصر وعامر على اخراج قادة القوات البرية والبحرية والجوية من الخدمة خلال فترة يتم فيها التمهيد لاصدار القرار .. لكن القرار لم يصدر .. وتذرع المشير بحرب اليمن .. وأصبح القرار كأن لم يكن .

هنا لابد أن يتساءل الكثيرون : إذا كان الأمر قد وصل إلى ما وصل إليه فلماذا لم يستخدم عبد الناصر سلطاته السياسية - ونفوذه الجماهيرى العظيم ، لوضع حد لهذا « الازدواج فى السلطة » .

والى أى حد انعكس هذا الازدواج ، على قضية الديمقراطية والوحدة العربية .. وهزيمة حرب يونيو عام ١٩٦٧ .



ماهى المحصلة المنطقية لازدواج سلطة ٢٣ يوليو ؟

٤

تناولت فيما سبق قضية انفصال المؤسسة العسكرية بقيادة المشير عامر ، عن
الاطار التنظيمى للدولة ، وصعوبة سيطرة القيادة الناصرية عليها .. وكيف تمكنت
القيادة العسكرية ، من كسب مواقع شبه حصينة ، ورفضها أى نوع من التدخل أو
الرقابة أو الحساب .

ثم طرحت سؤالين ، هما : لماذا لم تتدخل القيادة السياسية لحسم هذا الازدواج
فى السلطة ؟ وإلى أى حد انعكس هذا الازدواج على قضية الديمقراطية ، والوحدة
العربية ، وهزيمة حرب ١٩٦٧ .

والإجابة على السؤال الأول ، يمكن تركيزها فى الحقائق التالية :

أولاً : ان تعاظم نفوة المؤسسة العسكرية ، وظهورها الخارج عن نطاق الإطار التنظيمى للدولة ، لم يحدث فجأة ، أو خلال فترة زمنية محدودة . إنما ظل هذا « الورم » الخبيث يتسلل ببطء ، معتمداً على الثقة شبه الكاملة من جانب الزعيم جمال عبد الناصر ، فى ولاء وتقدير هذه المؤسسة ورئيسها له .

ثانياً : وكان لانشغال عبد الناصر بالقضايا القومية الكبرى واهتمامه بتحقيق طموح الشعب المصرى فى التقدم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية . أكبر الآثار فى استفحال هذا الخطر .. لثقته الكاملة بأن « صديقه الحميم » المشير يقوم بدوره الكبير فى المؤسسة العسكرية ، بما يتفق مع استراتيجية القيادة السياسية ، وخضوع هذه المؤسسة فى نهاية الأمر ، لسلطة القائد الأعلى لها ، وهو جمال عبد الناصر .

ثالثاً : ان اكتشاف عبد الناصر لتحول هذه المؤسسة إلى مركز قوة ، جاء متأخراً كثيراً .. وبعد أن انتقلت موازين القوى إلى القيادة العسكرية ، وأصبحت لقيادة السياسية عاجزة عن كبح جماحها .

رابعاً : ان حرص جمال عبد الناصر على وحدة القوات المسلحة ، وتماسكها ، ربما دفعه إلى تقديرات خاطئة .. قوامها أن تصحيح هذه الأوضاع ، لابد أن يترتب عليه صدام يصعب تقدير مداه .. فى ظروف داخلية ، وعربية ودولية ، تستوجب حماية القوات المسلحة من أى انقسام أو صدام .

خامساً : ان عبد الناصر كان مطمئناً تماماً من ناحية الحدود النهائية لطموح المشير عامر .. وأن هذا الطموح ، يستحيل أن يصل إلى حد التفكير فى انقلاب ضد عبد الناصر .. وأقصى ما يصل إليه ، هو تدعيم مركزه كقائد عام للقوات المسلحة ، والرجل الثانى فى سلطة الدولة بعد جمال عبد الناصر .

ولاشك أن هذا العنصر ، أى ضمان عدم قيام المؤسسة العسكرية بانقلاب فى ظروف شهد فيها عبد الناصر انقلابات أطاحت بعدد من أقرب زعماء آسيا وأفريقيا إليه ، مثل الاطاحة بسوكارنو فى أندونيسيا ، ونكروما فى غانا ، فضلاً عن الانقلاب الانفصالى فى سوريا ، الذى أجهض على أول مشروع قومى عظيم للوحدة العربية . لعب دوراً أساسياً فى وصول المؤسسة العسكرية إلى مركز القيادة الفعلية .

وفىما يتصل بالآثار القومية التى ترتبت على هذا الوضع ، أى بروز المؤسسة العسكرية كمركز قوة يتحدى اشراف الدولة عليه ، فإنها كانت كثيرة ودامية .

فالجذور الأولى التى انبثقت منها هذا الخطر ، تمثلت فى أن ثورة ٢٣ يوليو انطلقت من داخلها ، وتأمين هذه الثورة أثناء مرحلة الصراع ضد نجيب والاحزاب السياسية القديمة اعتمد عليها . واختيار عبد الحكيم عامر عام ١٩٥٣ ، ليكون القائد العام للقوات المسلحة ، نبع أيضا من هذه الظروف .. وليس من اعتبارات الكفاءة أو الخبرة أو الأقدمية .

وكان من الطبيعى ، وفقا لمنطق الأحداث والأزمات - أن يتزايد الاعتماد عليها .. لتصبح القيادات العسكرية - وأجهزة المخابرات . هى القوة الأساسية التى يعتمد عليها عبد الناصر أثناء معاركه المتصلة ضد أعداء الثورة فى الداخل والخارج .. وضد القوى الاستعمارية .

ومن هذه الأرضية وحدها ، يمكن فهم وتفسير الأسلوب الذى سيطر على أول تجربة للوحدة العربية فى عصرنا الحديث ، بين مصر وسوريا ، وإقامة الجمهورية العربية المتحدة .. فقبل هذه الوحدة ، كانت القوى الشعبية فى سوريا ، قد اكتسبت مواقع هامة .. تجسدت فى هزيمة منطق الانقلابات العسكرية ، وحق التيارات السياسية المختلفة فى تكوين أحزابها المستقلة .

واشترطت القيادة السياسية الناصرية ، كتعبير عن تأثرها بما يجرى فى مصر . حل الأحزاب السياسية فى سوريا ، وتشكيل التنظيم الواحد ، وهو الاتحاد القومى كامتداد للاتحاد القومى فى مصر .

وبقدر مارفضت التيارات الشعبية اليسارية هذا المنهج بعنف ، بقدر مارحبت به القوى الرجعية ، بل والقوى الوطنية القصيرة النظر .

وبحل الأحزاب السياسية ، والصراع ضد التيارات اليسارية ، ظهر الحزب الواحد فى سوريا ، وسيطرت العقلية العسكرية والبوليسية على مجرى الأحداث ، فى سوريا .

وعندما اتخذ جمال عبد الناصر قراراته الاشتراكية العظيمة فى يوليو ١٩٦١ ، تحركت بسرعة القوى الرجعية التى ضربت هذه القرارات مصالحها ، وتحركت المؤسسة العسكرية السورية ، التى اعتقد المشير عامر أنها خاضعة تماما لسلطاته ، بل وتحرك الاتحاد القومى السورى ، ضد الوحدة ، لتنهار بسرعة يصعب

تصديقها .. ولا تستطيع القوى الشعبية الدفاع عنها . نتيجة لتصفية
تنظيماتها ؛ واعتقال زعمائها ، وهينة الاسلوب العسكرى البوليسى
على الموقف .

لقد كانت الوحدة المصرية السورية . عملاً معبراً عن الشخصية الجبارة لجمال عبد
الناصر . وعن الثقة شبه المطلقة التى منحتها له الجماهير العربية فى كل مكان . كما
كانت القرارات الاشتراكية .. أصدق تعبير عن ثورية جمال عبد الناصر .. وحبه
العميق للجماهير ، ورغبته فى تحقيق حلمها التاريخى القديم فى مجتمع تسوده قيم التقدم
والحرر والعدالة الاجتماعية .

لكن هناك فارقاً شاسعاً بين أعظم النوايا الثورية للزعماء ، وبين
الأساليب التى يعبرون بها عن هذه النوايا .. أو الأساليب التى يختارونها
لوضع قراراتهم موضع التطبيق . ولاشك أن الجماهير العريضة فى
سوريا ، كانت مصالحها القومية والوطنية والاجتماعية ، تتفق مع
الوحدة ، ومع قيادة عبد الناصر .. لكن هذه الجماهير ، اتخذت موقفاً
سلبياً من الانفصال ، لانعدام وجود تنظيم أو تنظيمات شعبية قادرة
على مواجهة انقضاء الرجعية على الوحدة والمكتسبات الشعبية .

بل ان الاسلوب العسكرى ، امتد أثره إلى العلاقة بين الثورة المصرية والثورة
العراقية التى انفجرت عام ١٩٥٨ . فالأجهزة العسكرية المصرية ، كانت على صلة
بالعناصر الساخطة فى الجيش العراقى . لكن انفجار هذه الثورة ، لم يتم بأسلوب
ثورة ٢٣ يوليو . أى عن طريق الجيش وحده بل اشتركت الأحزاب السياسية
القومية والثورية فى هذه الثورة منذ اليوم الأول .. أو الجماهير العراقية المنظمة فى
أحزابها ، هى التى تولت القصاص من قادة النظام القديم .. وفرضت قوتها منذ
الأيام الأولى للثورة .

وبسبب قوة الحركة الجماهيرية فى العراق ، بدأت التقارير العسكرية
والبوليسية تتدفق على عبد الناصر .. تصور له الأمور على غير
حقيقتها .. وتقنعه بأن الحركة الجماهيرية القوية فى العراق ، هى من
صنع « الشيوعيين » ! وأن عبد الكريم قاسم ارتقى نهائياً فى أحضان
الشيوعيين ! بينما الواقع كان عكس ذلك تماماً .. إذ أن عبد الكريم قاسم ،

كان يستخدم أساليب المكر والدهاء ، لتقسيم صفوف الحزب الشيوعي العراقي ، وإضعاف نفوذه .. والسعى لتحطيم مواقفه بين الجماهير .

وفي غمرة الصراع الذي اندلع بين القيادة السياسية في الجمهورية العربية المتحدة وقتذاك ، بزعامة جمال عبد الناصر ، وبين عبد الكريم قاسم وحلفائه في العراق ، تحركت العقيلة العسكرية بسرعة .. لمحاولة إحداث إقلاّب ضد السلطة العراقية ، تزعمه الشواف ، وهو أحد قادة الجيش ، لكن الإقلاّب فشل .. وبعده اشتد الصراع واكتسب ضراوة رهيبة بين القيادتين في القاهرة وبغداد .



وهكذا تحول حلم انضمام العراق إلى الوحدة المصرية السورية ، إلى نكسة خطيرة .. عمقت عوامل انقسام الوطن العربي .. ثم جاءت نكبة انفصال سوريا ، لتضيف المزيد من هذه العوامل .

ولا يعني ذلك ، أن الأخطاء كانت من جانب العقيلة العسكرية المسيطرة على ثورة يوليو فقط ، بل ان الأطراف الأخرى في العراق وسوريا ، وخصوصا التيارات اليسارية والقومية ، ارتكبت أيضا الكثير من الأخطاء الخطيرة ، التي عمقت الفجوة بين التيار الناصري القومي الثوري وبين التيارات الثورية والقومية والديمقراطية في سوريا والعراق بصفة خاصة .



ماهي المحصلة النهائية للتجربة الناصرية .

لاشك أن ثورة يوليو ، بقيادة جمال عبد الناصر ، ترقى بكل المعايير إلى مرتبة الحدث التاريخي العظيم .. ليس فقط في مصر وحدها ، بل على امتداد وطننا العربي والعالم بأسره .

وبسبب ضخامة هذا الحدث وأثره العميق ، كان من الطبيعي أن تختلف مناهج وأساليب تحليله وتقييمه .. فهناك من ينظر إلى هذا الحدث وقائده « بتقديس » يرفض أي نقد .. بل ويعتبر مثل هذا النقد خيانة وطنية .

وهناك منهج يقوم على التشهير بالثورة وقائدها ، ويعتبرها كارثة وطنية .. سرقت السلطة والثروة من أصحابها الحقيقيين باسم الجمهورية والاشتراكية والحكم الثوري ، كما لا يرى هذا الاتجاه ، في ثورة ٢٣ يوليو ، سوى معسكرات الاعتقال

والسجن الحربى ، والتعذيب ، والخراب الاقتصادى ، وهزيمة ١٩٦٧ .

أما المنهج الثالث ، وهو الذى استرشدت به فى كتابة هذه الدراسة ، فإنه منهج تقدى موضوعى .. يضع منجزات الثورة فى المكان الأول .. ويعترف بالأخطاء والتجاوزات .. أى أنه يضع حداً فاصلاً بين ماهو جوهرى وماهو عارض فى مسيرة هذه الثورة .

فالمقاومة الصلبة للاستعمار والاحلاف الأجنبية . وتحرير الاقتصاد الوطنى من السيطرة الاستعمارية ، وتأمين قناة السويس ، وبعث الحركة القومية العربية .. كل هذه المنجزات تعبر عما هو جوهرى وثابت وأصيل للثورة .

فى حين أن الاعتماد على المؤسسة العسكرية ، والاكتفاء بالاتصال المباشر بال جماهير ، والتعبير عن أمانيتها فى الحرية والوحدة ، دون اعطائها حق التعبير الحر عن مواقفها داخل تنظيماها المستقلة ، أو مشاركتها فى خلافات وصراعات الأجنحة المختلفة للقيادات المحيطة بجمال عبد الناصر ، هذه الظواهر السلبية ، تعبر عما هو عارض وطارىء وغير أصيل فى المجرى العام .

وفى إطار ماهو جوهرى وأصيل ، تبرز القرارات الاشتراكية ، وتصفية الاقطاع وحركة التصنيع ، والسد العالى ، ومجانية التعليم ، والكثير جداً من مثل هذه الأعمال .

بينما كانت السيطرة البيروقراطية العسكرية .. على هذه المؤسسات ، وغياب الديمقراطية ، من السلبيات التى يستحيل انكارها وإن عبرت عما هو عارض بالقياس إلى الجوهر العميق لهذه المنجزات .



مرة أخرى ، وأخيرة ، نطرح السؤال الذى تكرر كثيراً ، وهو : ألم يكن فى وسع جمال عبد الناصر ، تجاوز المؤسسة العسكرية ، وبناء تنظيم شعبى ديمقراطى ، يعبر عن تأييد الجماهير له ، ويسلحه بالثقة فى المواجهة الحاسمة مع القيادات العسكرية ، والقضاء على ظاهرة ازدواج السلطة ؟

الإجابة ستأتى هذه المرة من ضياء الدين داود ، عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فى مصر ، أثناء عصر عبد الناصر .

يقول فى كتاب « سنوات مع عبد الناصر » : « عرفت انقسام السلطة إلى قوة فى الجيش وحول المشير ، وقوة فى الرئاسة حول الرئيس عبد

الناصر . قوة في الجيش قامت على الرفاهية والإغداق والتمتع والامتداد بالنفوذ إلى مختلف الاتجاهات ، واتخاذ كافة الأساليب كما تبدو أنها التي تحافظ على النظام وتحميه .. وأنه ليس هناك قوة بديلة . وكانت تنظر بغير ارتياح إلى محاولات إقامة تنظيم سياسى فعال يحشد الجماهير وينظمها بالوعى .. ويخلق الكوادر ، وبالتالي تكون سندا للنظام وحمايته الحقيقية .

وكان هؤلاء - أى العسكريون - يرون في ذلك خطراً على نفوذهم وعلى وجودهم .. ومن هنا جاء الصدام .. وجاءت المواجهات التي وصلت قمتها ضد منظمة الشباب .

وظلت الصورة تتضخم ، حتى طالب المشير بحل المنظمة ، واعتقال على صبرى وشعراوى جمعة ، وحسين كامل بهاء الدين ، وأن توضع المنظمة تحت اشراف المشير .»

وكانت هزيمة ١٩٦٧ ، هى المحصلة المنطقية لازدواج السلطة . ورفض المشير عامر التدخل لاحتلال قيادات عسكرية فعالة .. واقناع عبد الناصر بقدرة هذه المؤسسة على مواجهة إسرائيل والانتصار عليها . وكان الانهيار السريع لهذه المؤسسة التي لم تستفد حتى من إنذار عبد الناصر بأن الهجوم سيحدث في الخامس من يونيو ، هو التعبير الكامل عن ضعف وهزال هذه المؤسسة .

هنا ينبغي التأكيد على نقطة بالغة الأهمية .. وهى أن التحليل السابق ، لا يعنى إعفاء عبد الناصر من المسؤولية . لقد كان في مقدوره وخصوصاً خلال ذروة نفوذه الشعبى في السنوات من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨ ، أن يتصدى للمؤسسة العسكرية ، ويضع على رأسها الرجل القادر على الانتقال بالجيش من وضع القائم بالثورة ، إلى مكانه الطبيعى .. كجيش يتسلح بأحدث العلوم العسكرية ، ويقوم بوظيفة واحدة هى الدفاع عن الوطن . بيد أن ذلك لم يحدث .. بل استشرى نفوذ العسكريين في شتى الميادين السياسية والاقتصادية ، على حساب الدور المفقود للجماهير الشعبية والقيادات المدنية المسلحة بالعلم والخبرة والاخلاص .

ومن هنا ندرك أسرار هذا التناقض .. بين ما هو عبقرى وعظيم ، وبين أخطاء لا تتفق مع ماحققته هذه العبقرية من أمجاد .

المحتوى

- المقدمة ... بقلم أمين عز الدين ٢

﴿ الباب الأول ﴾

- الفصل الأول : هل انهار المشروع القومى الناصرى ١٢
- الفصل الثانى : المواجهة الاستعمارية للمشروع القومى الناصرى ١٩
- الفصل الثالث : ينابيع الفكر القومى الناصرى ٢٧
- الفصل الرابع : التكوين الفكرى لقيادة الثورة ٣٥
- الفصل الخامس : الفكر الناصرى وقضية الاصاله والمعاصره ٤٣
- الفصل السادس : مفهوم الدوله العصريه القوميه ٥١
- الفصل السابع : المشروع القومى الناصرى ومشروع محمد على ٥٩
- الفصل الثامن : مضمون الهوية القومية فى الفكر الناصرى ٦٧
- الفصل التاسع : المشروع القومى بين الابداع والاتباع ٧٣
- الفصل العاشر : التحالفات المشبوهة ضد المشروع القومى ٨١
- الفصل الحادى عشر : المشروع القومى بين الاستمرار والاستبعاد ٨٩

﴿ الباب الثانى ﴾

- الفصل الأول : دور جمال عبد الناصر فى حركة التاريخ ٩٩
- الفصل الثانى : رؤية موضوعية لأخطاء التجربة الناصرية ١٢١
- الفصل الثالث : صراع السلطة بعد الاطاحة باللواء محمد نجيب ١٢٩
- الفصل الرابع : ما هى المحصلة المنطقية لإزدواج سلطة ٢٣ يوليو ؟ ١٣٥

المراجع العربية

- ١ - فلسفة الثورة . الهيئة المصرية العامة للاستعلامات . القاهرة ١٩٦٤ .
- ٢ - ميثاق العمل الوطنى . الهيئة المصرية العامة للاستعلامات . القاهرة ١٩٦٤ .
- ٣ - بيان ٣٠ مارس . الهيئة المصرية العامة للاستعلامات . القاهرة ١٩٦٤ .
- ٤ - طارق البشرى - المسلمون والأقباط فى اطار الجماعة الوطنية - دار الوحدة بيروت ١٩٨٢ .
- ٥ - الدكتور عبد العظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩٣٧ - ١٩٤٨ . هيئة الكتاب القاهرة ١٩٦٠ .
- ٦ - انتونى . ناتنج - ناصر - ترجمة شاكرا ابراهيم سعيد . مطبوعات دار مكتبة الهلال . بيروت ١٩٨٥ .
- ٧ - احمد حمروش - مجتمع عبد الناصر - دار الموقف العربى . القاهرة ١٩٨١ .
- ٨ - عبد الناصر بقلم رفاقه ومعاصريه - دار الموقف العربى . القاهرة ١٩٨١ .
- ٩ - القرارات الكبرى لثوره ٢٣ يوليو - الهيئة المصرية العامة للاستعلامات . القاهرة . ١٩٨٥ .
- ١٠ - مذكرات السلطان عبد الحميد - ترجمة وتقديم وتحقيق وتعليق محمد حرب عبد الحميد القاهرة . ١٩٧٨ .
- ١١ - ساطع الحصرى - العروبه أولا - دار العلم للملايين . بيروت . ١٩٥٥ .
- ١٢ - محمد حسنين هيكل - عبد الناصر والعالم - دار النهار - بيروت . ١٩٧٢ .
- ١٣ - الدكتور أنور عبد الملك - ربح الشرق - دار المستقبل العربى . القاهرة ١٩٨٠ .
- ١٤ - الدكتور محمد عمارة - العرب والتحدى - عالم المعرفة . الكويت . ١٩٨٠ .
- ١٥ - أمين هويدى - حروب عبد الناصر - دار المستقبل العربى . القاهرة . ١٩٨٤ .

● الطبعة الأولى ١٩٨٦ ●

رقم الايداع

٨٦١٧٩٣٦ - بتاريخ ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٦

هذا الكتاب

هذا الكتاب يطرح منهجاً جديداً لمعالجة قضايانا الفكرية والسياسية . قوامه التحليل الموضوعي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وفكر قائدها جمال عبد الناصر ، من خلال الرؤية الماركسية للمؤلف ، وخبرته في العمل السياسي طوال أكثر من ٤٠ عاماً

● والكتاب يطرح عدداً من القضايا التي قد تبدو مثيرة للجدل والخلاف .. من بينها مشكلة السلطة المزدوجة في بعض مراحل ثورة يوليو ، وأثرها في الانتكاسات التي أصابت المشروع القومي الناصري .

● وإذا كانت أزمة العجز العربي في مواجهة التحدي الاستعماري الصهيوني ، وأزمة المشاريع التنموية في حقبة إرتفاع النفط ، وأزمة الثورة الفلسطينية ، وغير ذلك من الأزمات ، قد انعكست على الفكر العربي ، وتجلت في ظاهرة « المثقفين الرُّحل .. » الذين يهرولون من موقع فكري إلى نقيضه ، دون تفسير أو تبرير ... وتجلت أيضاً في انقسامات كل تيار فكري أو سياسي إلى مجموعات متعددة ، فإن الكتاب يقدم إسهاماً في كيفية الخلاص من هذه الأزمة ، عن طريق الرؤية الجديدة لقضية البحث عن مشروع قومي نهضوي . والفهم الموضوعي الواعي للتجربة التاريخية لثورة ٢٣ يوليو بمراحلها المختلفة ، والتمسك بما هو جوهري وأصيل في هذه التجربة وتطوير فكرها بما يتفق مع المتغيرات الجديدة .

● ومن هذه الزاوية فإن المؤلف يرى أن العناصر الرئيسية لمشروع القومي الناصري ، ما تزال حية قوية .. قادرة على مساعدة أمتنا العربية على تجاوز أزمتها .. بدلاً من الحلقة المفرغة التي يدور حولها الفكر العربي المعاصر ، بحثاً عن مشروع جديد يكون بديلاً للمشروع الناصري ، بدعوى انهيار هذا المشروع .

● والكتاب إذ يرد على هذا الاتجاه ، فإنه لا يتنازل عن منهجه . المتصل بالتحليل الموضوعي للتجربة الناصرية ، بمختلف أبعادها ، من خلال الرؤية الماركسية للمؤلف .

« الناشر »

المركز المصري العربي

ت : ٥٣٥٧٠٦

الثن ٣٠٠ قرشا

Bibliotheca Alexandrina



0465002